

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٣

الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥. على اقتناع بأن الجمعية ستستفيد أيما استفادة من خصائصكم القيادية وتجربتكم الثرية.

أود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد ديديير أوبرتي، ممثل أوروغواي، لما بذله من جهود جديرة بالثناء من أجل النهوض بعملية إصلاح منظمنا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعبر عن تهانتي الصادقة للسيد كوفي عنان، وعن تشجيعي له وهو الذي يعمل دون كلل، منذ أن تولى قيادة منظمنا، ليجعل منها إطارا حافزا وفريدا، تتعاون في داخله الدول بعضها مع بعض. إننا لنشاركه هذا الإيمان كما نؤكد دعمنا الثابت له في هذا الصدد.

إن عالم اليوم يتميز بالتطورات السريعة التي اتخذت شكل تغيرات عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية. وقد كان لهذه التغيرات تأثير على السلم، والأمن والتنمية الدوليين.

لقد أصبح السعي إلى إحلال السلام وإلى إقامة نظام دولي جديد أكثر إنصافا، أحد الاهتمامات الكبرى لعصرنا، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تعيش في منأى عن هذه

خطاب السيد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا.

اصطحب السيد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غينيا، فخامة السيد لانسانا كونتي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كونتي (تكلم بالفرنسية): أنتهز هذه الفرصة لأتوجه إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم عن جدارة رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة ولأعبر لكم، نيابة عن غينيا حكومة وشعبا، عن أحر تهانتي. إنني

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتحتاج أفريقيا إلى التعاون الدولي حتى تصبح هذه الآلية فعالة تماما لا سيما في ضوء ضخامة وتعقد المهمة التي ينبغي أن تقوم بها. ومنذ حوالي ١٠ سنوات، يتعرض غرب أفريقيا خاصة لحروب بين الأشقاء في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو. وأدى ذلك إلى نتائج وخيمة بالنسبة لتلك البلدان التي تحولت إلى ميادين خربة، يتطلب إعمارها، مساعدة المجتمع الدولي، ولفترة طويلة.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نولي اهتماما خاصا إلى الشباب قليلي الحظ في تلك البلدان. فعشرات الآلاف من المراهقين دفع بهم إلى هذه الحروب وأصبحوا اليوم لا يجيدون شيئا سوى القتال. ومن الضروري أن ننهض بدمجهم اقتصاديا واجتماعيا وأن نضمن هذا الدمج حتى لا يقعون فريسة سهلة في أيدي أمراء الحرب الذين يجلبون الخراب إلى المنطقة.

إن نتائج الصراعات والتوترات في البلدان المجاورة، ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو تؤثر على غينيا في طرق عديدة وتوق على نحو كبير تحقيق أهدافها في التنمية. ولقد وفرت بلادي المأوى لمئات الآلاف من اللاجئين الذين يفرض وجودهم في بلادنا عبئا ضخما على اقتصادها وبيئتها وأمنها. والأثر الذي يخلفه وجود اللاجئين والعبء الذي يمثلونه على البلاد بصفة عامة وعلى السكان الذين يستضيفونهم بشكل خاص، أثر ضخم مما جعل غينيا أحد أكبر بلدان اللجوء في العالم حيث يشكل عدد اللاجئين فيه نسبة عالية تتجاوز عشر عدد السكان.

هذه الحالة أثرت في قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها الإنمائية ذات الأولوية نتيجة للنفقات الباهظة غير المتوقعة التي تكبدتها غينيا، ولا تزال تتكبدتها إلى الآن، بغية استعادة السلم والأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بالإضافة إلى الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلى الرغم من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في مواجهة هذه الأزمات والصراعات التي تزلزل قارتنا من المؤسف أن نلاحظ الطريقة التمييزية التي تعامل بها أفريقيا في التصدي لمشكلة اللاجئين. ونود هنا أن نرحب بالمبادرة السارة من الأمم المتحدة لجعل جمهورية غينيا مركزا للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

التغييرات. كما أن فعاليتها ستعتمد على قدرتها على إعادة تكييفها مع حقائق اليوم.

إن إصلاح الأمم المتحدة، وصون السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح ومحاربة الفقر وتعزيز التعاون الدولي - إنما تشكل كلها أمورا تتطلب أن نوليها اهتمامنا وطاقاتنا في الألفية الثالثة.

ومن ثم، فإنني على يقين من أن الجمعية ستوافق على أن الأحداث التي تجري اليوم تبين بوضوح ضرورة إصلاح الأمم المتحدة.

وكل المناقشات تؤيد مثل هذا التغيير باعتباره وسيلة لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي على هيئاتها الرئيسية وبصفة خاصة مجلس الأمن بغية جعل هذه المنظومة أداة حقيقية لخدمة السلم والتنمية للجميع. وموقفنا من هذه المسائل يتفق مع موقف المجموعة الأفريقية الذي أعلن في مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لمنظمة الدول الأفريقية في الجزائر. والتشكيل الجديد لمجلس الأمن ينبغي أن يعكس على نحو كامل حقائق اليوم من خلال تمثيل جغرافي منصف لكافة مناطق العالم.

إن زيادة عدد الصراعات يقوض أسس السلم والأمن الدوليين ويهدد على نحو خطير جهود دولنا من أجل التنمية. وفي هذا الصدد أثق بأن الجمعية العامة توافق على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون التزام سياسي متسق من دولنا بالسلم ونزع السلاح. ولهذا يرى وفدي أن اللامبالاة أو الصمت من جانب المجتمع الدولي في مواجهة شبح العنف واستخدام أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يقضي على السلم والأمن الدوليين.

وجمهورية غينيا، كما كانت في الماضي، لا يمكنها أن تسكت أو أن تخفي شواغلها إزاء تزايد عدد مناطق التوتر والنزاع في جميع أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا. والواقع أن أكثر من ثلثي البنود المطروحة حاليا على جدول أعمال مجلس الأمن تتصل بالحالات الحرجة في أفريقيا. وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة أمسكت قارتنا بشجاعة بزمام مصيرها وزودت نفسها بألية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وذلك تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية. ويمكن أن تضطلع هذه الآلية، بمساعدة الأمم المتحدة، بدور رئيسي في صون السلم في القارة الأفريقية.

وتطلعاتها. ويستحق النهج الاستباقي الشامل والمتعمق لمشاكل التنمية، كما حددها مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بتنمية أفريقيا، الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن أحد العناصر الأساسية لهذا

وفي هذا الصدد سيعقد قريبا في بروكسل مؤتمر تضامني لتعزيز الاستقرار في غينيا وللهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة فيها. وتود بلادي، وهي تتوقع الكثير من ذلك الاجتماع، أن تناشد جميع المانحين أن يقدموا المزيد من الدعم لحكومة غينيا في جهودها لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الوجود الضخم للاجئين على أراضيها.

وأود أن أكرر للأمين العام السيد كوفي عنان الامتنان العميق الذي يكره له شعب غينيا بمناسبة زيارته الأخيرة إلى بلدنا ويسعدني أن أشيد هنا بجهوده الشخصية من أجل تعبئة المجتمع الدولي لصالح غينيا.

والمنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا لم تكن المنطقة الوحيدة التي تعاني من الحرب فانشغالنا لا يزال عميقا إزاء الصراعات بين الأشقاء في وسط أفريقيا وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. ولا تزال تلك النزاعات تتصدر الساحة السياسية الدولية. ولئن كنا نشجب هذه الحالة التي تهدد الاستقرار في قارتنا، فإنني أود هنا أن أطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتيح فرصة للمفاوضات ولجهود الوساطة التي تجري في أماكن مختلفة حتى يمكن التغلب على تلك الأزمات. وإنني أهنئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأحثهما على متابعة مبادراتهما وخطواتهما الملموسة التي تهدف إلى استعادة السلم في تلك البلدان.

واليوم، يحتاج الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى إلى السلم والأمن. هذا السلم لا يمكن أن يبنى إلا على أساس الثقة المتبادلة والرغبة في العيش معا، مع احترام حقوق جميع الشعوب في المنطقة وكرامتها، ولهذا نرحب بالتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط لا سيما في إسرائيل. والآمال التي ظهرت ينبغي ألا تتبدد.

وفي يوغوسلافيا يتطلب إحلال السلم التسامح واحترام السلامة الإقليمية وحق الجميع في العيش في جميع أنحاء ذلك البلد. إن إنشاء دولة حقيقية على أساس حكم القانون هو السبيل الوحيد لضمان إعادة تعمير البلاد بمساعدة المجتمع الدولي.

وثمة موضوع آخر يعد من الشواغل الأساسية لأفريقيا، ألا وهو المسائل الاقتصادية والتعاون الدولي. وهنا ينبغي لنا أن نسلم بأن الجهود المبذولة حتى اليوم لم تؤت الثمار التي كنا نأمل فيها لتلبية احتياجات شعوبنا

وإذ أنتقل إلى قضية حقوق الإنسان والديمقراطية، أقول إن حكومة بلدي ترى أن القضاء على الفقر والتباينات الاجتماعية والجهل يعتبر من الشروط المسبقة لتعزيز حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أننا نعيش حالة صعبة، فإن بلدي ما زال ملتزماً التزاماً عميقاً بالقيم الديمقراطية والحريات الأساسية، وقد أنشأ كل المؤسسات الضرورية للدولة التي تركز على القانون. وسوف يسهم الأداء السلس لهذه المؤسسات في استقرارنا السياسي.

إننا نشهد الظهور التدريجي للإحساس بالأمل والمصير المشترك والشراكة الجديدة فيما بين الأمم. إلا أن هذه الرؤيا العالمية ينبغي ألا تحجب شاغلنا العميق في وقت تستعد الإنسانية لعبور عتبة الألفية الثالثة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتحقيق آمالنا، حتى وإن كانت المخاطر التي تهدد وجود عالمنا ما زالت قائمة. وإذا ما أريد للمجتمع الدولي أن يتحمل هذه المسؤوليات بالكامل، فلا خيار له إلا أن يساعد الأمم المتحدة على أن تتكيف مع التحولات الكبرى الجارية في العالم، وأن تضطلع بدورها الواجب في ذلك العالم. ويتعين على الجنس البشري أن يفهم الآن أكثر من أي وقت مضى أنه يتحمل المسؤولية الخاصة بمستقبله.

وباسم التضامن الإنسان، الذي يشكل البنية الأساسية للتعاون الدولي، أدعو جميع أعضاء هذه الأسرة العالمية العظيمة إلى العمل على جعل الأمم المتحدة مركزاً لمواءمة جهود دول العالم المتحدة للدفاع عن مصيرنا المشترك: وبيتنا تلتقي فيه إرادتنا جميعاً بتصميم وتطلع إلى المستقبل، وتستطيع الإنسانية أن تزدهر فيه وتتوحد على أساس من الحرية والعدالة والسلام والرخاء. عاشت الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا على بيانه.

اصطحب السيد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العقيد (المتقاعد) يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غامبيا.

التعاون - ألا وهو الحوار بين الشمال والجنوب، الذي تسعى إليه بلداننا بتلهف - ما زال يتعثّر في طريق مسدود. وفي نفس الوقت، نجد الفوارق بين بلدان الشمال الغنية وبلدان الجنوب غير المتقدمة النمو تزداد اتساعاً. ويؤدي التحديد التعسفي لأسعار السلع الأساسية والبضائع من جانب بلدان الشمال إلى الإطاحة بالتدابير التي اقترحت لتخفيف عبء خدمة الديون الخارجية.

ويقوم نظام التجارة أيضاً على أساس تمييزي. وتحت شعار تحرير التجارة والمنافسة الحرة، أدت العولمة إلى تناقص، أو حتى إزالة، الأفضليات التي تتيح لسلعنا الأساسية فرصة الوصول إلى أسواق الشمال. ومن الأمور الأساسية أن نضع جداول زمنية للتكيف ولتدبير تعويض بديل، حتى تتمكن بلداننا من زيادة إمكاناتها إلى أقصى حد بوصفها مشاركة في التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأهمية مكافحة الفقر في البلدان النامية، فإننا ندعو البلدان المانحة إلى مضاعفة جهودها لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وإذ أنتقل إلى القضية بالغة الصعوبة الخاصة بالديون، أقول إن لدينا اقتناعاً راسخاً بأن ما من برنامج للإنعاش الاقتصادي يستطيع أن يحقق النتائج المأمولة منه دون وجود نهج مؤاتٍ لمعالجة الديون المتركمة على البلدان الأفريقية، خصوصاً البلدان المثقلة بالديون منها. وبينما يرحب وفد بلدي بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها مجموعة الثمانية في كولون، فإننا نظل مع ذلك نشعر بقلق إزاء الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للوصول إلى حل دائم لمسألة الديون. فما زالت الديون تبتلع معظم موارد البلدان الفقيرة، خصوصاً البلدان الموجودة في أفريقيا، التي تتناقص إيراداتها يوماً بعد يوم على الرغم من التضحيات الجسيمة التي تقدمها شعوبنا مع اعتمادنا لتدابير التكيف الهيكلي.

لذلك، فإننا ندعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية بغية التوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة؛ فمن شأن ذلك أن ينعش اقتصاداتنا التي تزداد هشاشة. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن بلدي منخرط الآن في الحوار الجاري مع نادي باريس للبلدان الدائنة الصناعية والمجموعة الاستشارية ذات الصلة، ومجتمع المانحين، بغية إعادة جدولة ديوننا الخارجية على نحو يعتد به.

إن لدى كل الأمم، كبيرها وصغيرها، ما تقدمه. وينطبق هذا على الدول الصغيرة التي ليس لها مجال نفوذ تحافظ عليه بل رغبة شريفة في المشاركة والإسهام في تحسين عالما. وللدول الصغيرة ميزة التقدم بأفكار منعشة وعرض رؤى جديدة في البحث عن حلول للمشاكل ذات الأهمية المشتركة.

ومسؤولية جعل هذا العالم مكان أفضل يعيش فيه الجنس البشري مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا كلنا. فينبغي أن تسهم كل الدول، كبيرها وصغيرها، في السعي الجماعي من أجل تخليص هذا العالم من الحروب والجوع والعوز والمرض والمعاناة والتشرد واليأس والرعب والظلم والتخلف الاقتصادي.

إن جعل هذا العالم مكان أفضل للعيش ليس حلما بعيد المنال. فهو هدف يمكننا تحقيقه إذا التزمنا كل الأمم جماعات وفردا بالتزاما صادقا بالعمل في سبيل بلوغ هذا الهدف. وبقاؤنا ذاته كجنس بشري في الألفية الجديدة يعتمد على إنجازنا لهذا الهدف النبيل.

فكيف نحقق هذا الهدف النبيل؟ علينا أولا أن نلزم أنفسنا بالعيش والعمل من أجل إحلال السلام على الأرض. وعلينا أن نحترم حقوق السيادة للأمم، الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة، في أن تعيش دون خوف من التهميش أو القمع أو التخويف، من قبل الأمم الأكبر أو الأغنى أو الأكثر سكانا. وهذا هو السبب، بخلاف مبدأ العالمية، الذي يجعل حكومتي تؤمن بصدق أن هذه الهيئة ينبغي أن تدرس بجدية موقفها من إعادة قبول عضوية جمهورية الصين في تايوان، في الأمم المتحدة. إن جمهورية الصين في تايوان التي يقارب عدد سكانها ٢٢ مليوناً، والتي ترتبها التاسع عشر بين أكبر اقتصادات العالم، والخامس عشر بين أكبر الأمم التجارية، والعضو المسؤول بدرجة عالية في المجتمع الدولي، والبلد الحر الديمقراطي الذي عزز دائما التجارة العالمية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في العالم، وأسهم في الوقت نفسه في القضاء على الفقر، لديها الكثير مما تقدمه لو أعيدت عضويته، في الأمم المتحدة. وبإتاحة الفرصة أمام ٢٢ مليون نسمة في تايوان لتمثيلها في الأمم المتحدة نكون قد عززنا المبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأسهمنا في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

اصطحب العقيد (المتقاعد) يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غامبيا فخامة العقيد (المتقاعد) يحيى جامه، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس جامه (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. لقد انشغلت الأمم المتحدة قبل سنوات قليلة بنشاط بالغ في قضية القضاء على الاستعمار القائم حينذاك في منطقة جنوب غربي أفريقيا، التي هي حاليا ناميبيا. ولذا نشعر اليوم، باعتزاز كبير ونحن نرى مناقلا قديما من أجل الحرية بل ودبلوماسيا شديد البراعة من ناميبيا يرأس الدورة الأخيرة للجمعية العامة في الألفية الثانية وبيشر بداية الثالثة. ولا يساورني شك على الإطلاق في أنكم، بخبرتمكم الواسعة، ستوجهون أعمال هذه الدورة التاريخية لتصلوا بها إلى خاتمة موفقة. ولكم أن تتأكدوا من كامل دعم وتعاون الوفد الغامبي في اضطلاعكم بمهامكم ذات الأهمية.

واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة برئيس الجمعية السابق، السيد ديدبير أوبرتي، ممثل أوروغواي، على أسلوب العمل الذي أدار به أعمال الدورة الثالثة والخمسين، فقد كانت فترة حافلة في الواقع باتخاذ قرارات بعيدة الأثر في مجالات الشواغل المشتركة للمجتمع الدولي.

وفي السياق نفسه، أود أن أثنى على أميننا العام، السيد كوفي عنان، لطريقته المثالية في معالجة شؤون منظمنا.

إن عدد أعضاء منظمنا يبلغ اليوم الرقم الكبير ١٨٨. وأود في هذا الصدد أن أعرب باسم حكومة وشعب غامبيا، وباسمي عن تهنئة مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو على قبولها في عضوية الأمم المتحدة. ونحن على يقين من أن هذه الدول الأعضاء الجديدة ستحمل معها سحر وحكمة الأمم المتحدة لإثراء أعمال الأمم المتحدة.

وبهذه الطريقة نشجع الآباء على إرسال فتياتهم إلى المدارس.

وبالإضافة إلى تشجيع وزيادة فرص الوصول إلى التعليم الأساسي لجميع الأطفال الغامبيين، فإن حكومة بلدي وجدت أن هناك حاجة لتوفير تعليم ثانوي ومهني وقامت بإنشاء جامعة. وستلتحق أول دفعة من الطلاب بجامعة غامبيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وعلى غرار ذلك، وفي المجال الصحي، قمنا حتى الآن ببناء مستشفيات كبيرين، وأقمنا عددا من المراكز الصحية في أنحاء البلاد. ومن الواضح أننا لم نستطع تصحيح جميع وجوه الإهمال التي دامت ٣٠ سنة، خلال سنتين فقط، إلا أن الفرق واضح. وبطبيعة الحال، كان شعب غامبيا يريد تحقيق المزيد من التقدم. ولذلك أقنعني الشعب في جميع أنحاء البلاد بأن أستقيل من الجيش وأترشح لمنصب الرئاسة في إطار انتخابات نزيهة تجرى تحت إشراف دولي. وقبلت التحدي، وتعززت قناعتي بأن ولاية مباشرة من الشعب ستتيح لي فرصة العمل من أجله بكد أكبر. ومنذ ذلك الحين ما برحنا نخطو خطوات أكبر في المهمة الشاقة المتمثلة ببناء الأمة.

وإن بقاء غامبيا نفسها في هذا العالم المتغير باستمرار مسألة تثير قلقا كبيرا، ونحن نغذ الخطى نحو القرن المقبل، الذي سيكون محفوا بالتحديات الجسام. وغامبيا، مثلها مثل العديد من البلدان النامية اضطرت أن تعيد التفكير بخطة تنميتها، بينما تبحث عن بيئة معيشية أفضل لسكانها.

ورغبة الحكومة والشعب على حد سواء في إنشاء أمة متقدمة أعرب عنها بوضوح في المخطط الأولي لتنمية البلاد، بعنوان "رؤية ٢٠٢٠، غامبيا المتحدة". ورؤية ٢٠٢٠، لا تزال تقود سياساتنا واستراتيجياتنا الاقتصادية الكلية، حيث يتمثل هدفها في تحقيق النمو المستدام والقضاء على الفقر.

وتعمل حكومة بلدي بصورة وثيقة جدا مع البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات اختصاصها من أجل القضاء على الفقر والأمية والمرض وذلك لكي نتمكن كأمة متعاوية قائمة على أساس من المبادئ الديمقراطية الراسخة

وبما أن هذه الجمعية اعترفت بوجود دولتين ألمانيتين حينذاك وبوجود دولتين كوريتين في الوقت الراهن فإن منطق إعادة قبول عضوية جمهورية الصين في جمعية الأمم هذه يصبح مسألة عدل ومساواة. فكيف يمكن للأمم المتحدة تجنيب بلد هام كهذا وكأننا لا نزال نعيش في الماضي؟

ولأسباب نعلمها جميعا تمام العلم، اتخذت الأمم المتحدة في عام ١٩٧١ القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي منحت بموجبه العضوية لجمهورية الصين الشعبية. غير أن القرار نفسه فشل فشلا ذريعا في التصدي لقضية تمثيل شعب جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة. وانتهت الحرب الباردة. وحان الوقت الآن لتصحيح هذا الخطأ المؤسف، ولم يعد هناك وقت لذلك أفضل من الآن ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، للاعتراف بجمهورية الصين، وتوسعا، بصوت سكانها البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة.

وأود بعد قولي هذا أن أركز الاهتمام بشكل أوثق على الوطن، ولبضع دقائق. فقبل خمسة أعوام عندما قادت جيش غامبيا الوطني لتسلم زمام الحكم في غامبيا كان دافعي هو مجرد الرغبة في إنقاذ شعبي من هاوية اليأس والدمار بعد ٣٠ عاما من تفشي الفساد ومحاباة الأقارب، وهذا أقل ما يذكر. فقد ساد سلوك عدم التدخل بشكل عام وبلغ حدا مزعجا يمكن أن ينبئ بكارثة للبلد لو لم نتحرك لإنهاء شطحات نظام فاسد ومفلس أخلاقيا. وكان من الصعب على أي شخص أن يتخيل أن الحكومة التي انتخبها الشعب تحرم مواطنيها من حاجاتهم الأساسية لمدة ٣٠ عاما طويلة. فلم تب تلك الحكومة أي مدرسة أو مستشفى. وكان ذلك هو السبب في أن شرعت حكومتي على الفور خلال فترة عامين من الحكم الدستوري الديمقراطي في تنفيذ برنامج مكثف للتنمية الاجتماعية الاقتصادية وبناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق وإقامة الجسور وتنفيذ مشاريع أخرى لتطوير البنى الأساسية، منها على سبيل المثال بناء مطار جديد وتوسيع ميناء بانجول.

وأصبح الآن من ذكريات الماضي أن ينشغل أي طفل بقطع الأميال الشاقة في طريقه إلى المدرسة. فقد شيدت المدارس الكافية في كل المناطق الإدارية في البلد، بما في ذلك المدارس الثانوية من أجل أبنائنا، وخاصة الفتيات، كي يكونوا قريبين من بيوتهم وأسرتهم.

أفريقيا الأخرى في العمليات التي قام بها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الإنمائية لدول غرب أفريقيا لحفظ السلم في غينيا - بيساو مع أن البعثة بكاملها لم يطل أمد بقائها. والآن وقد عاد السلام والاستقرار إلى ربوع البلاد، فإننا نشجع المجتمع الدولي على الإسهام في جهود المصالحة وإعادة التعمير التي يبذلها البلد.

وغامبيا، بوصفها منسقة أعمال مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو في الأمم المتحدة، ستواصل الاضطلاع بدور رائد في هذا المسعى. وعلى غرار ذلك، فإننا في غامبيا، وفي إطار سعينا المستمر لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية، اضطلعنا بدور رائد في الجهود من أجل التوسط في حل مسألة كاسامانسي عن طريق الحوار. ونتيجة لذلك اجتمعنا نحن جميع الجهات المؤثرة في مسألة كاسامانسي في شهر حزيران/يونيه من هذا العام في بانجول بهدف توفير محفل لفصائل قوات الحركة الديمقراطية في كاسامانسي لتحديد موقف مشترك حيال حوارها الوشيك مع حكومة السنغال. وما فتئ ذلك يؤدي إلى نتائج إيجابية، حيث أفضى بالفعل إلى وقف الأعمال العدائية في منطقة كاسامانسي في السنغال. ووقف الأعمال العدائية الذي جاء نتيجة لقاءات بانجول، كان مشجعا إلى حد كبير بحيث أن اللاجئين بدأوا في العودة إلى ديارهم، حتى قبل التوصل إلى تسوية نهائية. وأخيرا يمكننا أن نرى الضوء في نهاية النفق.

والزخم الذي ولدته اللقاءات التي عقدت فيما بين فصائل قوات الحركة الديمقراطية في كاسامانسي ينبغي الحفاظ عليه. وسيعقد عما قريب اجتماع أخير لفصائل قوات الحركة ويتوقع أن يفتح الباب أمام عقد مشاورات رسمية بين الحكومة السنغالية وقوات الحركة. ويحدونا الأمل أن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصل إلى تسوية نهائية تضع حدا للتدمير وما يرافقه من معاناة إنسانية.

وفي غضون ذلك، وفي جمهورية سيراليون الشقيقة، فإن ما يبعث على الارتياح الإشارة أنه تم الآن التوقيع على اتفاق للسلام بين الحكومة والجبهة الثورية الموحدّة بعد تسع سنوات تقريبا من اندلاع إحدى الحروب الأكثر تدميرا ووحشية في عصرنا بين الأشقاء، وهي حرب اتسمت بارتكاب فظاعات نكراء على أيدي الثوار. وإننا نشيد بالجهود التي بذلها قادة الجماعة الإنمائية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع

والحكم السديد من السير بخطوات كبيرة إلى الأمام من أجل بناء دولة ذات اقتصاد قوي في ظل مناخ من العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي.

وإذ تدرك حكومة غامبيا أن تحسين إدارة البيئية شرط ضروري للتنمية المستدامة، فقد قامت بإدماج استراتيجيات الحكم السديد في جميع خطط ومبادرات التنمية الوطنية. وبرنامج الإدارة الوطنية لغامبيا، الذي أطلق مؤخرا، قد طُوّر من خلال عملية مستفيضة من التشاور وبناء توافق الآراء.

وفي سعينا لتوليد مناخ من الكرامة والاحترام لجميع مواطنينا، فإننا ملتزمون التزاما تاما بديمقراطية الدستور. وإننا نعتبر هذا الإطار السياسي العملي الوحيد للحكم السديد، الذي يشكّل شرطا أساسيا مسبقا للتنمية المستدامة. كما أننا نؤمن بأن الديمقراطية لا يمكن أن تعيش في ظل حالة من الفقر المدقع. وبرنامجنا الوطني للحكم يتضمن أحكاما تنص على استعراض الدستور وإصلاح نظام وعملية الانتخابات؛ وإصلاح الهياكل والعمليات البرلمانية؛ والتعليم المدني؛ وإصلاح العملية القانونية والقضائية؛ وإدارة القطاع العام والإصلاح الإداري؛ واللامركزية وإصلاح الحكم المحلي.

ونظرا لتعقّد ونطاق السياسة العامة للحكم، فإن تنفيذها الفعال سيتطلب تخطيطا دقيقا وتعبئة للموارد. وعما قريب سينظم مؤتمر مائدة مستديرة، يسعى إلى حشد المزيد من التأييد لردم جزء من الهوة في التمويل. ويحدونا الأمل أن يواصل شركاؤنا في التنمية تقديم الدعم لنا في هذا المسعى.

ونحن ندرك أن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المجديّة لا يمكن أن تتحقق وتستمر إلا في توفر جو من الاستقرار والأمن - ليس في بلدنا فحسب، بل في البلدان المجاورة له أيضا. ومع ازدياد عولمة العالم، فإن اندماج الأمن والسلام في أي جزء من أجزاء العالم يؤثر على بقية الجنس البشري، ولا سيما على أولئك الذين يعيشون منا في البلدان النامية. وإننا نشجع تشجيعا كبيرا على صون السلام والاستقرار في بلادنا وفي الخارج.

ولهذا السبب، ففي جمهورية غينيا - بيساو الشقيقة، عملنا جميعا بشق الأنفس من أجل إنهاء الصراع هناك على نحو حاسم، وشجعنا في ذلك المجتمع الدولي. وفي جهودنا لتحقيق هذا الهدف، شاركنا مع بلدان غرب

نشدد على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة مستعدة للتدخل متى ما أصبح ذلك مناسبا للإسهام في تنفيذ الاتفاق.

وبعد فترة طويلة من المفاوضات الشاقة، يردنا بعض الأنباء السارة من الصحراء الغربية. ونلاحظ مع التقدير أن عملية تحديد الهوية قد أحرزت تقدما كبيرا، وكذلك خطط إعادة توطين اللاجئين. وأخيرا، ها نحن نقرب من إجراء الاستفتاء. ونشيد بالمملكة المغربية على ما أبدته من مرونة وتفهم وتعاون وشجاعة طوال هذه الفترة.

وفي أماكن أخرى في القارة، لا يزال الموقف السياسي مشوبا بالغموض.

ففي أنغولا، انهارت عملية السلام تماما بسبب تعنت الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ورفضه القاطع تنفيذ بروتوكول لوساكا بحسن نية. ومن الواضح تماما للكل أن ليس من حل عسكري للصراع. وبعد قرابة ٣٠ عاما من الحرب، عانى الشعب الأنغولي معاناة كبيرة، لا سيما النساء والأطفال، وبات مستقبل جيل بأكمله معرضا للخطر. ونحن نحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء حاسم لضمان إيجاد حل سلمي وسريع لذلك الصراع. وتحقيقا لهذا الغرض، نرحب بإعادة إنشاء وجود للأمم المتحدة في أنغولا. وهذا الوجود له أهمية حيوية، إلا أن من الواضح أنه يجب أن يعزز بالتزام جاد من مجلس الأمن بتحقيق السلام الذي تمس الحاجة إليه في أنغولا في أقرب موعد ممكن.

أما بالنسبة للصومال، فالحالة تختلف كثيرا. فقد أخذ أمراء الحرب المجتمع الدولي رهينة بسبب شهوتهم التي لا تكتفي للحصول على السلطة بأي ثمن. ونلاحظ أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تبذل كل ما في وسعها لحل هذه المشكلة المزمنة والمعقدة، ولكن دون أن تحقق نجاحا يذكر. وإذا أردنا إيجاد حل لهذا الصراع، يتعيّن علينا أن نتخلى عن النهج الذي اتبعناه تجاه الصومال وأن ننتهج نهجا جديدا لمعالجة القضية. وعلى المجتمع الدولي أن يؤكد مجددا التزامه بحل الأزمة الصومالية بوضع استراتيجية من شأنها أن تبعث بإشارات واضحة لأمراء الحرب بأن تصرفاتهم ومواقفهم لم يعد بإمكان المجتمع المتحضر أن يتحملها.

للجماعة الإنمائية، والممثل الخاص للأمين العام المعني بسيراليون وجميع الذين أسهموا بطريقة أو بأخرى في التوصل إلى هذا الحل السلمي للصراع.

واتفاق لومي للسلام ليس هو اتفاق السلام الأمثل، إلا أن لمعظم اتفاقات السلام ثمنها. لقد دفع شعب سيراليون ثمن ذلك غالبا. وبالرغم من جميع أوجه النقص التي اعتورت الاتفاق، فإنه سيؤدي إلى بعث الآمال وتهيئة الفرص لشعب سيراليون وأن يحرره من الرعب والعنف والقتل والتشويه والعديد من الفظائع الأخرى التي وسمت هذا الصراع.

ورحبّ شعب سيراليون أيضا بهذه الفرصة لكي يبدأ بداية جديدة. وينبغي ألا نتركه يواجه مصيره. ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يهب بسرعة، وبقوة إلى مساعده في تنفيذ الاتفاق.

وقد يكون أقل مما تقتضيه الحقيقة القول إن أفريقيا تخطو خطوات كبيرة في مجال حسم الصراعات بطريقة سلمية هناك. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الصراع المعقد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد تشجعنا بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في لوساكا. وباسم حكومة وشعب غامبيا، أشكر الرئيس شيلوبا رئيس زامبيا، وجميع الزعماء الآخرين في أفريقيا الذين أسهموا في إيجاد تسوية سياسية لهذا الصراع المعقد.

ونشير إلى أن مجلس الأمن قام بوزع ضباط ارتباط عسكريين في الدول المعنية لإرساء الأساس لوزع مراقبين عسكريين. وإننا ننظر بعين التقدير إلى هذه الخطوة التي اتخذتها الأمم المتحدة. بيد أنه يجب علينا أن نرسل تحذيرا مفاده أن الحالة متفجرة للغاية. ولذا يجب علينا أن نتحرك بسرعة، قبل أن تحدث انتكاسة ويستأنف القتال. ويجب علينا ألا نفوت هذه الفرصة.

وبالمثل، فيما يتعلق بالصراع بين إثيوبيا وإريتريا، نحن نرحب بالهدوء الذي يسود منذ فترة. وأهم من ذلك، نحن نرحب بموافقة الطرفين على الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية. ونشيد بالدور القيادي الذي تضطلع به المنظمة في جهودها لتسوية هذا الصراع المميت بين الأشقاء. ومع ذلك، لا بد من القول إننا لا نزال نأمل في توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار. وبالتالي ينبغي تشجيع الطرفين على ترجمة تصريحاتهما إلى أعمال بالتوقيع فورا على اتفاق لوقف إطلاق النار. ويجب أن

وفي السياق نفسه، إن إعادة المحفوظات الكويتية وغيرها من الممتلكات أمر لا يمكن اعتباره موضوعا ثانويا. فحرمان أمة بأسرها من محفوظاتها يماثل سرقة هويتها الوطنية.

أما بالنسبة لمسألة نزع سلاح العراق، فنحن نشجب الجمود الذي تشهده الحالة في الوقت الراهن. فالحالة الراهنة مرفوضة، ولكن مجلس الأمن يبدو منقسما في الرأي بشأن كيفية المضي إلى الأمام. وعلى المجلس أن يظهر وحدته وصموده؛ وإلا فسيبعث رسالة خاطئة مفادها أن بإمكان أي بلد أن يملئ شروطه حيال كيفية امتثاله لرغبات المجتمع الدولي بدون أن يخشى عقابا. وإذا سمحنا بأن يحدث ذلك فإننا نكون قد أنشأنا سابقة بالغة الخطورة. وعلى أعضاء المجلس أن يبذلوا جهدا للتفريق بين مصالحهم الوطنية الضيقة والمصالح الجماعية للبشرية.

ومثلما أبدينا رأينا بوضوح تام بالنسبة لمسألة نزع سلاح العراق، نحن كذلك لا نهان حين يتعلق الأمر بالتخفيف من المعاناة غير المبررة التي يشهدها المواطنون العراقيون العاديون الذين يتعيَّن عليهم، للأسف، أن يتحملوا عبء أية جزاءات تفرض عليهم. وبرنامج النفط مقابل الغذاء هو جهد محمود للتخفيف من أثر الجزاءات، ولكن هذا ليس كل ما في الأمر. إننا نريد أن نرى إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية أو تدميرها أو جعلها غير مؤذية، ولكننا لا نريد أن نسهم في تدمير العراق أيضا كانت الحجة. ومن المؤسف أن نرى ما فعلته الجزاءات بالأبرياء من النساء والأطفال والمسنين في العراق. وهذا أيضا مرفوض ولم يكن هو هدف الجزاءات. ومن الآن فصاعدا يجب التمييز بين النظام والشعب. وكما هو الحال بالنسبة لأنظمة الجزاءات الأخرى القائمة والمزمع إقامتها في المستقبل، فيجب أن تستهدف بوضوح المسؤولين لتحاشي التسبب في ألم ومعاناة غير مبررين للشعب البريء.

وكذلك فيما يتعلق بموضوع الجزاءات الشائك، يسر حكومتي أن الجزاءات التي فرضت على الجماهيرية العربية الليبية قد علقت، ولكننا نتوق لرؤيتها وقد رفعت بالكامل لأن الجماهيرية العربية الليبية قد أوفت بجميع التزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن ندعو إلى رفع جميع الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية فوراً وبالكامل.

وفيما يتعلق بالسودان، يرحّب وفدي ترحيبا حارا بمبادرات السلام التي تقدمت بها الحكومة. ونحن نعتقد أنها خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ونشجع الجانب الآخر على الاستجابة، وعلى أن يستجيب بشكل إيجابي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الطرفين في السعي لإيجاد حل دائم.

إن هذا العرض المختصر لساحات الصراع في أفريقيا يثبت مرة أخرى أن قارتنا لا تزال للأسف تحظى بنصيب الأسد من البلايا والمحن. وهذا أمر محرج بقدر ما هو مرفوض وعلينا أن نضاعف الجهود لعكس هذه الحالة.

وبعيدا عن الساحة الأفريقية، هناك حالات صراع أخرى لا تزال تمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين، وبالتالي تتسبب بقلق عميق لوفدي.

وفيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، فإن حكومتي، إذ تكرر الإعراب عن كامل دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولمبدأ الأرض مقابل السلام على نحو يؤدي إلى إنشاء وطن فلسطيني مستقل، فهي أيضا تؤيد بالكامل عملية السلام في الشرق الأوسط والدور القيادي البارز الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية للدفع قدما بهذه العملية. وحل هذه المشكلة يكمن في يد إسرائيل وفلسطين على حد سواء، فضلا عن المجتمع الدولي. ولهذا نحن نعتقد بأن تنفيذ اتفاقات واي ريفر، نصاب وروحا، سيفتح الباب أمام عهد جديد من الأمل لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، يتابع وفدي عن كثب نتائج الغزو العراقي للكويت - وبشكل خاص مشكلة أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين والمحفوظات والممتلكات الكويتية المسروقة. وليس هناك ما هو أشد إيلا من العذاب المعنوي الذي تعاني من أسر أسرى الحرب والمفقودين طوال هذه السنوات. والاستخفاف بهذه المسألة يعني تعميق الجراح. وبإمكاننا أن نتخيّل مدى الألم والغضب والشك والكوابيس التي لا تنتهي لأكثر من ٦٠٠ أسرة كويتية لا تزال تأمل في الحصول على أخبار من أحيائها الغائبين. ولهذا فإن حكومتي لن تسمح مطلقا بتغيّب هذا الجانب من المشكلة بين العراق والكويت. فهذه مشكلة إنسانية لا يجب أن تُسيّس ولا بد أن تحظى بكل الاهتمام الذي تستحقه.

الإفلات من العقاب. ونحن نشاطر الرأي القائل إنه لا يمكن إحلال سلام من دون عدالة، ولا عدالة من دون قانون، ولا قانون مجدياً من دون محكمة تقرر ما هو عدل وقانوني في ظل ظروف معينة.

واستناداً إلى هذا المعتقد تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لها صلاحية النظر في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونحن نشجع جميع الدول على النظر في التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد سبق لغامبيا أن وقعت على النظام الأساسي وشرعت منذ ذلك الحين في عملية التصديق عليه.

ثمة ظاهرة تشكل سبباً للشعور وفد بلادي بمزيد من القلق، ألا وهي تجنيد الأطفال. وهذا يعني انهياراً كاملاً لنظام قيمنا الأساسية، ويجب وقفه، حيث أنه يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولجميع معايير السلوك المتحضر.

إن مسألة الأطفال الجنود مسألة أخلاقية، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن مكافحة هذه الحالة حيث يتعرض قادة الغد لحياة تتصف بالعنف والتأثر والحقد، وهي حالة ترسخ في أذهانهم أفكاراً خطيرة بأن الإنسان الذي يحمل البندقية يحصل على الاحترام ويستحقه. ومحنة الأطفال في مخيمات اللاجئين لا تبشر بمستقبل زاه إذ يشبون بقلوب تدعو إلى التأثر من الذين يعتبرونهم مسؤولين عن محنتهم. وباختصار، إن إنهاء جميع الصراعات هو السبيل الوحيد لوقف هذا النهج المأساوي.

ثمة آفة اجتماعية أخرى أشد تهديداً لجميع المجتمعات، غنيها وفقيرها على حد سواء، هي آفة المخدرات. فهذه الآفة تهدد نسيج المجتمع بذاته وهي في الواقع تهدد الإنسان نفسه حيث أنها لا تحترم حدوداً وطنية. وهي أيضاً سبب رئيسي لمعظم الجرائم وأعمال العنف التي ترتكب في مدننا، ولقد اتسعت أبعادها إلى درجة لم يعد بمقدور أي دولة القضاء عليها بمفردها. لذلك، أثنينا على المبادرة التي اتخذها في الوقت المناسب الرئيس أرنيسو زيديلو، رئيس جمهورية المكسيك، بعقد دورة استثنائية مكرسة لمشكلة المخدرات. ولا شك أن هذه الدورة الاستثنائية عززت من جد يد الاهتمام الذي نتشاطرهم جميعاً بمكافحة المخدرات. فكلنا نصبو إلى عالم خال من المخدرات. ومهما كانت

وكوبا أيضاً تعاني من جزاءات مفروضة عليها منذ ٢٨ سنة. وينبغي إلغاء هذه الجزاءات لأنها ضارة ولا إنسانية. ونحن نرى أن الألفية الجديدة ينبغي أن تبشر بحقبة نستطيع فيها تجنب الكوارث والصراعات التي يتسبب بها الإنسان والتي تتسبب بدورها في معاناة للأبرياء يعجز عنها الوصف. واليوم، إذ نقف على أعتاب الألفية الجديدة، يتعيّن علينا أن نسامح وننسى الماضي ونتصالح لجعل هذا العالم مكاناً أفضل للبشرية. وبالتالي نكرر الدعوة للرفع الفوري للعقوبات والحصار المالي المفروضين على كوبا.

وفي حين أنه من المهم تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أنه عندما تتجاوز دولة ما حدود المعقول وتمارس سياسة التطهير العرقي الكريهة، كما حدث في كوسوفو، فإن باقي المجتمع الدولي لا يسعه أن يبقى مكتوف الأيدي. وقد مثل اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) معلماً في تاريخ الصراعات، ونأمل أن يؤدي تنفيذه بالكامل إلى تحقيق السلام في كوسوفو.

وفيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية، أود أن أهنئ أبناء تيمور الشرقية على الاقتراع التاريخي الذي أجروه بنجاح. فما كان شيء يمكن أن يحدث لولا الخطوة الأولى الشجاعة التي خطتها الحكومة الإندونيسية والتي أفضت إلى إبرام اتفاق ٥ أيار/مايو الذي بدوره حرك العملية بأسرها. ولكننا نشعر بجزع وصدمة كبيرين إزاء مستوى العنف الذي أعقب مباشرة إبلاغ المجتمع الدولي بنتيجة اقتراع شعب تيمور الشرقية. وفي هذا السياق، نرحب بنشر القوة المتعددة الجنسيات.

ولئن كنا نفرح مع شعبي كوسوفو وتيمور الشرقية للجهود الدولية التي بذلت في الوقت المناسب لإحلال السلام، لا يسعنا إلا أن نعرب عن يأسنا إزاء الاستجابة بسيطة للصراعات الأفريقية أو انعدامها في بعض الأحيان. ونحن نصر على أن حياة الفرد في أنغولا أو في أي مكان آخر من أفريقيا لا تقل أهمية عن حياة الفرد في كوسوفو أو في تيمور الشرقية. لذلك، يجب أن يكون مجلس الأمن عادلاً وأن يضع معايير مبدئية للتدخل الإنساني.

في أعقاب الصراعات العديدة الدائرة في العالم أجمع، ينبغي بذل جهد دولي متضافر للتصدي لمسألة

مؤتمر القمة الاجتماعي، وضع عدد من الاستراتيجيات للقضاء على الفقر، ويحدونا أمل وطيد في أن توفر دورة الجمعية الاستثنائية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية، زخما جديدا لحملة القضاء على الفقر. وثمة سبيل فعال للقضاء على الفقر في أفريقيا هو الإلغاء الكامل لجميع الديون الخارجية للقارة. وعبء الديون هو سبب المعاناة التي يعجز وصفها والتي يتعرض لها النساء والأطفال وكبار السن في أفريقيا.

وفيما يتعلق بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبقدر ما توصف بأنها مبادرة حميدة، لا بد من الاعتراف بأن معايير التأهيل لتلقي المساعدة هي معايير تقييدية جدا وتعاقب البلدان التي هي فعلا بحاجة إلى المساعدة. وعلى سبيل المثال، استثنيت غامبيا من تلك البلدان رغم أن معدل خدماتها للديون يبلغ ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل مرتفع، ورغم أنها تفي بالمعيارين الآخرين - أولا، الأداء الجيد، وثانيا الأهمية وفقا لبرنامجي مرفق التكيف الهيكلي المعزز والمؤسسة الإنمائية الدولية.

إن وفد بلادي يناشد بقوة إلغاء جميع الديون المترتبة على البلدان في أفريقيا كي نعطي أملا جديدا في الحياة في الألفية المقبلة.

إن الكلام عن القضاء على الفقر يكون ناقصا إن لم ننوه بالمبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يساورني شك في أننا إذا توفرت لدينا الموارد المطلوبة لتمويل جميع عناصر المبادرة في إطار زمني معقول، لأمكنا أن نعلن عن انتصارنا في المعركة ضد الفقر. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح الاجتماع الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف خلال شهر تموز/يوليه، والاهتمام الذي أولي للجزء المكرس للتنمية في أفريقيا.

بعد كل ما قيل وأنجز في عصر العولمة والتحرير هذا، يكمن خلاصنا في التكامل والتعاون الإقليميين إذا اردنا أن نتوصل إلى اقتصادات ذات شأن وإلى الاعتماد على الذات بصورة جماعية. لهذا السبب نعلق في غامبيا أهمية كبرى على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها أحد أركان الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وبالنسبة إلينا نحن الأفارقة، تشكل خطة عمل لاغوس وبالتأكيد الوثيقة الختامية للاغوس برنامج عمل

المهمة شاقة، يجب أن نواجه التحدي لأن المخاطر جسيمة بحيث لا يسعنا أن نكتفي بالرضا عن النفس والوقوف مكتوف الأيدي.

ومسألة الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية هي أيضا مشكلة مؤلمة لا تزال تعمل على تأجيج الصراعات وتفاقمها في أفريقيا وفي أماكن أخرى، وتخلف آثارا مدمرة. وإننا نعارض انتشار الأسلحة الصغيرة وزرع الألغام الأرضية، وتدعو إلى إقامة شراكة دولية للتصدي لهذا الشاغل. وفي هذا السياق، نحث البلدان المنتجة للأسلحة على أن تمارس ضبط النفس في نقلها للأسلحة إلى مناطق الصراع. وبالمناسبة، نرحب باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وبدخولها حيز النفاذ.

ومما يدعو إلى القلق كذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والتكنولوجيات الحساسة. وفيما يتعلق بمسألة أوسع نطاقا هي مسألة نزع السلاح، ولئن كنا ننوه بالجهود المبذولة لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نواصل ضم صوتنا إلى الأصوات التي تدعو إلى الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية. وفي غضون ذلك، نتطلع إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عام ٢٠٠٠.

قبل أن أطوي صفحة استعراض الساحة السياسية الدولية، أود أن أشكر جميع الشعوب والمنظمات، فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي، الذين يعملون بدأب من أجل التوصل إلى حلول سلمية وتفاوضية للمشاكل التي يواجهها البشر اليوم. ونحن، الجيل الصاعد، نريد أن نعيش في عالم خال من الصراعات والأزمات في الألفية الثالثة. ونريد أن نورث الأجيال المقبلة عالما خاليا من الحرب والفقر والجوع والعنصرية والحرمان؛ عالما يعيش فيه جميع بني البشر أسرة واحدة؛ عالما تكون فيه المسؤولية عن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع سكان العالم؛ عالما يكون فيه السلام والمحبة والاحترام المتبادل والأمن الجماعي قوام حياتنا اليومية.

ولقد أصبح من الحقائق الراسخة اليوم أن الفقر هو السبب الأساسي للعديد من الصراعات في العالم، لا سيما في أفريقيا. ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أنه عقب

لذلك يحدونا أمل و طيد ونحن نقترّب من عتبة الألفية الجديدة بأن نهتدي بميثاق الأمم المتحدة، ونعبر تعبيراً ملموساً عن التعهد الذي قطعناه على أنفسنا به بأن "نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها".

إننا نتطلع بشغف إلى جمعية الألفية التي يمكنها، بما يجاوز الرمزية التي تقوم عليها، أن توفر فرصة فريدة لتجديد التزامنا وإعادة تكريس جهودنا لتحقيق هذا الهدف. ولن يكون لنا عذر إذا لم نقوي عزمنا على القضاء على الفقر في الألفية القادمة. لقد أرست المؤتمرات العالمية التي عقدت منذ بداية العقد، بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك تقريباً، أساساً قوياً. وكل ما ينبغي أن نفعله هو أن نبني عليه.

وفي ظل هذه الخلفية سنستقبل بالترحاب الألفية الثالثة وكل ما تحمله معها لنا. ولما كنا محصورين بين شبح المحرقة النووية وظاهرة العولمة الغالبة التي لا يمكن كبح جماحها، يصبح أملنا الوحيد في البقاء المدى الذي نلزم به أنفسنا لوضع أمننا الجماعي فوق مصالحنا الوطنية الفردية الضيقة. وهذا بدوره لا يمكن تحقيقه إلا بالتعددية، التي أثبتت قيمتها الأمم المتحدة.

بعد الدروس المريرة العديد المستفادة، بما في ذلك الحربان العالميتان في هذا القرن، أصبحت الحاجة لإنشاء الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، أكثر إلحاحاً وصحة الآن مما كانت عليه من قبل، إذا أخذنا في الاعتبار أوجه التقدم السريع في التكنولوجيا العسكرية والآثار المدمرة للأسلحة الحديثة. لقد صمدت منظمنا أمام تجارب الزمن، ونحن، ما دمنا نواصل بذل كل جهد سواء على الصعيد الفردي أو الصعيد الجماعي للتمسك بالمبادئ النبيلة السامية الواردة في الميثاق، سيمكننا أن نجعل هذا العالم مكاناً أفضل للبشرية.

الأمم المتحدة ليست بالتأكيد منظمة لا عيب فيها، ولكنها بالتأكيد لا غنى عنها ولا يمكن أن يحل شيء آخر محلها. إنها تجسيد لآمالنا وتطلعاتنا. ولهذا السبب نحن راسخون في اقتناعنا، رغم بعض النقد الحاد، بأننا نتصور دوراً أعظم للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ولذلك كان توقيت اعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقة بثقافة السلم، قبل بدء هذه الدورة بقليل، خير توقيت.

لتحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا التي تتصف اليوم بأهمية تفوق ما اتصفت به في أي وقت مضى.

وعلى الصعيد القاري، قررنا، نحن الزعماء الأفارقة، في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي اختتم قبل وقت قريب في سرت، بليبيا، أن نكوّن اتحاداً للدول الأفريقية من شأنه أن يحسن وضعنا للتصدي لآزمات القارة الاقتصادية والسياسية التي أحقت بنا طوال هذا القرن. غير أنني أود أن أؤكد أن الغرض من هذا الاتحاد القاري الأفريقي ليس تشكيل كتلة عسكرية وإنما كتلة اقتصادية وسياسية قادرة على حل آزمات وصراعات أفريقيا المتعددة، بهدف نهائي هو استئصال الفقر في أفريقيا.

اليوم، بينما نتكلم، تكون الفجوة بين الغني والفقير قد اتسعت إلى ثلاثة أمثالها. وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ كشف عن أمور مذهلة، وأثار مسائل هامة وقدم سلسلة من التوصيات. إن التحديات تثبط الهمم، ولكن، مع الإرادة السياسية اللازمة، يمكن القضاء على الفقر، وإن التحدي، كما جاء في ذلك التقرير، هو "كفالة أن تكون العولمة في خدمة الشعب وليس لتحقيق الأرباح فقط" وفي هذا المسعى، ينبغي أن يجري تعاون أكبر بين الشمال والجنوب.

أود عند هذا المنعطف أن أحيي مبادرة الرئيس بيل كلينتون القوية بزيارة القارة الأفريقية، وهي الثانية التي يقوم بها رئيس أمريكي في وقت السلم. وهذه الزيارة هامة جداً لأنها تحيط حكومة الولايات المتحدة علماً بشكل مباشر بالمشاكل والتحديات العديدة التي تواجه قارتنا. كما أنها تعزز أيضاً الروابط التاريخية التي تربط بين الولايات المتحدة وأفريقيا. وهذا تطور إيجابي ينبغي تعزيزه، لأن الولايات المتحدة ستواصل القيام بدور هام في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا. إن المساعدة المالية والاقتصادية الكبيرة التي تقدم إلى بعض البلدان الأفريقية نتيجة للزيارة يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً نحو تحسين الظروف المعيشية للشعوب في تلك البلدان، وأيضاً لكفالة مستقبل براق للقارة الأفريقية بأسرها.

وبالتالي، لا يسعني إلا أن أعرب عن تقديري وامتناني الخالصين، بالنيابة عن شباب أفريقيا، لهذه المبادرة القوية المدوية التي اتخذها الرئيس كلينتون، وآمل أن تحذو حذوها حكومات الولايات المتحدة المقبلة.

اصطحب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية
غيانا، إلى قاعدة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،
أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة، برئيس جمهورية
غيانا، فخامة السيد بهارات جاغديو، وأدعوه إلى
مخاطبة الجمعية.

الرئيس جاغديو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن تتاح لي
هذه الفرصة، وهي أول فرصة منذ أن توليت رئاسة غيانا،
لكي أشاطر الجمعية بعض المسائل التي تهم وتشغل
مجموعة ال ٧٧، التي تتشرف غيانا برئاستها.

لم يبق إلا ثلاثة أشهر على دخول البشرية ألفية
جدي، دة مليئة بأمال عراض. وتحقيق هذه الآمال يتوقف
إلى حد كبير على القرارات التي نتخذها، بوصفنا منظمة
شعوب متحدة، وكيف سنواجه مجتمعين، المستقبل.
ولهذا فإن هذه الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة
تمثل نقطة تحول حاسمة يمكن أن نتبع عندها إما
الطريق السامي للتعددية المستنيرة، أو طريق السوء،
طريق المصلحة الذاتية الضيقة.

وكلي ثقة في أن الجمعية لن تتوانى عن السير في
الاتجاه الصحيح. وبوصفكم وزير خارجية ناميبيا، السيد
الرئيس، فقد أديتم خدمات كبيرة ورفيعة لبلادكم، التي
تقف، بعد كفاحها المرير ضد حكم الفصل العنصري،
بوصفها عضوا مستقلا وفخورا في أسرة الأمم. وباسم
مجموعة ال ٧٧، أحيي ناميبيا، وأقدم لكم شخصيا أحر
تهانئنا وأطيب تمنياتنا لنجاح الجمعية.

ونقدم لسلفكم، السيد ديدبير أوبيرتي، ممثل
أوروغواي تقديرنا الخالص لتوجيهه أعمال الجمعية في
العام الماضي.

ونرحب ترحيبا حارا أيضا بالأعضاء الثلاثة الجدد
في الأمم المتحدة، مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس،
وجمهورية ناورو.

وأود أن أعرب لأميننا العام عن امتناننا لقيادته
الدؤوبة للأمانة العامة ولتقريره عن أعمال المنظمة بصفة
خاصة.

وفي هذا الصدد، من المهم إجراء إصلاحات عندما أو
حيثما يكون ذلك ضروريا لمعالجة أوجه قصور المنظمة.
والجهاز الذي يحتاج إلى إصلاح جاد وسريع أكثر من أي
جهاز آخر هو مجلس الأمن. إن أهمية ذلك الجهاز ليست
بحاجة إلى إعادة تأكيد، لكن تشكيله الحالي، وعلى وجه
الخصوص على مستوى العضوية الدائمة، غير مقبول،
وهذا أبسط ما يمكن قوله. إن تشكيل المجلس ينبغي أن
يعبر عن حقائق العصر ويجب أن يكون المجلس
ديمقراطيا وشفافا في أساليب عمله.

نبدأ بالقول إن من الحقائق المعروفة أن أفريقيا،
ثاني أكبر قارة، غير ممثلة على مستوى العضوية الدائمة.
وهذا الوضع الشاذ ينبغي أن يصحح فورا؛ وبعده يمكن
أن ننطلق من هذه النقطة. ومن غير المقبول أيضا تمتع
الأعضاء الدائمين الخمسة بحق النقض، وهي ممارسة
تعارض تعارضا تاما مع مبادئ الديمقراطية وحقوق
الإنسان. وأقترح إلغاء حق النقض خلال عملية إصلاح
الأمم المتحدة.

لما كان،ت مدة عضوية بلدي بمجلس الأمن توشك
على الانتهاء، أود أن أنتهز هذه الفرصة بالنيابة عن
غامبيا حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، لأعرب عن
امتناننا العميق لجميع أعضاء الأمم المتحدة على الثقة
التي وضعوها فينا باختيارنا لتمثيلهم. ونشكر أيضا
الأعضاء شكرا خالصا على المشاركة، والتعاون، والنصيحة
والتأييد، التي بدونها ما كنا نستطيع القيام بالمهمة التي
أوكلت إلينا. وباعتبارنا بلدا صغيرا، فإن إسهامنا ربما كان
متواضعا، ولكنه كان مخلصا، في سعينا الجماعي لجعل
هذا العالم مكانا أفضل للبشرية وهذا الهدف النبيل، في
رأبي، هو ما قامت من أجله الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن
أشكر رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلى به
الآن.

اصطحب فخامة العقيد (المتقاعد) يحيى جمعة،
رئيس جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية
العامة.

خطاب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى
خطاب رئيس جمهورية غيانا.

مؤخرا في الشرق الأوسط، ينبغي للأطراف المشاركة أن تظهر إرادتها القوية في حسم الصراع من خلال الوسائل السلمية. ولن تتمكن الأمم المتحدة إلا عندئذ من استخدام الصكوك التي يتيحها ميثاقها لكي تعمل على تيسير إجراء المفاوضات بغية تحقيق نتيجة مرضية.

هذه التهديدات التي يواجهها الأمن والاستقرار الدوليان تصاحبها قوى اقتصادية واجتماعية شديدة تجلب آثارا سلبية على بلداننا. ولئن كانت العولمة وتحرير التجارة يفيدان الاقتصادات القوية، فإنهما يعرضان الدول الضعيفة للتهميش من جانب الاقتصاد العالمي. والعولمة، إذ تفتح أبواب الفيضان التجاري والمالي، فإنها بلا شك تجلب الخراب على الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، التي لا يمكنها أن تفعل إلا القليل جدا تصديا لآثاره. ويتبع ذلك البؤس الاقتصادي والاجتماعي، كاشفا عن ضعف البلدان النامية الصغيرة، التي يعتمد الكثير منها على محصول زراعي واحد، مثل الموز أو السكر، لسد قوت شعبه.

في الاجتماعات الإقليمية التي عقدت حتى الآن تحضيرا للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جرى التحذير من أسوأ نتائج الإفراط في تحرير التجارة. والبلدان الصناعية، التي انتفعت بجولتي طوكيو وأوروغواي، تتلهف لإجراء المزيد من المفاوضات - وعقد أم الجولات - جولة التجارة الحرة في الألفية القادمة. ومن الناحية النظرية، يمكن للبلدان النامية أيضا أن تستفيد من زيادة التحرير. ولكن لما كان معظم هذه البلدان من الضعيف بحيث لا يستطيع الاستفادة من الفرص الجديدة، فإنه يتعرض لخطر المزيد من التهميش، بل وللاستبعاد من السوق.

والخوف من هذا الاحتمال لا يركز على توقع ينم عن جهل، بل على التجربة الواقعية الصعبة. وجولات المفاوضات السابقة أسفرت عن تنازلات ضخمة للاقتصادات المتقدمة، بينما لم تتح إلا القليل للبلدان النامية من حيث فتح الأسواق أمام منتجاتها. والمشكلة في نهاية المطاف، تتعلق بالخلل في توازن القوة بين المواقع التفاوضية للأطراف المتعاقدة، مما يسفر عن نتائج أكثر مؤاتة للطرف الأقوى. ومع ذلك، يجري حث البلدان النامية على الدخول في جولة مفاوضات جديدة، وهي جولة الألفية، التي يحتمل ألا تختلف نتائجها عما سبقها ما لم يكن جدول أعمالها متوازنا باشماله على المسائل التي تشغل بال البلدان النامية.

إن التحديات التي يتعين علينا أن نعالجها هذا العام هائلة. فلا يزال عالمنا يعاني من صراعات مضاعفة جديدة وقديمة، بين الدول وداخل الدول، لا تعرض السلم والأمن العالميين للخطر فحسب، بل تجدد حيويتنا الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وسواء في أفغانستان، أو كوسوفو، أو الشرق الأوسط، أو منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، أو غيرها من الكثير من مناطق الصراع، هناك خسائر ضخمة بالأرواح وخسائر تلحق بالتنمية. ومما يثير القلق بنفس الدرجة أن المجتمع العالمي عاجز بوضوح عن احتواء هذه الزيادة في حالات التوتر والصراع.

وتواجه المنظمة العالمية بصفة مستمرة تحدي نشوب صراعات مهلكة بين الأخوة في بلد تلو الآخر. والأمم المتحدة بدون استراتيجية واضحة، لا يمكن أن تعمل أكثر من تجنب الفشل في هذه الأزمات والأمل بأن ترى الفصائل المتحاربة مزايا إرساء السلام في نهاية المطاف. وفي هذه الظروف المحبطة، لا تلحق الخسارة بأطراف الصراع فحسب، بل وبالمجتمع الدولي كذلك. ونتيجة زيادة الطلب على عمليات صنع السلام وحفظ السلام، تحرم البلدان النامية من موارد التنمية التي تحتاج إليها حاجة ماسة، كما تضعف سياسيا. ويجب على الأمم المتحدة أن تتحرك قُدما بالتدريج إلى مجال بناء السلم تجنبيا للانتكاس ولكي تعيد بناء المجتمعات الممزقة. ويمكن لهذه المنظمة أن تقدم المساعدة للدول في فترة ما بعد الصراع لكي تعيد بناء أنفسها عن طريق مساعدتها على تدعيم الديمقراطية والمؤسسات الحكومية وسيادة القانون، فضلا عن إعادة إرساء أسس التنمية الطويلة الأمد.

لقد حان الوقت لكي نعيد النظر في خطة الأمم المتحدة للسلام، وفي خطتها للتنمية كذلك، لكي نتعرف على مواطن النقص وما يمكن اتخاذه لعلاجها.

وكان الوقت أيضا لتدعيم مجلس الأمن، الجهاز المسؤول بصفة أساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، حتى يصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلا ومصداقية. ولا يمكن للأمم المتحدة، بطبيعة الحال، أن تفعل ما لا تكون أطراف الصراع على استعداد لعمله. وفي غياب الالتزام الصادق بإرساء السلام من جميع الأطراف، يكون التوقع بأية تسوية دائمة ضئيلا. وكما نرى من التطورات التي حدثت

انخفاض مستويات الصحة حال دون تحقيق ظروف معيشية منتجة اجتماعيا واقتصاديا، ناهيك عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر الناجم عن وباء نقص المناعة البشري/الإيدز، علاوة على الملاريا، في عدد من البلدان النامية وبالذات في أفريقيا.

ومبادرة كولونيا الخاصة بتوفير وتوسيع نطاق الإغاثة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت خطوة سارة إلى الأمام. إلا أنها للأسف لا تكفي لتخفيف عبء الديون التي لا تزال البلدان النامية تنوء تحت وطأتها. وما من شيء أقل من إلغاء بعض ديون هذه البلدان سيكون كافيا لتحسين ظروفها إلى الحد الذي يمكنها أن تصبح فيه مشاركا ناشطا في الاقتصاد العالمي. إن حالة العديد من البلدان ذات الدخل المنخفضة ازدادت حدة بفعل التدني السريع الذي اعترى المساعدة الإنمائية الرسمية في أعقاب انتشار العولمة والاعتماد المفرط على السوق لتعزيز التنمية.

لهذا، يجب أن يكون تمويل التنمية مرتكزا على أساس أكثر صلابة وقابلية للتنبؤ. وبالتالي، فإن مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية قصوى على عقد مؤتمر رفيع المستوى بحلول عام ٢٠٠١، لمعالجة هذه المسألة الملحة. ونعتقد أنه إذا ما تسنى للدول الأعضاء أن تعالج جميع جوانب المشكلة - وبخاصة الجوانب التي حددها الأمين العام في تقريره عن تمويل التنمية - فلربما نهتدي أيضا إلى حلول مقبولة وفعالة. وللخروج بنتيجة ناجحة من المؤتمر، من الحيوي أن يكون هناك قبول عام لنهج أكثر استنارة للتعاون الإنمائي الدولي القائم على مفهوم حقيقي للتكافل والشراكة.

والواقع أن هناك حاجة ماسة إلى جدول أعمال عالمي جديد الهدف منه إعطاء نظام السوق وجهها إنسانيا. أما السياسات التي ترمي إلى مجرد إنشاء شبكات أمان اجتماعي غير مستدامة، فإنها ليست حلا دائما. ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الهيكلية المزمنة في البلدان النامية، والتي تؤدي في النهاية إلى زعزعة استقرار العالم.

والبلدان النامية التي تشكل مجموعة الـ ٧٧، تلتزم، بدورها، بالبحث عن السبل والوسائل التي يمكننا بها أن نسرع العملية الإنمائية. وحتى قبل عقد مؤتمر تمويل التنمية، سنجتمع في هافانا، كوبا في العام القادم، في أول قمة لبلدان الجنوب على الإطلاق. هذه القمة فكرة عزيزة

ولكي تكون البلدان النامية قادرة على دخول الأسواق العالمية، لا بد من مساعدتها في تعزيز قدراتها الإنتاجية وتوسيع فرص وصولها إلى أسواق التصدير. وهي بحاجة إلى أن تكون واثقة من استقرار النظام المالي والنقدي الدولي حتى تتجنب مخاطر تذبذب أسعار العملات. ومن المهم بنفس القدر، في ضوء التفاوت الهائل القائم في القدرات الاقتصادية لمختلف البلدان، منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية، وفقا للمبادئ المحددة في الجزء الرابع من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، وفقرة الغات التشريعية لعام ١٩٧١.

وسيتعين إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والاقتصادات الضعيفة هيكليا، وبالذات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني حقا عاثرا في مجال التجارة. والدورة الاستثنائية المكرسة لاستعراض برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي ستعقد هنا في غضون بضعة أيام لا أكثر، ومؤتمر القمة المقرر عقده في عام ٢٠٠١ لأقل البلدان نموا، ينبغي أن يسهما في توليد مبادرات جديدة تهدف إلى مساعدة هذه البلدان الضعيفة.

وحتى تستفيد البلدان النامية من النظام التجاري الدولي، فيجب أن تحصل هذه البلدان على تخفيف ملموس لعبء الدين، وعلى المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة لدفع قدرتها الإنتاجية بشكل عام. وبالتالي من الحتمي، في وجه موجة العولمة العاتية، أن يعمل المجتمع الدولي بأسره لوضع رؤية حديثة للتنمية، واستراتيجية تهدف إلى رأب الصدع الخطير الذي يفرق الآن بين الأمم المزدهرة والأمم الفقيرة. وهذا النهج الجديد ينبغي أن يقوم على توافق دولي في الآراء بشأن التنمية وحقوق الشركاء والتزاماتهم.

وكما أكدت الأعمال التحضيرية المضطلع بها هذا العام لاستعراض مؤتمرات القمة المعقودة في بيجين والقاهرة وكوبنهاغن، يوجد عدد متزايد من الناس، معظمهم من النساء والأطفال، يعيشون في ظل ظروف عسيرة مرجعها الفقر. وعلى الرغم من الخطوات العملاقة التي قطعها العالم المتقدم النمو في ميداني الصحة والتعليم، لا يزال العديد من البلدان النامية يعاني من نصيب غير متكافئ وغير عادل من التعليم والرعاية الصحية، ومن ارتفاع في معدل وفيات الرضع والأمهات، علاوة على الافتقار في الحصول على المياه الصالحة للشرب والحرمان من الصرف الصحي السليم. بل الواقع أن

والضعفاء - لا في وطنه غيانا فحسب بل في كل أنحاء العالم - عرضت في المحافل الدولية الكبرى، بما فيها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في الدانمرك في ١٩٩٥. وقد أعلن جميع رؤساء الحكومات الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إلى جانب غيرهم من زعماء العالم والشخصيات البارزة، تأييدهم التام لهذا الاقتراح، والتزامهم بنشره على أوسع نطاق ممكن. وعليه، فإننا سنسعى في هذه الدورة إلى تقديمه لكي ينظر فيه بمزيد من التعمق.

وعلى الرغم من أن الكثير قد أنجز على مشارف الألفية الجديدة، فمن الواضح أنه من قبيل المغالاة أن نتوقع أن تأتي بالحلول لكل مشاكل العالم. غير أنها يمكن أن تتيح فرصة ميمونة للمجتمع الدولي ليفكر في إنجازات الماضي، وتحدياته الراهنة وتطلعات المستقبل. فلنغتنم هذه الفرصة بإحساس راسخ بوحدة القصد والعزم المعقود وبنبي عالما جديدا شجاعا يعطي الأمل لجميع شعوبنا في العيش في سلام بمنأى عن الخوف والفقر والعوز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد بهارات جاغد يو، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد جانيز درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشعر بسرور عظيم بالترحيب برئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، السيد جانيز درنوفسيك، وبدعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

طال انتظارها وجاء أوانها أخيرا. وسوف تتيح للجنوب فرصة خاصة لدراسة الأثر المستمر الذي تشعر به البلدان النامية من جراء العولمة، وكذلك السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتسخير هذه العملية وزيادة قدرتنا على السيطرة عليها. وفي هذا السياق من الضروري استعراض العلاقة بين الشمال والجنوب لمعرفة كيفية تعزيزها، ووضع أسس جديدة لتبادل الثقة والمزايا.

ومن المفهوم أن موطن التركيز في قمة الجنوب يجب أن ينصب على تقوية وحدة وتضامن مجموعة الـ ٧٧، وتحديد مبادرات ملموسة للنهوض بالتعاون العملي بين الأعضاء. واتفقنا أيضا على أن نكرس اهتمامنا لنشر المعرفة والتكنولوجيا، على أمل تحقيق وثبة كبرى إلى الأمام على طريق تميزتنا. فهذا في آخر المطاف هو المجال الذي يمكن أن يفتخر فيه الجنوب بمنجزات رائعة، وبالعديد من مراكز الخبرة الرفيعة التي يمكن الاستفادة منها في نشر المهارات والتكنولوجيا فيما بين بلدان مجموعة الـ ٧٧. والشمال يمكنه بطبيعة الحال، أن يفعل الكثير لتسهيل هذه التبادلات، بتوفير التمويل اللازم وتوريد التكنولوجيا والمعرفة الملائمة، مما يجعل البلدان النامية أكثر اعتمادا على الذات، وفي الوقت ذاته، أكثر قدرة على التنافس في الاقتصاد العالمي.

ولما كانت قمة الجنوب ستعقد في الأشهر الأولى من الألفية الجديدة، فإنها ستوفر بالتأكيد مؤشرا للاتجاه الصحيح نحو المستقبل. ويحدونا الأمل أن يحضر معنا في هافانا شركاؤنا من البلدان المتقدمة النمو، التي تحضر عادة جميع مداوالاتنا الهامة بصفة مراقب. ومن المتوقع أيضا أن تشارك في هذا الحدث أطراف فاعلة أخرى في العملية الإنمائية؛ مثل منظماتنا غير الحكومية وممثلي القطاع الخاص. ومعا، ومن خلال الحوار التفاعلي، نأمل أن نصوغ برنامج عمل يكون بمثابة عامل حفاز لتنمية بلداننا وشعوبنا. والواقع أنه يمكنني أن أقول إن قمة الجنوب إذا أعطيت لها الفرصة، سيثبت أنها إلهام لجمعية الألفية، ولميثاق جديد للتنمية البشرية في القرن الواحد والعشرين.

والآن سأتكلم باسم غيانا. أود أن أؤكد من جديد اهتمام حكومتنا بأن تواصل العمل من أجل إقامة نظام إنساني عالمي جديد، والقضاء على الفقر، وإنشاء نظام عادل وأكثر إنسانية للعلاقات الدولية. والخطوط الرئيسية لهذا النظام الجديد، كما تصورها رئيسنا الراحل شيدي جاغان الذي كرس كل حياته لتمكين الفقراء

العرقية والدينية والوطنية والاجتماعية ستار دخان لإخفاء حقيقة المذابح والغزو عن بقية العالم. وزيادة على ذلك ما فتئ القادة الذين لا يعرفون الرحمة يستغلون مظاهر عدم المساواة هذه ويستخدمونها أداة لتحقيق أهداف مادية جدا. وقد شاهدنا هذه الظاهرة تقريبا في جميع الصراعات المسلحة في الأوقات الأخيرة - في البوسنة والهرسك، وكوسوفو، ورواندا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وأفغانستان، وحدثا جدا، في تيمور الشرقية.

كيف ينبغي أن يكون رد فعل المجتمع الدولي على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - وهي انتهاكات تصل إلى تهديدات للسلام والأمن الدوليين؟ متى وكيف يستطيع المجتمع الدولي أن يسعى إلى ترسيخ أن أي حكومة ذات سيادة لا تستطيع، أو لا تريد، أن تمنع كارثة إنسانية؟ متى، وبأية معايير يقرر استخدام أدواته التنفيذية؟

يجب على جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة أن تفكر بتعمق في هذه الأسئلة. ونحن ممتنون للأمم العام، الذي قدم في بداية هذه المناقشة، مساهمة كبيرة في هذا التفكير.

وتنادي هذه الموجه من جرائم نهاية القرن بنهج جديدة وأساليب جديدة لحماية السكان المدنيين المعرضين للأذى. ولقد أصبحت الصراعات المسلحة في الواقع مشكلة للبشرية وليس فقط للدولة أو الدول المعنية مباشرة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبتكر وهو يسعى إلى حل هذه المشاكل الإنسانية الملحة. ويجب أن يكون هدفنا الأساسي الأمن البشري، وهنا أعني الأمن الجسماني وليس مجرد الأمن القانوني. وترحب سلوفينيا وتشارك بمبادرات البلدان المتشابهة الأفكار والعازمة على إعطاء المعنى الكامل والتعبير العملي المحدد لمفهوم الأمن البشري. وبالإضافة إلى ذلك، وبإجابة واحدة على هذه التحديات، يجري وضع مفاهيم جديدة وأكثر صقلا لعمليات حفظ السلام. كما ينبغي استكشاف طرق جديدة لمنع الصراعات. والدبلوماسية الوقائية والوزع الوقائي، ونزع السلاح الوقائي وبناء السلام بعد الصراعات هي برنامج عمل الوقت الحاضر.

السيد درخوفسيك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئتك، سيدي، وبلدكم ناميبيا بانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وإني لعلى اقتناع بأن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية سوف تساعد الجمعية العامة على الوفاء بمهامها ذات الشأن. وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق السيد ديدير أوبيرتي، ممثل أوروغواي، على ما قدمه من توجيه إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه المناسبة للترحيب بحرارة بمملكة تونغوا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو التي انضمت توا إلى أسرة الأمم المتحدة.

إننا نجتمع هنا لا على عتبة قرن جديد فحسب وإنما أيضا على عتبة ألفية جديدة. ومن المناسب إذا أن تنتهز هذه الفرصة الهامة لتأمل في وضعنا في العالم اليوم. وأنا لا أتكلم هنا عن وضعنا كأفراد أو حتى كدول وإنما كسلالة.

هناك علامات كثيرة للتقدم، وهناك أسباب للأمل. بيد أن الهدف النهائي للسلام العالمي لا يزال بعيد المنال. ويزداد عدد الصراعات بدرجة كبيرة. ففي جميع أنحاء العالم يقع ملايين المدنيين ضحايا لسياسات القتل المنهجية المدبرة، وللتشريد، وتدمير الممتلكات، والتخويف. وفي نهاية العام الماضي بلغ عدد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم عن منازلهم في جميع أنحاء العالم أكثر من ٢١ مليون نسمة.

وما تيمور الشرقية وكوسوفو. إلا مثالان على الحالات النمطية للصراعات المسلحة المعاصرة. وهذه صراعات تحدث غالبا ضمن ما يعترف به العالم الخارجي حدودا للدول، بدلا من أن تحدث بين دول مستقرة في السابق. واليوم يصل هذا النوع من الحروب إلى ما يزيد على ٩٠ في المائة من الحروب المشتعلة في العالم.

ولجعل الأمور حتى أسوأ من ذلك، نذكر أن عدد المدنيين الذين قتلوا في هذه الحروب "الداخلية" إسمها يتزايد بشدة. ويظهر نوع جديد من الحروب التي يكون المدنيون فيها هدفا استراتيجيا أساسيا. وأصبحت مذابح "التطهير العرقي" والتشكيكية المرعبة من جرائم الحرب أسلحة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية. وغالبا ما تستخدم مظاهر عدم المساواة

مجال حفظ السلم والأمن الإقليميين. ومثلما تشهد العديد من الأمثلة على التعاون المثمر فإن العلاقات بين مجلس الأمن وهذه المنظمات الإقليمية لا تقوم على المنافسة بل على التعاون. ومن ثم، فإننا نشيد بالدور المتزايد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

دعوني أوصل الكلام بعرض بعض العناصر التي يجب أن نتدارسها لأغراض القيام بأية استجابة دولية للطبيعة المتغيرة للصراعات المسلحة. هناك فجوة كبيرة بشكل غير مقبول - بل إنها تتسع - بين قواعد القانون الدولي في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وبين الحالات الشائعة على أرض الواقع: فكثيرا ما تنتهك حقوق الإنسان بشكل صريح. وهناك حاجة لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حازمة وموحدة لكي يكفل الاحترام الكامل لقواعد حقوق الإنسان الموجودة أصلا.

وينبغي محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وهو ما تقع مسؤوليته أساسا على الدول التي يجب عليها أن تتخذ إجراءات سواء على المستوى الفردي، من خلال نظمها القضائية الوطنية، أو على المستوى الجماعي من خلال نظام قضائي دولي فعال. ولا يشكل عدم اتخاذ هذه الإجراءات إلا دعوة للأشخاص القادرين على تنفيذ حلقات جديدة من المأساة الإنسانية بل حلقات أكثر خطورة - لأن يفعلوا ذلك على وجه التحديد.

إن تحقيق الإنسان للتقدم والتنمية ليعتمد على نتيجة المواجهة بين حكم القانون الدولي وبين الذين يستفيدون من انهيار سلطة القانون. ولا يمكن أن تؤدي عدم المبالاة الدولية إلا إلى مكافأة أولئك الأشخاص. وفي هذا الصدد، تعلق سلوفينيا أهمية خاصة على ضرورة أن يكفل إجراء محاكمات دولية بشكل أكثر فعالية وشمولا وكفاءة. إننا نؤيد المحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابعتين للأمم المتحدة كما نؤيد العملية الجارية لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وتحقيقا لهذا الهدف، بدأنا في اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة للتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما. كما أننا نسهم في الجهود الرامية إلى استكمال ولاية اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية.

في السنوات الأخيرة أصبحت عمليات حفظ السلم متعددة الأبعاد بشكل متزايد: فهي لا تشكل مهام

وعلينا أن نضمن احترام حقوق الإنسان. ونحن ثابتون في اعتقادنا بأن الالتزام الحاسم بتشجيع وحماية حقوق الإنسان يتعين أن يكون مبدأ كامنا في أنشطة الأمم المتحدة في المدخل إلى الألفية الجديدة. وعلينا أن نهيب الظروف للحكم الجيد، وحكم القانون، والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتتطلب جميع هذه المهام والكثير غيرها تفكيراً خلاقاً وإجراء شجاعاً. وحل هذه المشاكل الشائكة شرط للسلم والرخاء. وهذه هي أيضا طريقة منع الظروف التي تغذي مباشرة نيران المنازعات التي وصفتها.

ونحن، كعضو منتخب في مجلس الأمن، نسهم في صيانة سلام وأمن العالم. ونتعاون بنشاط في حل الأزمات في جنوب شرقي أوروبا، وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط. ونحن نؤمن بأنه ينبغي تعليق أهمية خاصة على الإجراءات الوقائية في الحالات التي تمثل تهديدا محتملا للسلم الدولي ولكنها لم تتطور بعد إلى صراع مسلح. وفي الحالات التي تصاعدت بالفعل إلى صراع مسلح ينبغي ألا يدخر جهد في العثور على حل سلمي وفي الوقت المناسب. ونحن نعتز ببعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى جاكارتا وديلي، التي اشتركت فيها سلوفينيا، بوصفها نهجا مبتكرا للأمم المتحدة في معالجة حالات الأزمات. ومن الواضح أننا نرحب بهذا.

ختاما، وفي حالات ما بعد الصراع، مثل كوسوفو، من الضروري قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات منسقة متواصلة. ولا يمكن إلا عن طريق العمل المنسق أن تحقق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية واللاعبون الدوليون الآخرون الفعالية. وبهذه الطريقة فقط يمكن تحقيق الأهداف الصعبة التي وضعت.

ومن بين هذه الأهداف، تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وإقامة نظام ديمقراطي وحماية حقوق الإنسان في إقليم موضع النظر مع إنشاء نظام قانوني قابل للتنفيذ.

إن طبيعة الصراعات المسلحة الآخذة في التغيير إنما تغير أيضا الدور الذي يقوم به مجلس الأمن فيما يضطلع بمسؤوليته الأولى في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. إننا لنلاحظ الاستعداد والعزم المتزايدين للمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بتحمل نصيبها من المسؤولية في

في البوسنة؛ وقد وسع الآن مجال أنشطته ليشمل كوسوفو.

يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسهم بشتى الطرق في حفظ السلم والأمن الدوليين. وأود أن أوضح أن سلوفينيا قد انضمت إلى عدد من الدول الأخرى التي التزمت بمواجهة التحديات الأمنية في جنوب شرقي أوروبا. ومن خلال عقد تحالف الاستقرار بين بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية أنشأ المجتمع الدولي إطارا القصد منه إتاحة إمكانية اتخاذ الإجراءات المتضافرة والمستدامة اللازمة لإشاعة الاستقرار في المنطقة. وإذا حقق التحالف ما بشر به من بوادر خير مبكرة - ونحن نعتزم على العمل بجدية من أجل أن نتأكد من أنه سيفعل ذلك - يمكن لمعاهدة الاستقرار أن تصبح عنصرا أساسيا في تحقيق السلم الدائم والانتعاش والتنمية الاقتصادية في منطقة بالغة الاضطراب. ومما يدعو إلى الأمل أن مجموعة متنوعة واسعة النطاق من الدول والمنظمات الدولية - وليس أقلها الأمم المتحدة - قد التزمت بالمساعدة في تنفيذ هذه المهمة البالغة الطموح.

ختاما، أود أن أعود إلى المسألة التي أثيرتها في بداية بياني وهي: ما هو وضع الجنس البشري في نهاية الألفية؟ هل هناك أسباب تدعو إلى الأمل؟ هل نملك المؤسسات والاستراتيجيات اللازمة لمعالجة مشاكلنا؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، هل يمكننا تعديلها وإعادة تصميمها؟ وحتى في مواجهة الصراعات المأساوية، أؤمن بأن الإجابة على هذه الأسئلة يجب أن تكون بالإيجاب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد جانيز درنوفسيك، رئيس وزراء سلوفينيا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بابوا غينيا الجديدة معالي الأونرابل السير مايكل سوماري.

السير مايكل سوماري (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): باسم شعب وحكومة بابوا غينيا الجديدة أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة معالي السيد ثيو - بن غويراب بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية

عسكرية صعبة فحسب بل أيضا مجموعة متنوعة من المهام الأخرى من قبيل أنشطة الشرطة المدنية، والدعم في مجال المساعدة الإنسانية، وتدبير عملية لنزع السلاح، وتسريح ودمج المقاتلين السابقين، ودعم ورصد حقوق الإنسان.

وأود أن أستغل هذه المناسبة الهامة لكي أؤكد أن سلوفينيا ترى أن عمليات حفظ السلام تشكل إحدى الأدوات الأساسية المتاحة للأمم المتحدة لأغراض الاضطلاع بمسؤوليتها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. لقد زدنا من مشاركتنا في عمليات حفظ السلام كما أننا ملتزمون بـ، أن نزيدها من جديد في المستقبل القريب لا من خلال توفير العناصر العسكرية فحسب، بل أيضا بتوفير أفراد الشرطة المدنية والعاملين في مجال المعونة الإنسانية.

تشكل جهود نزع السلاح عنصرا حيويا في حفظ السلم والأمن الدوليين. لقد حققنا إنجازات كثيرة في السنوات الماضية، وبخاصة في مجالات من قبيل حظر الأسلحة الكيميائية أو الحظر الشامل على تجارب الأسلحة النووية. بيد أن هناك حاجة لتعزيز أنشطة نزع السلاح لا في مجال حظر أسلحة الدمار الشامل فحسب بل أيضا في مجال الحد من تدفقات الأسلحة التقليدية. ونأمل أن يعزز مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة فعالة لمفاوضات نزع السلاح. ونأمل أيضا أن يمثل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد قريبا، خطوة حاسمة على طريق تعزيز نظام عدم الانتشار وأن يحرز تقدما على طريق تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

إنني أؤمن بقوة بأن من الضروري أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي في مجموعه، بذل الجهود لأغراض تعزيز حظر زرع الألغام الأرضية، وهو ما يشكل جبهة محددة في مجال حماية الأمن الجسدي الذي أشرت إليه في العام الماضي، أنشأت حكومتي صندوقا استئمانيًا لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام في البوسنة والهرسك. ونحن نهدف إلى مساعدة البوسنة والهرسك وغيرهما من البلدان المتضررة من الألغام في هذه المنطقة لكي تتخلص من شرور هذه الأسلحة المخفية والمميتة وإلى مساعدة الأشخاص الذين أصيبوا بجراح بسبب هذه الألغام. إن الصندوق الاستئماني الدولي حقق في مدة لا تتجاوز السنة منذ إنشائه العديد من النتائج الإيجابية

حكومتي تركز في سياستها الخارجية على الشراكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وجاء ذلك نتيجة للكوارث الطبيعية التي أضرت باباوا غينيا الجديدة في السنوات العشر الماضية. لقد واجهنا ٣٠ كارثة في هذا العقد. والجفاف والفيضانات وحرائق الغابات والأعاصير وموجات الصقيع وانفجار البراكين والزلازل وموجات الزلازل المحيطية وانفجارات الصخور تبين أن الشعوب والدول في جميع أنحاء العالم ينبغي أن تشارك في دراسة أسباب ونتائج هذه الكوارث وينبغي أن تكون مستعدة لاتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة لها ومعالجة آثارها. وينبغي أن تكون هناك شراكة عالمية في تطوير الآليات اللازمة لاتقاء الكوارث والتقليل منها.

عندما تولت حكومتي السلطة في ١٤ تموز/يوليه من هذا العام كان أمامها خمس أولويات رئيسية، هي تحقيق سلامة مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف لعملتنا الكينا، واحتواء التضخم، وإقامة حوار بناء مع شركاء باباوا غينيا الجديدة في التنمية، وتحقيق الاستقرار في الميزانية الوطنية والتركيز على مجالات أولوية أقل عددا وأكثر أهمية، والتقدم في عملية الخصخصة في بعض مؤسسات القطاع العام لتحسين حالتها، وخلق ظروف أفضل للقطاع الخاص بإزالة الحواجز التي تعوق نمو الاستثمارات ومواصلة عملية بوغانفيل للسلم.

تناولت حكومتي هذه التحديات، بما في ذلك وضع برنامج شامل للتكيف الهيكلي من خلال الميزانية المصغرة التي اعتمدها البرلمان أخيرا. ونحن، بعمليتنا هذا، نسعى جاهدين إلى ضمان أن يتمكن القطاع الخاص القوي والفعال من المساهمة في الرفاه العام والتنمية الوطنية. وعلى غرار ذلك فإننا نعيد النظر في حجم وفاعلية القطاع العام حتى يكون أكثر استجابة لرغبات وتطلعات شعبنا. ونأمل أن تؤدي النتائج، مقرونة بالتدابير التي اتخذناها، إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. والعلامات التي ظهرت حتى الآن مشجعة.

وفي ظل اقتصاد صغير منفتح، أعلم أن التنمية في بلدي تتأثر مباشرة بالعوامل العالمية، بما في ذلك أسعار منتجاتنا في السوق العالمية. وفي الوقت الحالي تعاني بلادنا من الأزمة الاقتصادية التي يمر بها شركاؤنا التجاريون الرئيسيون في آسيا. ونضطر إلى وضع برامج إصلاح هامة لحماية اقتصادنا وشعبنا. وفي هذا الصدد

العام. إن انتخابه بالإجماع يبين التقدير العميق الذي يكنه المجتمع الدولي له شخصيا ولبلاده ناميبيا. ويثق وفد باباوا غينيا الجديدة في أنه سيقود الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة إلى نتائج ناجحة. وأود أيضا أن أهنئ الأعضاء الآخرين في مكتب الجمعية العامة.

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير العميق الذي يكنه وفدي لسلفه معالي السيد ديدبير أوبيرتي لقيادته الممتازة التي سهلت عمل الدورة الثالثة والخمسين.

نود أيضا أن نسجل تقديرنا للأمين العام لمهارته الدبلوماسية في إدارة المسائل الرئيسية التي تحظى بالاهتمام الدولي. وأهنئ أيضا موظفي الأمانة العامة على العمل الضخم الذي يؤديه في الاضطلاع بمهامهم وواجباتهم في ظل ظروف صعبة وخطيرة في بعض الأحيان.

أود أيضا، على غرار الذين سبقوني في الكلام، أن أهنئ بالنيابة عن شعب وحكومة باباوا غينيا الجديدة، الدول الأعضاء الثلاث الجديدة، وجميعها من منطقة محفل جنوب المحيط الهادئ، مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، وأن أرحب بها في أسرة الأمم المتحدة. كما أحيي جميع الدول الأعضاء التي يسرت انضمام هذه الدول إلى المنظمة. ففي هذه المنظمة لا تشكل قلة عدد السكان أو صغر حجم البلد عائقا. وأثق في أن عمل الأمم المتحدة يتعزز دائما بتشاطير الخبرات والمعارف التي سيقدمها الأعضاء الثلاثة الجدد.

مضى أكثر من شهرين منذ أن انتخبت الحكومة الجديدة وأنا عضو فيها، لتولي مقاليد الحكم في البلاد، وكانت هذه الفترة حاسمة ومليئة بالتحديات، وواجهت حكومتي مشاكل ورثتها عن الحكومات السابقة طوال الـ ٢٣ سنة الماضية التي مضت منذ حصولنا على الاستقلال، وبصفة خاصة في السنتين الأخيرتين، وضاعف من حدة هذه المشاكل، مشاكل أخرى ارتبطت بالانتكاسة الأخيرة في الاقتصاد العالمي والأزمة الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والكوارث الطبيعية وكلها أمور لا سيطرة لنا عليها.

هذه التجربة، بالإضافة إلى موقع بلادي وعلاقاتها الوثيقة مع البلدان الأخرى في المنطقة، تبين بجلاء أن

وأشيد هنا بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما الأعضاء الحاليين والأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في مجلس الأمن، لما أبدوه من رد فعل إيجابي وما يقدموه من دعم مستمر للتوصل إلى حل سلمي لأزمة بوغانفيل.

واتساقا مع التزامنا بالحوار السلمي بين الأمم، فإن بابوا غينيا الجديدة تدين كل الذين يستخدمون الإرهاب ضد المواطنين الأبرياء والذين يمولون ويجندون ويدربون وينشرون الإرهابيين والمرتزقة.

وعندما خاطبت هذا المحفل في عام ١٩٧٥ من هذا المنبر عن قبول بلدي في الأمم المتحدة، أعلنت التزام بابوا غينيا الجديدة بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبعد نحو ٢٤ عاما نسلم الآن بأن الأمم المتحدة، شأنها شأن أي مؤسسة أخرى، تواجه عوامل تحد من قدرتها. ونرى أنه بعد انقضاء ٥٠ عاما قد حان الوقت لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة، آخذين في الاعتبار حقائق واقعنا الحالي.

وينبغي أن يكون الميثاق وثيقة تضع شعوب العالم في بؤرة الاهتمام، وتسلم في نفس الوقت بأن الحكومات موجودة هنا لتمثيل تلك الشعوب ولخدمتها أيضا. وفي هذا الصدد، لا يمكن قبول أي تمييز على أساس اللون، أو العقيدة، أو العرق، أو نوع الجنس، أو المعتقد الديني.

ويرحب وفد بلدي ببرنامج الأمين العام الحالي للإصلاح، الذي يجري تنفيذه الآن. وبما أن بلدي عضو في حركة عدم الانحياز فإننا نؤكد من جديد الموقف الداعي إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن وتوسيع نطاقه بضمته، آخذين في الاعتبار حقائق واقعنا اليوم. ويرى وفد بلدي أن عدد أعضاء المجلس يجب أن يكون معبرا عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، لذلك اتفق في الرأي مع أغلبية الدول الأعضاء بأن يكون مجلس الأمن مكونا من ٢٦ عضوا أو أكثر في الألفية الجديدة.

وترى بابوا غينيا الجديدة أنه ينبغي أن يتمتع جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمين الجدد بنفس الامتيازات والحقوق. وينبغي إلغاء استخدام حق النقض، أو الحد منه بحيث يقتصر تطبيقه على القضايا التي تتصل بالفصل السابع من الميثاق. وينبغي أن تكون أساليب عمل المجلس أكثر شفافية.

نرجو من المؤسسات المالية الدولية أن تساعدنا في إعادة تشكيل اقتصادنا، وكان دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإنمائي لآسيا إيجابيا في الاستجابة لسياساتنا، لا سيما مع الميزانية المصغرة التي وضعتها حكومتنا في الشهر الماضي.

وخلال الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي انعقد في أوكلند بنيوزيلندا، أجرى مناقشات ثنائية مع أصدقائنا في استراليا والصين واليابان ونيوزيلندا. وأظهرت هذه البلدان دعمها لبرامج التكيف الهيكلي التي قدمتها حكومتنا. وبالنسبة لبابوا غينيا الجديدة ينبغي أن نضمن الدعم المالي الخارجي حتى نحقق برامج الإصلاح الحالية، ونتمكن من مواصلتها.

واعتبر سياسة بلادي الخارجية، القائمة على الشراكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لبنة في صرح الشراكة العالمية التي يعتمد عليها مستقبل شعبنا، والواقع أنه لا يوجد بديل عن ذلك.

وفيما يتعلق بصنع السلم وصون السلم فإن صراع بوغانفيل يتطلب تكاليف كبيرة، من حيث الأشخاص والأموال، تتحملها حكومة بابوا غينيا الجديدة والبلدان المجاورة والأمم المتحدة. وتدرك حكومتنا الدور البناء الذي قامت به استراليا وجزر سليمان وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا بالإضافة إلى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الكنائس والصليب الأحمر، وتقدر بلادي الدور البناء هذا تقديرا عميقا. ونشعر بالامتنان أيضا لمجلس الأمن لأنه استجاب لطلبنا بإرسال بعثة مراقبين لضمان أن الأطراف المشاركة في عملية السلم لا تزال تتقيد باتفاق لنكلن. ونلاحظ أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة أشار إلى عملية بوغانفيل.

ومع استمرار توطيد السلام على أرض الواقع يمكن توقع حدوث تغيير في دور وحجم فريق مراقبة السلام الإقليمي المحايد. وستؤدي عملية إعادة تشكيل الشرطة والمحاكم والخدمات الإصلاحية إلى توفير دعم هام ووضع معايير لقياس التقدم المحرز صوب إحلال السلام الدائم في الجزيرة. وفي حالة عدم تمكن أطراف بوغانفيل من حسم مسألة الترتيبات الدستورية قبل نهاية هذا العام، فإننا نأمل في أن يوافق مجلس الأمن في الوقت المناسب على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في بوغانفيل.

فيه أغلبية ساحقة بنسبة ٩٨,٢ في المائة وصوت فيه ٧٨,٢ في المائة لصالح الاستقلال واضحة جدا.

وتدعو حكومة بلدي جميع الأطراف إلى احترام نتائج ذلك الاستفتاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة، واحترام رغبات شعب تيمور الشرقية، وعلى الرغم من أنه حدث منذ إجراء ذلك الاستفتاء عمليات قتل وتدمير ضخم للممتلكات وتشريد قسري وغير ديمقراطي للشعب قامت بها الميليشيات وبعض أفراد الجيش الإندونيسي، الذين لم يقبلوا تلك النتائج، فقد سرنا تغيير هذا الوضع بعد البيان الأخير الذي أعلنه رئيس جمهورية إندونيسيا ب. ج. حبيبي، والذي أكد مجدداً أمس وزير الخارجية العطاس. إن الديمقراطية لا تعني إلا بما تقرره إرادة الأغلبية، وهي لا تتطلب الإجماع، كما أنها لا تقرر التطبيق القسري لما تريده الأقلية.

ويسرنا أيضاً أن حكومة إندونيسيا أمكنها أن تعترف بالتزاماتها - ليس فقط كطرف في اتفاق ٥ أيار/مايو، بل أيضاً كعضو في الأمم المتحدة - وسمحت بنشر قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات التي أجازها مجلس الأمن في تيمور الشرقية.

غير أنه في نفس الوقت يحدونا أمل وطميد بأن يقوم قادة تيمور الشرقية وشعبها بإحلال السلام مع جيرانهم، حرصاً على مصلحة المنطقة في استتباب الأمن والاستقرار على الأجل الطويل. ومن المهم لهم أن يسلموا بحقيقة أن حكومة إندونيسيا هي التي مكنت شعب تيمور الشرقية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

ونحن ملتزمون إلتزاماً راسخاً ببرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتغير المناخ وما يترتب عليه من آثار تتمثل في ارتفاع منسوب مياه سطح البحر، ونحث بقوة على تنفيذه بشكل كامل. وستواصل حكومة بلدي متابعة ودعم العمل على هذه المسائل في المستقبل، بما في ذلك الدورة الاستثنائية المعنية بالدول النامية الجزرية الصغيرة التي ستعدها الجمعية العامة يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقد خلص كبار علماء العالم إلى استنتاج مفاده أن ارتفاع درجات الحرارة في العالم يشكل تهديدات خطيرة، بما في ذلك ارتفاع منسوب مياه سطح البحر، وزيادة الكوارث الطبيعية مثل ظاهرتي النينو والنينيا.

إن إصلاحات المنظمة لن تكون مكتملة بدون إعادة تشكيل المجموعات الإقليمية في إطار هيكل الأمم المتحدة. وترى حكومة بلدي أن مجلس أمن فعال ينبغي أن يتكون من ممثل عن كل منطقة دون إقليمية في العالم. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لحقائق الواقع الحالي، لا سيما الموقع الجغرافي لكل دولة عضو. ففي التشكيل الجديد مثلاً، ينبغي اعتبار استراليا ونيوزيلندا جزءاً من المجموعة الآسيوية للمنطقة الفرعية لجنوب المحيط الهادئ. لذلك، يتعين أن تأخذ إصلاحات مجلس الأمن هذا التغيير في اعتبارها.

إن تحول العالم من نظام للعلاقات بين الدول الامبريالية والبلدان المستعمرة إلى شراكة فيما بين دول ذات سيادة من خلال عملية إنهاء الاستعمار يعتبر من بين أعظم إنجازات الأمم المتحدة. إلا أن هذه العملية لن تستكمل إلا عندما تمارس الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير و/أو تحقق الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يكون مناسباً. وينبغي ألا يسمح بجعل حجم هذه الأقاليم أو بعدها سبباً يؤهل لإعمال هذا الحق غير القابل للتصرف أو للحد منه.

وعلى الصعيد الإقليمي، يسر بابوا غينيا الجديدة أن تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ إتفاقات ماتنيون، التي بلغت ذروتها فيما تم التوصل إليه مؤخراً في اتفاق نومييا، الذي يؤكد السبيل المؤدي إلى تمكين شعب كاليدونيا الجديدة، لا سيما شعب كاناك الأصلي، من ممارسة حقه في تقرير المصير. ونعتقد أن اتفاق نومييا سيوفر أساساً سليماً لتحقيق جميع التطلعات السياسية المشروعة في المستقبل. ونحث جميع الأطراف على الإلتزام بنص وروح هذا الاتفاق.

إننا نعتز بأن عقد الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار سيصل إلى نهايته في العام المقبل. ونحن نحث الدول القائمة بالإدارة وأعضاء اللجنة الخاصة على العمل معاً من أجل وضع برنامج عمل جديد لعام ٢٠٠٠ وما بعده.

وفيما يتعلق بتيمور الشرقية، رحبت حكومة بلدي بالاتفاق الذي تم بين جمهورية إندونيسيا، والجمهورية البرتغالية والأمم المتحدة يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ والذي مكن الأمم المتحدة من تنظيم الاستفتاء الذي جرى يوم ٣٠ آب/أغسطس. وكانت نتيجة ذلك الاستفتاء الذي شاركت

النووية. ونحن نواصل مع شركائنا في محفل جنوب المحيط الهادئ إعادة التأكيد على التزامنا بالحفاظ على منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما نعرب عن تأييدنا لإقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتأييدنا أيضا للمبادرات الجديدة المقترحة لوسط وجنوب آسيا.

ونحن ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول العتبة إلى أن توقف جميع تجارب هذه الأسلحة وصنعها وتخزينها، وأن تتخذ خطوات في سبيل تدمير جميع الأسلحة النووية. والواقع أنه ينبغي تطبيق هذا المبدأ على جميع أسلحة الدمار الشامل.

ولقد دأب أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ على الاعتقاد أن من حقنا أن نحظر نقل المواد المشعة وغيرها من النفايات الخطرة عبر الحدود داخل المنطقة وغيرها. ونظل على موقفنا من ضرورة إنشاء آليات تعويضية مناسبة بغية تعويض ضحايا التجارب النووية السابقة، والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أي حادث.

وفي الختام أود أن أؤكد مجددا التزام بابوا غينيا الجديدة الثابت بميثاق الأمم المتحدة؛ وبالإصلاحات التي استهلها الأمين العام، وبوجه خاص ما يتعلق منها بمجلس الأمن وإعادة تشكيل المجموعات الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة، وبعملية الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار، وباتفاق نومييا الخاص بشعب كاناك في نيوكاليدونيا. ونؤيد تصميم الأمم المتحدة على العمل نحو إنشاء آلية عالمية للتأهب للكوارث الطبيعية ودرئها؛ وعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإدارة المحيطات والبحار.

والشراكة في تعزيز التغيير هي العامل الرئيسي في التصدي للتحديات التي سيواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. وأرى أن التحدي بالنسبة لجميع الدول الأعضاء هو التلاحم من أجل إقرار الشفافية والمساءلة وصلاح الحكم باعتبارها الدعائم التي تقوم عليها هذه المنظمة وأجهزتها وهيئاتها الفرعية. ولو تحقق ذلك يكون اعتناق مبدأ "الشعوب أولا" الوارد في ميثاق الأمم المتحدة قد تم فعلا.

وأكبر التحديات أمام الأمم المتحدة تعزيز قدرة المجتمع العالمي على الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث الطبيعية. فالدمار الناتج عن الزلازل الأخير في تايوان وتركيا وعن الفيضانات في الولايات المتحدة بسبب إعصار فلويد في جزر البهاما يجعل من المحتم على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات إيجابية.

أما بشأن مسألة إدارة المحيطات والبحار فإن بابوا غينيا الجديدة تنضم إلى الآخرين في مناشدة الدول الأعضاء في هذه الدورة للجمعية العامة بأن تعمل معا لاتخاذ قرار بإنشاء عملية استشارية لتحسين تنسيق البرامج وإدارتها من أجل حماية المحيطات والبحار. وينبغي في دورة الجمعية هذه أن نعطي هذه العملية طابعها الرسمي.

ويساورنا القلق إزاء ما بدا في الاجتماع الحالي لمجلس سلطة قاع البحار الدولية في جامايكا من أن عددا من الدول أكثر انشغالا بالحد من إمكاناتنا للزدهار من توقع وارتياح واستغلال قاع البحار العميق. وقد بينت المناقشة في جامايكا بشكل واضح أن الدول ذات التوجهات البيئية الصارمة لم تعد تؤيد مبدأ المشاع العالمي. وتجد نفسها الآن في حالة من تضارب المصالح أصبح دورها فيها كحارسة للمشاع العالمي تحجبه رغبتها في الاستئثار بالمزايا لأنفسها دونما إحساس أو دون إحساس يؤكد بالالتزام نحو المجتمع العالمي كله.

كذلك لاحظنا ميل بعض البلدان التي تشارك في رعاية المستثمرين الرواد في مجال التعدين في قاع البحار، إلى محاولة تجنب التزاماتها الدولية نحو البيئة. ويساورنا القلق بوجه خاص من أن تضع مصلحة المستثمرين فوق مصالح المجتمع العالمي. ونشير هنا بصورة خاصة إلى الاتجاه الرامي إلى حجب المعلومات عن سلطة قاع البحار الدولية تسترا بـ "السرية" و "مصالح الملكية" و "المعلومات ذات الطابع العلمي الحساس": وهذه كلها ترمز إلى حرمان المجتمعات العالمية من الوصول إلى المعلومات التي قد تمكنها من تحسين تأهبها لدرء الكوارث ومن الإجراءات الأخرى اللازمة لحماية البيئة.

وبالنسبة للقضايا النووية فإن بابوا غينيا الجديدة، تمشيا مع التزامنا المشترك بإقامة عالم مستقر وسلمي وسليم بيئيا، تؤيد الأهداف الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى المسألة المتعلقة بطريقة تحسين فعالية الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، في التصدي لحالات الأزمات. ففي العديد من المناسبات التي في حياتها، كنت أكن إعجابا للأمم المتحدة على الطريقة التي كانت تتدخل فيها في حالات الطوارئ. وعلى وجه الخصوص فإن مكتب مفضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، تتمتع بتقليد عريق وهي أنها تحتل مكان الصدارة. والعديد من المنظمات غير الحكومية، مثل أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر وقفت هناك إلى جانبهم.

واسمحوا لي أن أطرح عددا من الأسئلة التي تتعلق بطريقة أداء المجلس في حالات الطوارئ. أولا، ألا نرى أزمة قادمة قبل أن نتدخل؟ أليس لدينا أجهزة للإنذار المبكر؟ نعم لدينا أجهزة بطبيعة الحال. والدعوة إلى إنشاء أنظمة للإنذار المبكر ما برحت تطرح طوال عقود؛ لقد أصبحت الكلمة الطنانة التي تستخدم تناقش أوجه الضعف في آلية استجابة الأمم المتحدة. ولكن في الواقع، ونظرا للمستوى الذي بلغته الاتصالات في العصر الحديث، فإن واضعي السياسة العامة يملكون كما كبيرا من المعلومات التي تؤهلهم لاستشراف المستقبل. فلا يمكن إلقاء اللوم على اخفاق نظام الإنذار المبكر، أو الافتقار إلى المعلومات. بل إنه في الواقع فشل صناعات القرار في الاستجابة على النحو المناسب.

والسؤال الثاني: لماذا، إذن، تستجيب الأمم المتحدة على النحو المناسب؟ أليست لدينا دبلوماسية وقائية؟ نعم لدينا، وليس فقط من حيث الجهود الثنائية التي تبذلها الدول الكبرى أو المساعي الحميدة للأمين العام؛ فالمجلس نفسه يمكن أن ينشط. والبعثة التي أوفدها مؤخرا إلى تيمور الشرقية هي مثال جيد على الطريقة التي يمكن فيها للمجلس أن يكون أكثر جزما. فالبعثات هي في رأيي أداة قائمة تحتاج إلى تحديث. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناقشة العلنية التي عقدها المجلس حول تيمور الشرقية والتي تكلم فيها الجميع بصراحة، زادت من وتيرة الضغط الدولي على إندونيسيا.

والسؤال الثالث: هل من المحتمل أن تكون المشكلة كامنة في حق النقض؟ وأعرف أن هذا الرأي شائع إلا أنه رأي ضعيف. صحيح، فنحن لا يمكننا أن نتجاهل بأن حق النقض يمثل عاملا في سجل أداء المجلس. وصحيح أيضا أن حق النقض يمثل عنصرا جوهريا، في مناقشاتنا بشأن

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية هولندا، معالي السيد جوزياز فان آر تسين.

السيد فان آر تسين (هولندا) (تكلم بالانكليزية): لقد بينت في حديثي أمام الجمعية قبل عام واحد أن مملكة هولندا مؤهلة لعضوية مجلس الأمن. وخلال الانتخابات، بعد ذلك بأسبوعين أيدتنا أغلبية كبيرة في هذه الهيئة، ونحن ممتنون لها. وبما أن هولندا تعمل في المجلس الآن لأكثر من ثمانية أشهر وهي ترأسه حاليا فأعتقد أن من المناسب أن أقدم تقريري إلى جميع أعضاء الجمعية الذين أولونا ثقتهم. وأود أن أتحدث عن أفريقيا وعن المجلس وعن تحويل الاهتمام من الدولة إلى الشعب.

فمعظم الصراعات المسلحة هذه الأيام تنشب في أفريقيا. فمن سيراليون إلى اريتريا ومن السودان إلى الكونغو وأنغولا يقاتل الأفريقيون الأفريقيين. والقتال ترافقه كل المحن والآلام التي تعرفها البشرية، من الفقر والأوبئة إلى المجاعات والخوف والهرب.

وأفريقيا ليست أرضا للمتاعب وحدها ولكنها أيضا أرض للسعادة؛ وهي ليست قارة للكوارث فحسب بل وللأمل أيضا. وحجم مشاكل أفريقيا فقط هو الذي يحجب رؤيتنا لما تبشر به من خير وإمكانات. وفي ذهن العام تسود نظرة غير متوازنة عن أفريقيا. وأرى أن هذه النظرة يتعين تصحيحها: فيلزم أن نحرر أنفسنا من التحامل وأن ن فكر بإيجابية. ونحتاج بدلا من الاكتئاب إلى تعميق التزامنا. فأفريقيا، رغم خلافاتها قطعت شوطا كبيرا بالفعل. ولقد تأثرت شخصا عند افتتاح المناقشة العامة لرؤية رئيس أفريقي من جنوب أفريقيا يتحدث أمام رئيس أفريقي للجمعية العامة جالس إلى جانب أمين عام أفريقي. ومن الصعب أن تفوت المرء رمزية هذه الصورة. إنها إحدى الصور التي كانت في مخيلة الآباء المؤسسين لهذه المنظمة، وهي في حد ذاتها صورة مبشرة للمستقبل: فالقرن القادم قد يكون قرن أفريقيا.

وقد ربط الأمين العام في تقريره عن أفريقيا بين الصراع والازدهار. ولهذا يرى وفدي أن أعضاء المجلس يحسنون صنعا إذا نظروا في هذه المسألة بشيء من التعمق، وبصفتي رئيس الجمعية فقد نظمت لهذا السبب مناقشة عامة مفتوحة تعقد في الأسبوع المقبل سوف يقدم الأمين العام فيها إحاطة بشأن حالة أفريقيا.

الجودة، إلا أنها متينة وبطيئة. وهكذا وبينما ينتشر البؤس الإنساني في كوكب يتعولم على الطريق الإلكتروني السريع، فإن الدبلوماسية لا تزال تنقل الخطى على رصيف المشاة.

وهذا يتركني في مواجهة سؤال أساسي: لماذا يركض المجلس في غالب الأحيان لاهنا خلف الواقع؟ وكيف يمكن لنا أن نجعله يرافق التطورات؟

وإذ أنظر إلى الوراء على المناقشة العامة هذا الأسبوع، أعتقد بأننا أخذنا نقرب أكثر من تحديد العقبة الرئيسية. وإني أعرف بأن العديد من المداخلات تتشاطر عنصرا مشتركا - فهي تقارن فكرة السيادة بفكرة حقوق الإنسان وتقرن السلامة الإقليمية بالتدخل الإنساني. وبقينا، فإن المسألة قديمة قدم الميثاق نفسه. والجديد فيها هو مكان طرحها. ولا أجدني قادرا على أن أتذكر أن وزراء الخارجية قد تطرقوا إلى هذه المسألة في الجمعية العامة بأي شكل من قبل. وأعتقد اعتقادا قويا أن هذه المسألة كان لا بد لها أن تبرز على هذا المستوى في وقت أو آخر.

وفي ١٩٤٥، أدرج مهندسو هذه المنظمة شرطين متناقضين: احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي من جهة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جهة أخرى. وكان العالم في تلك الأيام محكوما من جانب الحكومات وحدها، وهكذا فإن الأمم المتحدة تكونت من الدول. وفي الوقت نفسه، فإن فكرة حقوق الإنسان، مع أنها أدرجت في الميثاق باقتناع عميق، فإنها كانت أساسا تتناقض والمفهوم القانوني الكلاسيكي. وبطريقة ما، فإن التوتر أصبح بينا بصورة أكبر لدى اعتماد الإعلان العالمي. وبالرغم من ذلك، ولأكثر من نصف ألفية فإن فكرة السيادة كانت بمثابة الأساس لهيكلنا السياسي العالمي. وإذ تجسدت الفكرة في الميثاق، اعتقد الآباء المؤسسون أنها ستصمد أمام تجارب الزمن. وبالمقارنة، فإن فكرة حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، كانت في معظمها فكرة جديدة ولدت بعد انتهاء الحرب. والواقع أن الميثاق أكثر تحديدا بكثير فيما يتعلق باحترام السيادة منه فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

ومنذ ١٩٤٥، شهد العالم تغيرا متدرجا في هذا التوازن، إذ جعل احترام حقوق الإنسان إلزاميا أكثر فأكثر وجعل احترام السيادة أقل فأقل تشددا. وجاءت مجموعة مفصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان لتقيم توازنا مع

إصلاح المجلس، وسيتعين علينا ذات يوم أن نتصدى لذلك. إلا أن المشكلة مشكلة مستعصية. فالتلاعب بحق النقض يمكن في حد ذاته أن يولد خطر انحلال الأمم المتحدة ككل. فالحقيقة ذاتها أنه يمكن لدولة عضوة واحدة أن تشل المجتمع الدولي برمته في مواجهة أعمال وحشية تلحق الأذى تؤثر على مكانة المنظمة وقوتها الأدبية. وذلك أيضا قد يؤدي إلى الانحلال. وقد تساق حجة مفادها أنه لولا حق النقض لما بقيت الأمم المتحدة على قيد الحياة طوال السنوات الـ ٥٠ الأولى من عمرها. وقد تساق حجة أيضا مفادها أنه بوجود حق النقض فإن الأمم المتحدة لن تظل على قيد الحياة خلال السنوات الـ ٥٠ القادمة. ففي السنوات الـ ٥٠ الأولى، كان يمكن للمنظمة أن تتفتت لو لم يكن هناك حق النقض الذي شكل منطقة عازلة بين شد وجذب العالم الثنائي القطبية. وفي السنوات الخمسين الثانية، وفي ظل عالم متعدد الأقطاب، فإن عدم تحرك المجلس بصورة متكررة قد يؤدي إلى إجراءات موازية خارج إطار الأمم المتحدة، مما يدفع بالمنظمة، بوصفها قوامه على السلام العالمي، إلى التهميش أكثر فأكثر.

وبغض النظر عن كيفية أو وقت انتهاء المناقشة المتعلقة بحق النقض، فإنه ينبغي لهذه الجمعية أن تدعو الدول التي تملك حق النقض إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وبخاصة في حالات الطوارئ الإنسانية. وإني أتفق مع زميلي الألماني على أن من واجب الدول الخمس الدائمة العضوية أن توضح للعالم السبب الذي يدفع بها إلى إعاقة الإجراءات التي يتخذها المجلس. وعلاوة على ذلك، يمكن لنا أن ننظر في حالة لا يمثل فيها استخدام حق النقض بصورة سلبية من جانب دولة دائمة العضوية عائقا في حد ذاته أمام اتخاذ الإجراءات.

والسؤال الرابع: هل من المحتمل أن المشكلة تكمن في الإرادة السياسية؟ فمجرد القول بأن الإرادة السياسية كانت غير متوافرة لا يعد قولا تافها فقط، بل إنه نظرة جزئية جدا للواقع. إذ أن جزءا من هذا الواقع هو أن صور جميع الصراعات في العالم تنتقل في أنحاء العالم بسرعة الضوء. فوسائل الإعلام تبت صوراً حية عن المعاناة الإنسانية. ومن المفهوم أن هذه الصور تثير اشتزاز وهلع الملايين من المشاهدين. وهم يتوقعون اتخاذ تدابير فورية. فكلما أصبح الناس أكثر اطلاعا على الأحداث الجارية، كلما ازداد مستوى توقعاتهم. وتصبح الهوة بين الممكن والمتوقع أكثر وضوحا وأكثر جدة. وبالمقارنة، فإن الدبلوماسية تأتي بأدوات قد تكون قديمة ومتوسطة

أن يضع الناس فوق السياسة. وتلك مهمة عسيرة. وقرار المجلس بشأن تيمور الشرقية أعطانا الأمل في إمكانات المجلس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): المتكلم التالي هو معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في عمان.

السيد يوسف بن علوي (عمان) (تكلم بالعربية): معالي الرئيس، يسرني في بداية كلمتي هذه، أن أعرب لكم عن أحر التهاني على انتخابكم رؤساء لدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع إنما يعكس تقدير المجتمع الدولي للدور الذي يقوم به بلدكم الصديق. إننا نشعر بالارتياح لعلاقات الصداقة التي تربط بين بلدينا، ونحن على ثقة من أن خبراتكم واهتماماتكم بالأوضاع الدولية سوف تساعد هذه الجمعية في إثراء المناقشات بشكل بناء. وإنه ليسر وفد بلادي التعاون معكم لإنجاح مهام رئاستكم لهذه الدورة.

كما أغتنم هذه المناقشة لأعرب عن خالص الشكر والتقدير لزميلنا معالي الدكتور ديدير أوبيرتي بادن. وزير خارجية أوروغواي، ورئيس الدورة السابقة، على الجهد الفعال الذي أبداه خلال فترة رئاسته. كما أود أن أحيي معالي كوفي عنان. الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود الكبيرة التي يبذلها في إدارة الأمم المتحدة من أجل الارتقاء بأدائها لخدمة الأمن والسلام الدوليين.

إن سلطنة عمان ترحب بانضمام كل من جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة أملين أن تضيف عضويتهم دورا ايجابيا يعزز جهود المجتمع الدولي في تحقيق ما نصبوا اليه جميعا من تقدم ورفاهية لشعوب المعمورة، بما يعزز الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها هذا المحفل الدولي الهام.

إن الإجماع على عقد القمة الألفية للجمعية العامة في دورتها القادمة الخامسة والخمسين لبرهان ساطع على أهمية هذه القمة الأخيرة في هذا القرن. وهي خطوة أساسية ومهمة لتمكين قادة دولنا من إصدار إعلان يكون بمثابة خطة عمل لإعادة صياغة مفهوم جد يد للاقتصاد والتنمية لجميع الشعوب، استخلاصا من تجاربها ومن واقع نجاحاتها.

ما هو منصوص عليه في الفقرتين ٤ و ٧ من المادة ٢. واليوم أصبحت حقوق الإنسان أعلى مرتبة من السيادة. والتفسير السائد للميثاق أخذ يرى بصورة متزايدة أن الميثاق يستهدف حماية الأفراد، ولا يستهدف حماية الذين يؤذونهم. واليوم، هناك قاعدة في القانون الدولي بتنا نعتبرها مقبولة عموما وتنص على أنه لا يحق لأية دولة ذات سيادة أن تمارس الإرهاب على مواطنيها. والواقع أنه لو قدر للميثاق أن يكتب اليوم، لأدرجت فيه مادة ٢-٨ تنص على عدم اشتغال الميثاق على أي شيء يأذن للدول الأعضاء بممارسة الإرهاب على شعوبها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عليموف (طاجيكستان).

وأود أن أسترسل أكثر. فغموض حدود السيادة لا يقف عند حقوق الإنسان. وفي المستقبل، ستختبر فكرة السيادة على نحو يتجاوز ذلك. ولنضرب مثلا بالمنشآت النووية المتهالكة، أو الأضرار الجسيمة للبيئة، أو الافتقار إلى المياه، أو تسويق المخدرات بكميات ضخمة. هل بوسع رجل دولة مسؤول أن ينتظر حتى يحدث الضرر فعلا؟ أم أن عليهم في الواقع واجب منع تلك الأضرار من الحدوث؟ وهذان سؤالان سيتعين على مجلس الأمن، في لحظة ما، أن يجيب عليهما.

ولا يرجع السبب إلى الافتقار إلى آليات الإنذار المبكر، ولا إلى غياب الدبلوماسية الوقائية، ولا إلى حق النقص في حد ذاته. وأنا أدعو كل سياسي وكل دبلوماسي في هذه القاعة إلى تقبل أن التوازن التقليدي بين السيادة وحقوق الإنسان، وبين الدولة والشعب، أخذ في التحول. وأنا مقتنع بأن هذه من أهم المسائل في عصرنا. فالزخم يتزايد، وعلينا أن نستغله. ولنضع المسألة في جدول الأعمال مباشرة: في جدول أعمال الأمم المتحدة، وجدول أعمال المجلس، وجدول أعمال برلماننا في أوطاننا. وأطلب إلى الدوائر القانونية أن تنظر إلى الموجه العام الأخذ في النمو وأن تتسم بالإبداعية في تفكيرها. ونحن السياسيون علينا مسؤولية كبيرة هنا. إذ ينبغي لنا أن نوجه المناقشة نحو الشعب بدلا من الدولة.

وينبغي أن يصبح مجلس الأمن أقوى، لا أضعف. وينبغي له أن يكون قائدا ذا مصداقية في مجال صون السلم. ولينال المجلس المصداقية، عليه أن يكون متسقا في أعماله، وسريعا، وحاسما. ويجب أن يتسم بالشجاعة، والإقدام، وبعد النظر. وعليه أن يظل مواكبا للزمن. وعليه

إننا نؤمن أن التطور الاقتصادي والتبادل التجاري يشكلان دوماً جسراً من التواصل الإنساني بين مختلف الحضارات. لذلك وفي هذا الإطار فإن مفاوضات انضمام بقية الدول النامية لعضوية منظمة التجارة العالمية لا بد وأن تتسم بالعدل والإنصاف. وأن تركز مبادئها على أهمية إعطاء الفرصة لنمو تجارتها وصناعاتها الوليدة، وكذلك تعزيز مقدراتها التنافسية وذلك في إطار الالتزام الشامل بمبادئ حرية الأسواق المبنية على قواعد العرض والطلب.

إن عالمنا بحاجة إلى تخلص الأسواق الكبيرة في المجتمعات المتطورة من القيود المعطلة لحرية التجارة وسياسة إغراق الأسواق. فلا ينبغي على الإطلاق أن تكون حرية التجارة وسيلة لتدمير اقتصاديات الدول النامية. إن توازننا واقعيًا هو ما يجب أن يهدف إليه مؤتمر منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري القادم في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك على أساس التجارب التي مرت بها شعوب العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وظهور ملامح النظام العالمي الجديد.

في ظل المناخ الدولي الحالي تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية جسيمة عن خلق ظروف اقتصادية واجتماعية أكثر ملائمة لمزيد من التعايش والسلام والاستقرار. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لإجراء المزيد من التشاور والحوار بين الدول الأعضاء وبخاصة على المستويات الإقليمية من أجل إعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة وتوسيع قاعدة مجلس الأمن بالتركيز على التفكير الجدي الأكثر واقعية ومرونة. في صلاحياته والولاية المناطة به. من أجل خدمة الأمن والسلام الدوليين. وبما يمكن مجلس الأمن الدولي من التكامل بواقعية مقبولة، تعكس بصورة أكبر التنوع الثقافي والحضاري والمدارس السياسية للمجتمع البشري، وبما يعزز دور مختلف القوى الجديدة التي باتت تلعب دوراً أكثر أهمية في التأثير على الأحداث السياسية الدولية.

فمنذ انتهاء حقبة الحرب الباردة، برزت شعارات تنادي بتعميم الديمقراطية، وحرية التجارة والاقتصاد كوسيلة لتحقيق تجانس أكبر بين بني البشر، من مفهوم واضعها والمنادين بها. ونحن نعتقد أن بداية الطريق يجب أن تبدأ من الآراء الداعية إلى حوار بين حضارات الأمم من منطلقات ثقافية عالمية قائمة على قاعدة من العلاقات السياسية المتوازنة في المصالح المادية والمنافع المتبادلة وفقاً لاحتياجات كل ثقافة وحضارة. وأن ما ينتج

وإذ نتوجه للقرن القادم وبخطى ثابتة، يجب أن ينصب اهتمامنا في إعادة هيكلة عمل الهيئات الدولية بما يسمح بإثراء وتطوير هياكل الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها وكذلك مثيلاتها الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية بقصد تنشيطها وتفعيلها لخدمة ورهاية البشرية في المستقبل.

إننا ندرك أهمية استمرار إدارة هذه الهيئات الدولية بفعالية من خلال المساهمات المالية السخية والخبرات الفنية المتميزة من هذه المؤسسات وكذلك من الدول المتقدمة. وتلك الجهود يجب أن ترتقي دوماً لتفي بمتطلبات وألويات إصلاح اقتصاديات الدول النامية التي تشكل الحجم الأعظم من السوق العالمي وتحتوي على مصادر الثروات الطبيعية والمواد الأولية، لإنعاش اقتصاد عالمي أكثر استقراراً.

إننا ندعو لوضع قواعد متوازنة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية لإحداث نقلة نوعية في علاقاتهما. فمهما تكن هناك من تضحيات جسيمة وشجاعة لإعادة صياغة اقتصاديات دول العالم النامي لمواكبة متطلبات السوق الحر، فإنه وبقدر أكبر يتطلب من الدول المتقدمة النمو اقتصادياً اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة لإلغاء المزيد من الديون، وإعادة هيكلة تخفيض تكاليف أسعار المواد الصمغية، ووضع آلية اقتصادية جديدة لتقديم القروض وإعادة تنظيم حجم الصناعات وتخفيض مستويات التضخم الدولية، كما ندعو إلى إنشاء سجل دولي يعنى بوضع خطط إقليمية دورية تمكن كل منطقة من تحقيق مستويات اقتصادية متقدمة تمكّنها من التغلب على مشكلاتها الاقتصادية.

إننا ننظر بإعجاب وبقدر كبير من الاهتمام إلى تجربة الاتحاد الأوروبي، كنموذج رائد يهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي يخدم رفاهية شعوب القارة الأوروبية ويساعدها على تكامل تراثها الثقافي والتخلص من تناقضاتها السياسية والاجتماعية. إن نقلة نوعية من هذا النمط في المجتمع الأوروبي ستخدم بلا شك عالماً أكثر استقراراً وتوازناً إذا ما اعتمد على معايير أخلاقية ذات شفافية عالمية. وستجعله بالتأكيد نموذجاً صالحاً يحتذى به في أقاليم أخرى من العالم. وبما يتوافق ومتطلبات تلك الأقاليم لتقاليدها وتراثها وثقافتها الإنسانية.

العربية مجتمعة ببذل الجهود اللازمة في هذا الصدد عبر التعاون مع الأمم المتحدة.

إن سلطنة عمان إذ تؤكد على أهمية رفع الحظر الاقتصادي من أجل إنهاء المعاناة عن الشعب العراقي فإننا ندعو مجلس الأمن إلى التخلي عن خلافاته وتبني سياسات ايجابية وموحدة تجاه العراق. كما ندعو الحكومة العراقية إلى التعاون الايجابي الكامل مع الأمم المتحدة لتنفيذ ما تبقى من قرارات، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالأسرى والمفقودين من أبناء دولة الكويت الشقيقة.

إن بشائر السلام المنشود في الشرق الأوسط الذي طالما تطلعت إليه شعوبه، بدأت تتزامن لحسن الطالع مع نهاية هذا القرن وبداية الألفية الثالثة مما يحتم على كافة الأطراف، وعلى وجه الخصوص الحكومة الإسرائيلية اغتنام هذه الفرصة لكتابة تاريخ جديد قائم على التعايش والتعاون بين شعوب المنطقة التي هي بأمس الحاجة إلى الاستقرار والتنمية.

إن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة سيكون بلا شك ركيزة ذات أهمية بالغة لآفاق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، كما أنه سيكون الأداة الحقيقية لتطوير التعاون والتعايش بين الدول العربية وإسرائيل. وإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى سرعة التجاوب في تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي نتجت عن كل المفاوضات منذ انطلاقتها في مدريد. كما ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الخاصين بلبنان ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، وكذلك العودة إلى طاولة المفاوضات لاستئناف المسار السوري من حيث توقف، وبما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية المحتلة وذلك إلى خط الحدود القائم في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن المتطلبات الأمنية التبادلية الإسرائيلية والعربية، على جوانب الحدود المشتركة، أمر بالغ الأهمية وله من المشروعية ما يبرر سرعة المفاوضات على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وإن إسرائيل يجب أن تشعر بالطمأنينة من الموقف العربي العام. ذلك أن اتفاقيات السلام الموقعة مع كل من مصر والأردن قد أعطت الدليل القاطع بالتزام العرب بالسلام ورغبتهم الأكيدة بمشاركة إسرائيل في إقامة شرق أوسط آمن ومسالمتهم، كما أن المواقف العربية في مختلف المجالات والمحافل

عن هذا الحوار من أفكار جديدة قد يصلح أن يكون مدخلا أخلاقيا جديدا للعلاقات بين الشعوب، يكون سمة للألفية الثالثة، ويستخدم كحزام من الثقة والتعاون المثمر المتبادل بين جميع الثقافات والحضارات، والتي لا شك أنها سوف توجد تجانسا مشتركا جديدا بين أنماط الحياة لكافة الشعوب.

إننا ندعم هذا التوجه الإنساني في سياق الإعلان الصادر عن الجمعية العامة بتخصيص عام ٢٠٠١ عام الحوار بين الحضارات. وانطلاقا من مبادئنا في هذا الصدد، فإننا نؤيد كل توجه إقليمي أو متعدد الأطراف للبحث عن وسائل للتخلص من الخلافات السياسية التي ما زالت قائمة بين الدول وعلى وجه الخصوص تلك الدول التي ترتبط بعلاقات الجوار والمصالح المشتركة.

إن سلطنة عمان تؤمن إيماننا راسخا بأهمية الحوار الهادئ والهادف بين جميع الدول والأطراف، وتعمل سلطنة عمان مع الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لترسيخ مناخ إيجابي وأرضية مشتركة مع دول الجوار في المنطقة من أجل تبني وقبول مبادئ وقواعد مشتركة تكون أساسا للحوار حيال المشكلات القائمة، سواء كانت جماعية أو ثنائية.

لا يزال العراق يرضخ تحت نظام العقوبات التي فرضها مجلس الأمن أثر غزوه لدولة الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. وعلى الرغم من مباشرة مجلس الأمن عبر لجنة الأمم المتحدة الخاصة لتنفيذ قراراته بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية خلال السنوات الثماني الماضية، فإن مجلس الأمن لم يتمكن من الاتفاق على سياسة موحدة تجاه العراق، مما يجعل الشعب العراقي يعاني بشكل خطير من تبعات استمرار الحظر الاقتصادي وبالرغم من تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. إلا أن هذا البرنامج لا يمكن له أن يستجيب بصورة مرضية للاحتياجات الإنسانية والأساسية للشعب العراقي. وفي هذا الصدد، فقد أعربت العديد من المنظمات والهيئات الدولية العاملة في مجال الرعاية الصحية والإنسانية عن مخاوفها للنتائج الخطيرة التي تهدد مستقبل الشعب العراقي.

لقد تبني مجلس جامعة الدول العربية في دورته التشاورية بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ دعوة إلى رفع الحظر الاقتصادي عن العراق وقيام الحكومات

كما أننا نشتم جهود الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى إعادة السلم والاستقرار إلى المنطقة.

ما زال العالم يواجه خطر التهديد النووي، نظرا لاتساع انتشار تقنية الأسلحة النووية من جهة، وسعي دول عديدة خارج ما يعرف بدول النادي النووي إلى امتلاك هذا السلاح المرعب وتقنياته، كون هذه الدول ما زالت تمتلكها مشاعر التهديد السياسي والعسكري ومخاوف الهيمنة على أمنها وسيادتها ومقدرتها المستقبلية. إن قراءة متأنية وتحليلا واقعا يقودانا حتما إلى معرفة الأسباب الجوهرية والشرعية التي دفعت بهذه الدول إلى أن تنفق أموالا طائلة لامتلاك هذا النوع من السلاح المدمر في الوقت الذي كان يجب أن تسخر فيه تلك الأموال لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. ومن جملة هذه الأسباب الجوهرية والشرعية التي خلقت هذا الأمر الواقع. ذلك أن الدول الكبرى المالكة للسلاح النووي وتقنياته لم تعمل بما فيه الكفاية لضمان عدم انتشار هذا النوع من التقنيات.

إن مظاهر انفراد الدول الكبرى بخيارات السلام والحرب في مناطق العالم النامي ربما كانت من أقوى الأسباب للمخاطر التي قد تندلع بدون سابق إنذار في تلك المناطق، ومن هنا فإنه يتوجب على الدول النووية، وعلى وجه الخصوص الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي، أن تشرع في اتخاذ ما يلزم من الإجراءات بما يوفر ضمانات لأمن الدول غير النووية لردع استخدام السلاح النووي أو التهديد به. كما أن الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، مطالبة باعتماد قرارات ملزمة وفقا لنصوص الميثاق، لحماية العالم من مخاطر السلاح النووي والأسلحة الأخرى ذات الدمار الشامل. إن مؤتمر نزع السلاح الذي ما يزال يناقش قضايا فرعية ذات أبعاد فنية يجب أن يسرع في اعتماد نتائج إيجابية.

في الدورة الماضية، عبرنا عن قلقنا لما أصاب اقتصاديات الدول الآسيوية، كما عبرنا أيضا عن ثقتنا في قدرة تلك الدول على تجاوز أزمة الكساد الاقتصادي وكوارث الأسواق المالية التي عصفت بها. واليوم، إذ نشهد انتعاشا مشجعا لاقتصاديات الدول الآسيوية، فإن ذلك ما هو إلا نتيجة تصميم تلك الدول وعلى وجه الخصوص مجموعة دول الآسيان في حماية اقتصادياتها من خلال التضامن الراجح الذي أبدته فيما بينها.

الدولية دلت على جدية رغبتهم في العيش بسلام وأمان مع إسرائيل.

ونحن على أعتاب القرن الجديد، تخالجننا مشاعر الأمل والطموح في مستقبل أكثر ملاءمة للحياة المستقرة والمطمئنة. غير أن مظاهر الاضطرابات وعدم الاستقرار لا تزال تشكل قلقا للمجتمع الدولي. ففي أفريقيا ما زالت مظاهر الصراعات والمواجهات بين الدول تشكل أكبر المآسي والمعاناة للشعوب الأفريقية. ولذا فإن الأمم المتحدة مطالبة بتقديم جهد أكبر لدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية في مساعيها الهادفة إلى التوسط في هذه الصراعات المتناثرة، بين إثيوبيا وإريتريا، وفي منطقة البحيرات الكبرى وفي الغرب الأفريقي وكذلك أزمة الصومال الداخلية. إننا نأمل أن تتمكن أفريقيا من التخلص من رواسب الماضي وتبني عهدا جديدا من الحرية والتنمية الاقتصادية والأمن لصالح شعوبها والمجتمع الدولي بأسره.

وفي آسيا ما زالت هذه القارة العملاقة تشكل القوة الرئيسية للتطور البشري. فبرغم النجاحات التي حققتها الشعوب الآسيوية على مختلف أوجه الحياة، لا تزال الاضطرابات والحروب الأهلية ومسببات عدم الاستقرار قائمة. ففي أفغانستان، ما زالت هذه الدولة الآسيوية المسلمة تعاني من صراعات داخلية عميقة ومعقدة، ولذا فإننا ندعو بكل إخلاص قادة الأفغان إلى الاستفادة من الدروس التي مرت بها بلادهم وتوظيف رغبة المجتمع الدولي في مساعدتهم للخروج من أزمتهم، وإعطاء الشعب الأفغاني الفرصة لتضميد جراحه الدامية. وفي الشرق الآسيوي، ندعو جميع الأطراف في شبه الجزيرة الكورية إلى العمل من أجل نزع فتيل الصراع والعمل على تحقيق السلام وتمكين شعب الكوريتين من التعبير عن مستقبل سلمي وآمن.

آلما كثيرا ما حدث في منطقة البلقان من جراء سياسات أسفرت عن عدم استقرار وهدر للطاقات وتشريد السكان العزل وفقدان الأرواح والممتلكات. إن تحرك حلف الناتو وفي الوقت المناسب لمعالجة الأوضاع في كوسوفو، لا سيما بعد تعطيل تنفيذ اتفاق رامبوييه وضع حدا لآلام ومعاناة سكان الإقليم. وإننا إذ نشيد بالدور الإنساني الذي اضطلع به المجتمع الدولي في مد يد العون للاجئين والمشردين في منطقة البلقان، فإننا نتطلع إلى استمراره في بذل قصارى جهده لاستكمال مهمته النبيلة،

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المعروفة بالجولة الألفية التي ستساهم في فتح الطريق لتحرير وازدهار التجارة العالمية.

لعل من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية موضوع تحرير قطاع الخدمات. ورغم أن تحرير هذا القطاع قد يعود ببعض المنافع على الدول النامية في شكل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ودخول التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارة الحديثة، إلا أن هذا التحرير سيكون بطبيعة الحال مصحوبا بتحديات جسيمة، خاصة في ظل المنافسة المفتوحة من قبل قطاع الخدمات في الدول المتقدمة. وتطلع السلطنة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي من الإجراءات والتدابير ما يساعد الدول النامية في تنمية قطاع الخدمات فيها بالقدر الذي يضمن لها حصة مجدية ومتكافئة في السوق.

مع تقديرنا التام لكافة الجهود الدولية المقرونة بالنوايا الحسنة، لخلق بنية تشريعية كونية خلاقة، تكون قاعدة للعلاقات الدولية في شتى المجالات، تبقى حقيقة ساطعة، وهي أن ميثاق الأمم المتحدة بما يزخر به من أهداف ومقاصد نبيلة مثلى يتوجب التمسك به وصيانته لترفل البشرية بالأمن والسلام بإذن الله تعالى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يانوس مارتوني، وزير خارجية هنغاريا.

السيد مارتوني (هنغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أتقدم للسيد الرئيس، بتهاني الحارة على انتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد له تأييد وفد هنغاريا في اضطلاعهم بمسؤولياته بوصفه رئيساً لجمعيتنا.

لقد وصلت البشرية إلى أعتاب القرن الحادي والعشرين. ولذلك، لا يمكن لأية دولة عضو أن تظل غير مبالية بالأسلوب الذي سنضطلع به بمهامنا في هذه الدورة التي تعقد في نهاية القرن العشرين.

ومن أكثر مهام الدول والمنظمات الدولية إلحاحاً في منعطف هذا القرن إنهاء التفاوت الدائم التزايد بين مختلف مناطق العالم. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء انتباه خاص للقارة الأفريقية التي تصبح بمختلف الأزمات والصراعات.

وإذ أشيد بالدور الهام الذي لعبته الدول التي قدمت مساعدات مالية، بالإضافة إلى دور الهيئات المالية الدولية، وعلى وجه الخصوص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي أوقف التدهور الخطير وأعاد الثقة إلى الأسواق الآسيوية، فإنه يتوجب على هاتين الهيئتين إعادة النظر في شروطهما إزاء منح دول العالم النامي قروض الإنعاش اقتصادياتها، ذلك أن هذه الشروط في كثير من الأحيان لا تحقق أهدافها وفقاً للخطط والنتائج المستهدفة بسبب ما تخلقه تلك الشروط من مشكلات سياسية واجتماعية واسعة.

لقد وضعت قمة الأرض للبيئة والتنمية لعام ١٩٩١ التي عقدت في ريو دي جانيرو، البرازيل، جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، الذي يعتبر الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه الشراكة العالمية، والمسؤولية الجماعية، لوقف حدة الفقر والجوع وسوء الأحوال الصحية، وتدهور النظم البيئية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة كخيار وحيد أمام الإنسانية لضمان مستقبل أجيالها القادمة وتوفير الرفاهية والتقدم لأجيالها الحاضرة.

وبلادي تنظر إلى البيئة من المنظور الشامل، باعتبار أن المحافظة عليها تقع على عاتق الجميع، فهي تتركس جزءاً كبيراً من إمكانياتها للاستمرار في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والمشاركة الموضوعية والفعالة في خدمة قضايا البيئة والتنمية على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى سن التشريعات البيئية وتحديثها من حين لآخر. وذلك لتلائم مع متطلبات حماية البيئة من أخطار التلوث، ولضمان تنفيذ اتفاقيات البيئة الإقليمية والدولية التي بادرت بلادي بالتوقيع عليها.

إن بلادي وهي تتطلع إلى الانضمام قريباً إلى منظمة التجارة العالمية، لتأمل في المشاركة فيها كعضو كامل وأن تلعب دورها بنشاط. وإننا إذ نشكر جميع شركائنا التجاريين الذين أبدوا تفهماً وتشجيعاً بشأن هذه العضوية، فإننا لعازمون العمل يداً بيد مع جميع الأعضاء في سبيل تقوية وازدهار النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ستشهد مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، حيث تولي السلطنة أهمية خاصة لهذا المؤتمر باعتباره استهلالاً للجولة الجديدة من

إن المفهوم التقليدي لمبدأ السيادة الوطنية يمر حالياً بتطور تدريجي في العلاقات بين الدول، وفي المنظمات المتعددة الأطراف. وبسبب التطورات الحاصلة في مجال القانون الدولي، فإن القبول بمبدأ السيادة الوطنية باعتباره مبرراً للحكومات في حالات الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب داخل بلدانها للمعايير القانونية الدولية المعترف بها، أخذ يتناقص تدريجياً. وكما قال الأمين العام عن حق، ففي عصر العولمة الذي نعيش فيه أصبحت المصلحة الجماعية تمثل المصالح الوطنية. ومن حسن الحظ أن مبادئ الحكم السليم بدأت تسود اليوم وتزدهر في عدد متزايد من البلدان.

في الجوار المتاخم لبلدي، أشعل نظام قائم على النزعة القومية المتطرفة أربعة حروب في العقد الماضي. وقد اتخذ المجتمع الدولي ما يلزم من تدابير، وإن كان بعد تردد وتأخير. أما في حالة كوسوفو، فقد قام بذلك بقدر كبير من الحزم والتماسك. وفي أعقاب العمل المضطلع به دفاعاً عن القيم المعترف بها عالمياً، وبفضل وجود القوات العسكرية الدولية وبعثة الأمم المتحدة، يسود اليوم سلام هش في تلك المنطقة الشهيذة، ويجري هناك بذل جهود ملموسة وفعالة على نحو متزايد بغية إرساء السلام والاستقرار.

وفي ضوء الأحداث التي وقعت في العقد الماضي في هذا الجزء من أوروبا، اسمحوا لنا أن نقول بوضوح وبلا لبس أو غموض إن توقع التحول الديمقراطي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيكون ضرباً من الوهم إذا بقيت الأمور على حالها في بلغراد. ومع ذلك، فإن صربيا الجديدة التي تبرز من المآسي والدمار، وتحرر من أعباء الماضي، سيكون بوسعها دون شك أن تعول على تفهم المجتمع الدولي ومساعدته الفعالة. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على أهمية تنفيذ قرارات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وميثاق الاستقرار الذي تم وضعه بغرض الاستجابة لاحتياجات بلدان جنوب شرق أوروبا سيكون له دور أساسي في تعمير المنطقة وتنميتها. كما أنه سيسهم في تعزيز احترام المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال جملة أمور منها اقتراح ترتيبات مؤسسية تهدف إلى تحسين العلاقات بين المجتمعات التي تشكل الأغلبية والمجتمعات التي تشكل الأقلية داخل المنطقة.

ومرة أخرى يوضع المجتمع الدولي في المحك في حالة تيمور الشرقية. وهنغاريا تشاطر كل الدول مشاعر

واستمرار الفقر، الذي لا يزال يشكل إحدى التحديات الرئيسية التي نواجهها، يزداد تفاقماً من جراء عملية العولمة. والإجحاف مصدر رئيسي لظهور وانتشار جميع أنواع التطرف والتعصب، وما ينجم عن ذلك من عنف يهدد أسس الحضارة المعاصرة نفسها.

وفي فجر القرن الجديد، يطلب منا أن نواصل استكشاف مزايا العولمة، وهي العلامة المميزة لعصرنا، مع إدراك المخاطر التي تحف بها. وينبغي لكل منها في المجتمع الدولي أن نعي الأهمية القصوى للمعالجة الواجبة للمشاكل العالمية، مثل الهوية المتزايدة بين مستويات التنمية الاقتصادية، وتدني البيئة، والمخاطر الكامنة في الجريمة المنظمة، والهجرة التي لا يمكن التحكم فيها، والأمراض، وغيرها.

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نحيط علماً بالعلاقة بين العولمة والتكامل الإقليمي. فالتكامل يمكن أن يتكيف مع عملية العولمة، وأن يستخلص دروساً من النتائج التي لا بد أن تسفر عنها تلك العملية، وأن يستوعب المخاطر المرتبطة بها، وأن يساعد على مكافحة الآفات العابرة للحدود، وبالتالي يصبح المحرك للنظام العالمي في التعاون الاقتصادي. واليوم، تحدث معظم الصراعات داخل الدول، لا بينها، فهي، أساساً، مجابهات إثنية أو دينية رئيسية كثيراً ما تؤدي إلى نشوب أزمات إنسانية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. وتقع ضحية "التطهير العرقي" جماعات ومجتمعات عرقية بأسرها، وأقليات وطنية ولغوية. ولا تتردد النظم الدكتاتورية في اللجوء إلى التطرف القومي وكرهية الأجانب، أو إلى العنف الذي يعجز عنه الوصف، فتقتضي على حياة مئات الآلاف من الأفراد، وترهب الآخرين في أراضي أسلافهم، وتطرد ملايين الأفراد من ديارهم. ولا نستطيع أن نظل مكتوفي الأيدي إزاء هذه الأفعال.

ولهذا تجرى حالياً مناقشة ضخمة في الساحة الدولية، كما يتضح في هذه القاعة، حول الطريقة التي ينبغي للعالم أن يرد بها على الحالات المفجعة التي تتضمن انتهاكات جسيمة وسافرة لحقوق الإنسان، في وقت تجد فيه منظماتنا الدولية نفسها عاجزة عن التحرك لأسباب شتى. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي، في وجه التقلبات الرهيبة التي نشهدها في كل ركن من أركان العالم، لا يمكن أن يتخاذل عن الاستجابة بشكل فعال لهذا التحدي الكبير الذي نواجهه اليوم.

تشارك في ذلك المؤتمر الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، وأن تقرر التوقيع والتصديق على المعاهدة في المستقبل القريب.

ونؤكد أيضا على ضرورة البدء، بأسرع ما يمكن، في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أن بدء سريان اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر الألغام المضادة للأفراد يمكن أن يسهم إسهاما ملموسا في حل المشاكل الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاستخدام المكثف وغير المسؤول لهذه الألغام. وفي هذا الصدد، نشير مع الارتياح إلى نتائج اجتماع مابوتو. ولقد كانت هنغاريا من أوائل البلدان التي انضمت إلى عملية أوتاوا، وانتهت مؤخرا من تدمير مخزوناتهما من الألغام المضادة للأفراد. ويحدونا الأمل في أن تحذو حذونا سائر البلدان في المنطقة لأن هذا من شأنه أن يسهم في القضاء على كل هذه النبائط الفتاكة في منطقة الصراع الواقعة على طول حدودنا الجنوبية.

ونشير أيضا إلى أهمية تسريع المفاوضات المتعلقة بإبرام بروتوكول للتحقق يرفق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. ونعتقد أن هذه المفاوضات يمكن أن تكتمل في وقت ما بين الآن والصيف المقبل. وهنغاريا، بصفتها رئيس الفريق المخصص المكلف بإعداد بروتوكول التحقق، مستعدة للمساهمة في أية مبادرة سياسية يمكن أن تعزز تنفيذ الاتفاقية.

ولا يفوتني أن أנוه بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تعد إنجازا بالغ الأهمية. فهذه المحكمة، في رأينا، مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها إذا كان لنا أن نتخذ إجراءات ضد الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية وجرائم الحرب.

ولن تقدم المحكمة الأشخاص المتهمين بجرائم خطيرة إلى العدالة فحسب، ولكنها ستعمل أيضا كرادع، وبذلك تساهم في صيانة السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونأمل أن يستمر عدد التوقيعات والتصديقات على النظام الأساسي الذي اعتمد في روما في الزيادة، وأن تحسم في أقرب وقت ممكن المسائل المتنازع عليها والمتصلة بقبول المحكمة على النطاق العالمي.

ومن المحزن أن أعمال الإرهاب في الأسابيع الأخيرة تذكرنا بالتحدي الكبير الذي تنطوي عليه مكافحة هذه الظاهرة وتؤكد هذه الأعمال أهمية بذل جهود جديدة،

القلق العميق التي تساورها إزاء الأحداث الأخيرة التي تمثل انتهاكا وحشيا لحق شعب ذلك البلد في تقرير مصيره. إن الضائع المرتكبة في حق السكان المدنيين في تيمور الشرقية تمثل ضربة قاصمة لحقوق الإنسان. أما المسؤولون عن هذه الأفعال فسيسلمون ليد العدالة. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن الذي يأذن بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية لإعادة السلم والأمن في الجزيرة، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية تلك القوة.

إن الأحداث المفجعة التي وقعت في كوسوفو وفي تيمور الشرقية لتؤكد عالمية حقوق الإنسان وأهمية حسم الصراع في الوقت المناسب وبالوسائل الملائمة. كما أنها تبين قيمة التعاون المتسق بن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومجموعات معينة من الدول، وهو التعاون الذي أصبح مهما بشكل متزايد في معالجة الصراعات المتنوعة والمختلفة التي تندلع - وستظل تندلع للأسف - في كل مكان في العالم. وهنغاريا على استعداد لأن تشارك، بوسائلها الخاصة، في هذا المشروع العظيم المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وإعادةتهما إلى نصابهما.

ومن بين الظواهر التي تهدد السلم والأمن في العالم، ستستدعي الضرورة إيلاء مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل انتباها مستمرا في المستقبل. فالصراعات الإقليمية التي تترتب عليها عواقب نووية، لا تؤدي إلا إلى تفاقم الأثر المزعزع للاستقرار في بعض مناطق الأزمات.

وإزاء هذه الخلفية، تكتسب دعوات النظام العالمي لعدم الانتشار - مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي سيكون مؤتمرها الاستعراضي أحد الأحداث الرئيسية في جدول الأعمال الدبلوماسي للعام القادم، أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أهمية إضافية. ويؤسفنا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تتمكن بعد من ممارسة تأثيرها الإيجابي في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونود هنا أن نشدد على مسؤولية الدول الأعضاء التي يلزم أن تصدق على هذا الصك الأساسي لكي يدخل حيز النفاذ. وبلدي، بوصفه دولة من تلك الدول المعنية، صدق بالفعل على المعاهدة، وبذلك يكون قد أوفى بالتزاماته. ومن المرجح أن يلعب المؤتمر الدولي الذي سيعقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، دورا هاما في تسريع العملية المفضية إلى دخول هذا الصك حيز النفاذ. وسيكون من دواعي ارتياحنا أن

إصلاح المنظمة إلقاء نظرة داخلية على الكيان التنظيمي وشؤون الموظفين، وأخيراً ليس آخرها، تكوينها المالي. وفي هذا الصدد يشعر الكثيرون أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل. ويجيب أن تكون لدينا الشجاعة لا لتمحيص المنظمة ذاتها فحسب وإنما أيضاً الطريقة التي تصرف به الدول الأعضاء أعمالها داخل هذه الجدران. وعندما نسير في هذه العملية ينبغي الاهتمام بأقصى درجة بمنع التأثير السلبي للمناقشات على الصورة العامة للمنظمة. وزيادة على ذلك، ينبغي أن نتأكد من ألا تكون لها آثار ضارة على الروح المعنوية لموظفي الأمم المتحدة الدوليين الذين نعتمد عليهم في سلاسة تنفيذ المهام الصعبة والخطيرة في غالب الأحيان التي نعهد بها إليهم. إن اتباع نهج بنّاء للإصلاح أمر حيوي لمستقبل الأمم المتحدة.

وهناك ضرورة حقيقية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات المعقودة للعالم الحديث. ومن أمثلة ذلك الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، الذي ظلت مداولاته جارية لسنوات بدون نتائج ملموسة وبدون نهاية مبررة. ولا يمكن لهذا التكرار الدائم إلا أن يعمل على إضعاف الأمم المتحدة، التي أثبتت بنفسها في مناسبات كثيرة أنها ذات أهمية أساسية للبشرية. ولكن ليست الكيانات التنظيمية وحدها هي التي تحتاج إلى التكيف، فنحن بحاجة أيضاً إلى النظر إلى الجوهر. وفي هذا الصدد أرحب بالتأكيد الذي وضعه الأمن العام في تقريره الأخير على خلق ثقافة للوقاية. وقد كان محققاً حين أشار إلى أن ثقافتنا السياسية والتنظيمية لا تزال موجهة نحو رد الفعل بأكثر مما هي موجهة نحو الوقاية. ويحتاج هذا إلى التغيير؛ وربما يؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة الأمم المتحدة بدرجة كبيرة.

وأثناء اجتماع عُقد مؤخراً لوزراء خارجية بلدان الشمال الخمسة في أيسلندا، أصدرنا بياناً مشتركاً ضد استخدام الأطفال كجنود. وأشار في البيان إلى أن الحماية الحالية للأطفال في الصراعات المسلحة غير كافية، وأنه يجب الارتضاع بالمعايير الدولية. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل في هذه السنة، يؤيد وزراء الشمال الانتهاء سريعاً من وضع بروتوكول اختياري يضمن أن الأشخاص تحت سن ١٨ سنة لا يجندون في القوات المسلحة أو في جماعات مسلحة متميزة عن القوات الحكومية. ولا ينبغي إرغام الأطفال على الاشتراك في الأعمال الحربية تحت أية ظروف.

والضرورة الحتمية لإجراء دولي منسق في هذا الميدان. ونأمل أن نتمكن في هذه الدورة للجمعية العامة من أن نتجاوز التقويم العالمي والإعمال التام للاتفاقات الدولية المتصلة بالإرهاب، والسارية بالفعل، أن نمضي قدماً في العمل على إتمام الاتفاقات الدولية المتعلقة بالإرهاب النووي ومنع تمويل الإرهاب.

وتتوقف سلطة الأمم المتحدة ومكانتها، إلى حد كبير، على قدرة دولها الأعضاء على إصلاح المنظمة. وعلى ضوء خبرة السنوات الأخيرة، من الواضح جداً أن الإصلاح عملية طويلة الأجل، وربما تتكون من مراحل متصلة شتى. وتعد الإنجازات حتى الآن، رغم عدم كفايتها في حد ذاتها، عناصر قيّمة يجب البناء عليها إذا أردنا أن نمضي بقدر أكبر على هذا الطريق الطويل المؤدي إلى إحداث تحول في المنظمة العالمية وإنعاشها، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. والمؤكد أننا إذا أردنا أن ننجح ينبغي للدول الأعضاء، بدون استثناء، أن تعمل بشعور أكبر بالالتزام. ونحن نتوقع انعقاد قمة الألفية في العام القادم، لإعطاء الحافز اللازم للاستمرار النشط في إصلاح الأمم المتحدة.

وكما تكرر في مناسبات كثيرة، تتمثل مهمتنا الأسمى اليوم في جعل هذه المنظمة الفريدة، الأمم المتحدة، قادرة على صيانة قيم حضارتنا في القرن الحادي والعشرين الذي ينتظر أن يكون مضطرباً. وفي فجر سنة ٢٠٠٠، التي تشهد أيضاً العيد الألفي لتأسيس دولتنا، يرجع إلينا جميعاً - حكومات وعالم أعمال، ومجتمع أهلي - جعل كوكبنا مكاناً لائقاً وصالحاً لسكنى الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى وزير الخارجية والتجارة الخارجية في أيسلندا، معالي السيد هالودور آسجريمسون.

السيد آسجريمسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس قلبياً على انتخابه. وهذا المنصب مليء بالتحديات، ويسرنني بصفة خاصة أن يرأس هذه الدورة زميل من ناميبيا التي هي شريكة هامة لبلدي.

لا يمكن قط المغالاة في الدور الخطير للأمم المتحدة في المجتمع العالمي. وحيث أن هذه الألفية تقترب من النهاية، فمن الطبيعي أن نأخذ العبر من الماضي ونحاول أن نتنبأ بما يخبئه لنا المستقبل. ولقد تضمنت تدابير

الأجيال من خلال تشجيع التفاعل بين الفئات العمرية المختلفة.

وفي الوقت الذي نشهد فيه نمو اقتصاديا لا نظير له مدفوعا بعولمة الاقتصاد العالمي، من المؤسف أن ثمار هذا النمو ليست موزعة بعدالة. فإننا نشاهد فجوة تتنامى في توزيع الثروة داخل المجتمعات وكذلك بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. فضلا عن ذلك، نشاهد اتجاها مروعاً لأن تتحمل المرأة بشكل متزايد بقمة الفقر، وليست هناك إجابات سهلة عن طريق معالجة هذه المشكلة على الأمد القصير، بيد أن هناك نهجين طويلي الأمد يسترعيان الاهتمام فيما يتعلق بتمكين المرأة ونهوضها. إنهما نهج التعليم ونهج حقوق الإنسان.

إن المرأة المتعلمة تعلم أبناءها، وهو ما لا ينطبق دائماً على الرجل. ومما هو مقبول عالمياً أن التعليم والتنمية الاجتماعية يسيران جنباً إلى جنب وأنهما يشكلان الظروف اللازمة لعالم يسوده السلم والرخاء. وفي عصر العولمة والتكنولوجيا هذا، تزداد أهمية كفاءة توفير التعليم للجميع. ومن ثم، فمما له أهمية حاسمة أن يدرج التعليم في المشاريع الإنمائية. وخلال السنوات القليلة الماضية نفذنا ذلك من خلال توفير التدريب في قطاع صيد الأسماك وتنفيذ برامج لمحو الأمية بين الكبار من النساء في بلدان مثل ناميبيا. ويجري إعداد برامج مماثلة في ملاوي وموزامبيق.

وينبغي أيضاً بذل جهود قوية لوضع حد للأشكال الأخرى من التمييز ضد المرأة. ولا ينطبق ذلك على الصعيد الوطني فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضاً، حيث يتزايد الأثر المباشر للإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية على حياة الشعوب، وعلى سبيل المثال، من خلال إدارة الأزمات. ومن واجب المنظمات المعنية أن تكفل، لدى اضطلاعها بهذه المهام، أن تمثل المرأة ومصالحها على طاولة المفاوضات.

وفي الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا العام، أولى وفد آيسلندا اهتماماً خاصاً لمعاناة الفقراء في المناطق الحضرية الساحلية في جميع أرجاء العالم. ولدى بلدي، آيسلندا، اليوم اقتصاد مزدهر يستند إلى صناعة صيد الأسماك. إن تنمية صناعة صيد أسماك لها مقومات البقاء قد عزز الاقتصاد من خلال إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء، الذي أدى بدوره إلى استفادة السكان بأكملهم. ومن الواضح

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن ارتياحي للأعمال التي أنجزها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، ولا سيما لجهوده لجعل القوات غير الحكومية في أنحاء العالم تحجم عن استخدام الأطفال جنوداً.

لقد صادقت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل. وقد التزمنا باتخاذ عدة إجراءات لدعم حقوق الطفل. ومن الواضح أن حمل الأطفال على المشاركة في الصراعات المسلحة أو تعريضهم بشكل آخر إلى خطر الوقوع ضحايا لمثل هذه الأعمال القتالية ليس في مصلحة الأطفال، وهم أحق الناس برعايتنا. وهناك سبب آخر قوي لحماية الأطفال: هو أنهم يشكلون مستقبلنا. إن حماية أطفال اليوم تشكل في حد ذاتها إسهاماً هاماً على طريق تحقيق السلم وإيجاد ثقافة وقائية. وينبغي أن نسعى أيضاً إلى أن نكفل تمتع الأطفال بحقوقهم خلال المراحل الانتقالية التالية للصراعات المسلحة أو في حالات الطوارئ الأخرى إلى حين تحقيق قدر كاف من الاستقرار لكي تبدأ أعمال التعمير.

ويبدو أنه لا يكاد يمر أسبوع في عالمنا هذا دون أن تشهد بلداننا، بل والمجتمع الدولي، الرعب الذي يسببه الإرهابيون الجبناء وهم يستهدفون الأشخاص الذين يقومون بمهام حياتهم اليومية. إن قتل الأبرياء لن ينهض أبداً بأية قضية أو يضع حداً لأي صراع؛ ولن يؤدي إلا إلى إضافة أسماء جديدة إلى قائمة الموتى. إننا نحث الدول على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات القائمة في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أكرر التأكيد على عزمنا على محاربة الجريمة عبر الوطنية والتجارة الدولية في المخدرات. وما من بلد محصن ضد هذه الشرور الحديثة. ونظراً لنطاقها العالمي والموارد المتاحة للمجرمين، ينبغي أن تتعاون معا كل الحكومات في العالم لكي تضع حداً لهذه الأنشطة.

لقد سلمنا في هذه السنة بأهمية المسنين ومساهماتهم في حياتنا ومجتمعنا من خلال الاحتفال بعام ١٩٩٩ عاماً دولياً للمسنين. لقد فعلت حكومة آيسلندا كل ما في وسعها لتعزيز وضوح القضايا التي تواجه المسنين في مجتمع اليوم. وقد نفذنا ذلك من خلال عدد من المشاريع، بما فيها مشاريع تهدف إلى سد الفجوة بين

وفي هذا الصدد، أود أن أؤيد الموقف الخاص بالتدخل الإنساني الذي عرضه الأمين العام. فعندما تمتنع دولة ما عن حماية مواطنيها وتتحول ضدهم من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا يمكن للمجتمع الدولي، ولا ينبغي له أن يظل ساكنا.

وتتولى آيسلندا حاليا رئاسة المجلس الأوروبي الذي يضم ٤١ بلدا أوروبيا، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد قيمة وأهمية التعاون الوثيق بين المجلس والأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وهناك أمثلة حديثة لهذا التعاون العملي في كوسوفو عندما كان مجلس أوروبا يعمل مع الأمم المتحدة ومع منظمات أخرى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وميثاق الاستقرار عن جنوب شرق أوروبا الذي قاده الاتحاد الأوروبي. وإذ أشير ثانية إلى مزايا الوقاية، أود أن أقول إن الوقاية هي لب عمل المجلس الأوروبي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون.

وكان الاتفاق بين البرتغال وإندونيسيا بشأن مستقبل تيمور الشرقية حدثا تاريخيا، وكذلك كان الاستفتاء الذي جرى هناك. بيد أن أعمال العنف المروعة التي أعقبت ذلك تدعو إلى القلق العميق. وينبغي بذل كل جهد ممكن لوقف هذه الأعمال ومعاينة المسؤولين عنها. إن حكومتي تؤيد تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) وترحب بالوزع السريع للقوات المتعددة الجنسيات وينبغي ألا نسمح بتعطيل عملية استقلال تيمور الشرقية.

ونرحب أيضا بالتغير الذي يحدث في خطى عملية السلام في الشرق الأوسط. فالتطورات الإيجابية التي حصلت في الشهور القليلة الماضية، بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مشجعة للغاية ونأمل بإخلاص أن يؤدي هذا الزخم الجديد إلى سلم دائم في المنطقة. ونحث البلدان الأخرى في المنطقة أن تفتنم هذه اللحظات الخاصة وأن تبدأ في تضييد الجروح التي بقيت زمنا طويلا.

والشعب الآيسلندي يعرف أيضا الكوارث الطبيعية، وندرك تماما الدمار الذي يمكن أن تلحقه هذه الكوارث بالبلاد والشعوب. ولذلك، فإن قلوبنا وتعاطفنا تتجه إلى أصدقائنا في تركيا واليونان، وفي جزيرة تايوان مؤخرا، التي تواجه آثار الزلازل التي أودت بحياة عدد كبير من الأفراد. وقررنا الآن الانضمام إلى فريق الأمم المتحدة

أنه يمكن لقطاع لصيد الأسماك المتطور أن يشكل عاملا حاسما في تعزيز الأمن الغذائي للبلدان النامية. لقد حثت السلطات الآيسلندية الشركات الخاصة على الاستثمار في قطاعات صيد الأسماك في البلدان النامية. وقد أدت شركات أنشأت على هذا النحو بين شركات في بلدي وعدد من البلدان النامية إلى نقل التكنولوجيا في هذا المجال، وهو ما أعطى دفعة للنمو والتنمية الاقتصادية في المناطق الساحلية المعنية.

إننا لنؤمن بأنه يمكن للعديد من البلدان النامية أن تحقق فوائد أكبر بكثير من الاستخدام الرشيد لموارد البحار. ومن ثم، فقد تركز ما يقرب من نصف أنشطتنا التعاونية في مجال التنمية على نشاطي البحث والتدريب في قطاع صيد الأسماك، مع التركيز على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وعلى مر السنين، أولت آيسلندا اهتماما هاسا لعمل لجنة التنمية المستدامة. وخلال دورة اللجنة السابعة، المعقودة في وقت سابق من هذا العام، لاحظت الحكومة الآيسلندية أن من الضروري إلغاء الدعم الحكومي الذي يسهم في إيجاد طاقات أكثر من اللازم في قطاع صيد الأسماك على النطاق العالمي، كما شاركت أيضا في المناقشات حول الحاجة إلى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال شؤون البحار. وإننا نرى أن المناقشة العامة لمسألة البحار يمكن تحسينها. بيد أننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى تحسين معالجة قضايا البحار إلى الموارد المؤسسية الموجودة أصلا. وينبغي أن تراعي هذه الجهود أيضا مبدأ ضرورة امتناع الهيئات العالمية عن محاولة حل المشاكل المحلية أو الإقليمية المتصلة بإدارة صيد الأسماك. إن إدارة الموارد من الأحياء المائية لها مهمة بالغة التعقيد والحساسية ينبغي معالجتها من خلال استخدام ما هو متاح من المعرفة العلمية الأكثر تقدما وبشكل متنسق مع الظروف المحلية على الصعيد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إن الصراعات التي تستهدف بالتحديد السكان المدنيين بغيضة كما أنها تترك آثارا لا تزول إلا بعد أجيال. وقد شاهدنا مرة أخرى الجانب الأسود والشرير من الطبيعة البشرية في التطهير الإثني المروع الذي شهده الصراع الأخير في كوسوفو. وكان من المستصوب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور شامل في تسوية هذا الصراع.

للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث لأننا نعتقد أنه في إمكاننا تقديم إسهام في هذا الصدد.

وخلال هذا القرن، شهدنا أكبر إنجازات البشرية وشهدنا أيضا إخفاقات كبيرة. وبينما تحولت بلدان كثيرة من الحرب إلى السلم ومن الفقر إلى الازدهار فإن بلادا أخرى لم تتمكن من اللحاق بهذه الأهداف الإنسانية التي تراوغنا أحيانا. ومن الواضح أننا سندخل الألفية الجديدة بمشاكل لم تحل وبتحديات ضخمة ستواجهنا في مستقبل لا يمكن التنبؤ به.

وأود في الختام أن أؤكد ما قلته في البداية فما من سبيل إلى التغلب على التهديدات والتحديات التي تواجهنا إلا من خلال تجديد وإنعاش الأمم المتحدة. وإذا ما تكاتفت الدول الأعضاء في تحمل مسؤولياتها وتحقيق التغييرات اللازمة، فإن الأمم المتحدة ستكون دائما طليعة العمل من أجل تحقيق السلم والازدهار. وإذا لم تكن لدينا الشجاعة للقيام بهذه التغييرات اللازمة فلا يمكن أن نتوقع أن يقوم بها أولادنا في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك إلى وزيرة خارجية ليختنشتاين معالي السيدة اندريا ويلي.

السيدة ويلي (تكلمت بالانكليزية): للمرة السادسة يشرفني أن أخطب الجمعية العامة، ويسعدني سعادة غامرة أن أعود إلى هذه الهيئة.

أود في البداية أن أهنيئ بحرارة السيد غورياب لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن ليختنشتاين وناميبيا تعتبران من بين أحدث أعضاء المنظمة عهدا، لأن بلدينا انضما إلى الأمم المتحدة في ١٩٩٠ ويمكن للرئيس أن يعتمد على تأييد ليختنشتاين أثناء قيادته الجمعية العامة إلى نتائج مثمرة.

أود أيضا أن أعرب عن ترحيبنا الحار بمملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو.

تتيح المناقشة العامة لنا جميعا فرصة هامة لتقييم وضع المنظمة ونعلق عليه ولنعرّب عن شواغلنا وعن عدم ارتياحنا عند الاقتضاء ولنقدم أفكارا ومفاهيم بناءة للمستقبل. وهذا أهم ما في الأمر.

وفي الوقت الذي انضمت فيه ليختنشتاين إلى الأمم المتحدة منذ تسع سنوات كانت الحرب الباردة قد انتهت

ووكالاتها المتخصصة. ولكن علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا الأهمية الهائلة للعمل الذي يقوم به مجلس الأمن، وأن يكون لدينا قدر ما من تفهم الأسباب التي تجعل الجمهور العام يركز اهتمامه على عمل المجلس وحده، حتى وإن كان هذا النهج خاطئا. ومن الحقائق المجردة أن مصداقية الأمم المتحدة تعتمد الى حد كبير على مصداقية عمل مجلس الأمن. لقد تعرضت هذه المصداقية لضربات خطيرة في الآونة الأخيرة، ولا يمكننا تجاهل الأسباب الجذرية لهذه المشكلة.

ويتعين علينا أن نعالج المشاكل القائمة، وأن نخطط السبل والوسائل اللازمة لتجنب المزيد من الضرر، الذي ربما لن يتسنى إصلاحه. ويعتبر التقيد الصارم بالأحكام الأساسية للميثاق عنصرا أساسيا في هذا الصدد، وإصلاح مجلس الأمن عنصر أساسي آخر. لقد تحدثنا لفترة زمنية طويلة عن جميع جوانب هذا الإصلاح بما في ذلك تكوين المجلس. وقد أذقت اللحظة التي يتعين فيها علينا أن نعترف بأن مسألة حق النقض تقع في صميم كل إصلاح مستدام وذي مصداقية لمجلس الأمن.

لقد ظل بلدي يعرب لفترة طويلة عن قلقه إزاء الحالة في كوسوفو، وطلب بذل جهود وقائية من أجل تجنب تصعيد هذه الحالة. وتضامنا مع الضحايا، ورغبة في تحمل قدر من المسؤولية عنهم، وفرت لختنشتاين ملاذا مؤقتا لعدد كبير من لاجئي كوسوفو، وشاركت في تقديم المساعدة الإنسانية لهم، خصوصا عن طريق وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأعربت عن تأييدها التام لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ولجهود التعمير الجارية.

وفي الوقت نفسه لدينا أيضا بعض الأسئلة، وقد لاحظنا أن لدى الآخرين أسئلة كذلك. فمثلا كيف يمكننا أن نوفق بين الدور المناط بمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة "والتدخل الإنساني" الذي لم يصدر له تفويض من مجلس الأمن؟ ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لمستقبل مجلس الأمن وللمنظمة ككل؟ هل ستتولى المنظمات الإقليمية دورا قياديا يتجاوز ما يرد في الفصل الثامن من الميثاق؟ سيكون من الأهمية بمكان مناقشة هذه المسائل، وإن كان من الصعب بالتأكيد الاهتمام إلى إجابات مرضية لها.

وفي رأينا أن قضية كوسوفو أوضحت بجلاء مرة أخرى أن اتقاء الصراعات ينبغي أن يكون المفهوم الأساسي في حسم الصراعات وفي مجالات أخرى أيضا.

لتوها. وحاولنا أن نحدد التحديات والفرص التي أسفرت عنها الحالة الجديدة. وكانت الآمال والتوقعات كبيرة، كما كانت المشاكل والشواغل عديدة. وكان من الواضح للكثيرين منا أن منظمنا لم تكن مجهزة تماما لمواجهة التحديات المقبلة. والواقع أن هناك أخطاء حدثت على الطريق.

واليوم يمكن القول إن نظام الحرب الباردة المعاكس إلى حد ما حل محله عصر العولمة. ويرحب البعض منا بهذا العصر الجديد في حين يخشاه البعض الآخر. ومهما اختلفت آراؤنا فإنه يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك واحد، هو أننا نعترف ببزوغ هذا العصر الجديد وأنه ينبغي أن تتضافر قوانا لمواجهة التحديات التي يفرضها.

فللعولمة وجهان: فهي توفر إمكانية يمكن للإنسانية جمعاء، إذا اكتشفتها على نحو صحيح، أن تفيدها منها. كما أنها تنطوي على مخاطر خاصة بالنسبة للذين يعاون حاليا من أوضاع محفوفة بالأخطار.

ولكي نتمكن من مواجهة هاتين المهمتين الجسيمتين بكفاءة، يتعين علينا أن نعمل سويا لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من النجاح. فالأمم المتحدة هي المحفل الوحيد ذو النطاق العالمي حقا، وهي لذلك تتيح لنا الفرصة الوحيدة لمعالجة هذه الأمور - على افتراض أن لدينا الأدوات اللازمة.

وقد تميزت السنوات الأخيرة بجهود إصلاح هامة وبعيدة المدى. وتؤدي تحديات العولمة الى ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير التي من قبيل تعزيز إدخال العناصر الفاعلة من غير الدول وإشراكها ومساءلتها. وفي عالم يسوده طابع العولمة، تضطلع تلك العناصر الفاعلة بأدوار متزايدة التأثير، إيجابا وسلبا. وينبغي إشراك الأشخاص والمنظمات التي تشكل قوى اقتصادية هامة في مناقشاتنا وفي عمليات اتخاذ قراراتنا. وينبغي مساءلة العناصر الفاعلة - مثل الإرهابيين وأطراف النزاعات المسلحة الداخلية - عما تقوم به من أعمال وعن نتائج تلك الأعمال.

وكثيرا ما تخطئ الجماهير بشكل عام في معادلة الأمم المتحدة بالعمل الذي يقوم به مجلس الأمن فحسب. وهذا خطأ من الناحية الواقعية، وعلينا أن نغتنم كل الفرص المتاحة لإعلام الشعوب في جميع أنحاء العالم بالطائفة العريضة من الأنشطة التي تضطلع بها منظمنا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بروني دار السلام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقيه.

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بالتهنئة الى السيد غرايراب بمناسبة انتخابه، وباحترامي العميق لسلفه السيد ديدبير أوبرتي. وأعرب عن أطيبي أمنياتي لهما ولزملائنا الأعضاء، مع عظيم تقديري للأمين العام كوفي عنان، لكل ما فعله باسم الجمعية العامة خلال العام المنصرم.

وأود أن أرحب ترحيباً خاصاً بأعضائنا الجدد، مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس وناورو. فهم ينضمون إلينا في وقت نشعر فيه، كبيرنا وصغيرنا، بما يمكن أن نسميه "الحد القاطع" لمشاكل معينة. فهذه المشاكل تحز عميقاً في نفوس الناس الذين يمثلهم جميعاً. وهؤلاء هم الذين سيكون على الأمم المتحدة التصدي لمشاكلهم بشكل متزايد في العقود المقبلة.

وأشير هنا الى حشد من التحديات التي تواجهنا ونحن على أبواب ألفية جديدة، من المشاكل التي تمس جميع جوانب شؤون الإنسان: تزايد السكان، والهجرة وتناقص الموارد؛ والمشاكل الاقتصادية والمالية؛ والمشاكل الاجتماعية والثقافية؛ والمشاكل البيئية بعيدة الأثر؛ بل ومشاكل الجريمة عبر الوطنية. وهذه هي التي أضفها بأنها مشاكل الحاضر. وأقول هذا لأننا اليوم في وقت خاص حقيق بمولد قرن جديد أن يجدد أمل الناس الذين يمثلهم. وهذا يعني أن كلا من هنا، بدءاً من أحدث عضو الى الدول الكبرى في مجلس الأمن، يتعين أن يقدم إسهاماً قيماً في الجهود التي نبذلها لمواجهة التحديات المترابطة التي تواجه هذه المنظمة في المستقبل.

وأرى أن التحدي يصل الى درجة الاختيار بين نهجين أساسيين. فيمكن من ناحية أن نخصص أموالنا التي تقع عليها ضغوط كبيرة لمعالجة ما يمكن أن أسميه، مع الاحترام، مشاكل الأمس. وأسميها كذلك لأن الكثير منها يعود الى سنوات تأسيس المنظمة. وبالطبع فإنها أوضح ما تكون في الشرق الأوسط حيث طال وجوب التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للشعب الفلسطيني. وبعضها شواغل متخلفة من القرن السابق. بل إن القليل منها يرجع إلى بضعة قرون أو أكثر من ذلك.

وتعتبر التدابير الوقائية أفضل وسيلة لإنفاذ الأرواح والموارد من كل نوع، وينبغي القيام بها بسرعة وحذر. إن الوقاية لا تستأثر بالعناوين الرئيسية في الأخبار، ولكنها تخفض عدد العناوين الرئيسية المتعلقة بالكوارث، والتي ما زلنا نرى عدداً مفرطاً منها. إن الإمكانيات المتاحة للوقاية هائلة، ولكن تطبيقها حتى الآن ما زال متواضعاً ومحدوداً بصورة مفرطة.

ونحن نعلم أنه ما زال هناك تلكؤ وتردد، ولكننا نلمس شعوراً بالإلحاح وحاجة ماسة الى تعزيز الأنشطة الوقائية والاستعاضة عن مفهوم السيادة التقليدي - وهو مفهوم أصبح بالياً في العديد من جوانبه - بمفهوم جديد يمكننا من التصدي لحالات الأزمات الفعلية والمحتملة بتصميم وكفاءة. لذلك نرحب بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وملاحظاته الملهمة جداً وحسنة التوقيت عن "ثقافة الوقاية". ونحن مقتنعون بأن هذا هو السبيل الملائم الذي ينبغي أن يسلكه المجتمع الدولي.

لقد كانت قضية كوسوفو وما زالت الى حد ما وبصورة محزنة مثالا أساسياً على الحاجة الى الوقاية. وما فتئت لختنشتاين تقوم منذ عدة سنوات بطرح أفكار واقتراحات بشأن نهج وقائي فيما يتعلق بالمشاكل الناجمة عن تطبيق حق تقرير المصير. وما زال المجتمع الدولي مرتبكاً إزاء حالة تحريم فيها ممارسة حق تقرير المصير - الذي يعد الشرط المسبق للتمتع بجميع حقوق الإنسان - لأنه يساء فهمه ويعتبر بمثابة مطالبة بالاستقلال وإقامة الدولة. ولقد عرفنا جميعاً قبل وقت طويل، منذ اعتماد الجمعية العامة إعلان العلاقات الودية في عام ١٩٧٠، أن هذا ليس صحيحاً. فتقرير المصير يمكن أن يعني أموراً كثيرة أخرى إذا جرت ممارسته بطريقة مرنة واستند الى حوار بين الأطراف المعنية. وليس من المحتم أن يؤدي الى تفكك الدول؛ بل ينبغي بالأحرى أن ييسر التعايش السلمي بين الدول والمجتمعات التي أتيح لها التمتع بدرجة من الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي كتعبير عن أعمال حقها في تقرير المصير.

لقد آن الأوان لتحرر من التفكير المتحيز الذي عفا عليه الزمن. ولندرك أن التطبيق والممارسة الفعالين لحق تقرير المصير هما الأساس اللازم لمنع التفكك العنيف للدول وكذلك لمنع الصراعات الداخلية المسلحة بكل جوانبها البشعة والمعاناة الإنسانية التي لا تنتهي.

ويسرني غاية السرور، وأنا أحمل هذا في ذهني، أن بعض تدابير الإصلاح التي اقترحها الأمين العام تنفذ بنجاح. ومن المؤكد أن بضع قضايا معقدة، كإصلاح مجلس الأمن مثلا، تظل بلا حل، ولكنني أرجو أن تكتمل هذه المسائل سريعا. فهذا هو المحك الحاسم لقدرتنا على مواصلة الإصلاح، ونحن نرحب كثيرا بجهود كل من يشارك بنشاط في إحراز تقدم في هذه المسألة. والمطلوب، كما هو دائما، إرادة سياسية هائلة من جانبنا جميعا وعزم على العمل معا. ونرجو مخلصين أن يكون هذا هو سمة احتفالاتنا بالألفية.

وبطبيعة الحال فإن عالم اليوم يجرب كل مفهوم للتعاون الدولي. ففي جنوب شرق آسيا وجدنا هذا المفهوم بأصعب الطرق. وبذلك تعلمنا دروسا كثيرة من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها منطقتنا قبل عامين. ولعل الأهم هو درس إنساني قوي. وهو الحاجة الى العمل معا جيرانا وشركاء، وتقدير شواغل بعضنا بعضا وبذل كل ما نستطيع لمساعدة بعضنا بعضا. وباختصار، فقد عرفنا الكثير عن الحاجة الماسة الى التعاون في الظروف الشاقة للعملية السائدة في عالم اليوم المتنافس المعولم.

وبدأنا في الوقت نفسه ندرك ما نحتاجه من هذه المنظمة ومدى أهميتها لشعبنا. فنحن نتطلع أساسا الى هذه الهيئة لإذكاء وعينا بما يطلب منا إذا كنا نريد مواجهة تحديات القرن الجديد بنجاح. وهذا هو السبب في أننا نقدر تقديرا عاليا البرامج التي وضعت في هذا العام وسوف نواصل دعمها في الأعوام الخمسة المقبلة. ونؤيد هذه البرامج تأييدا تاما سواء أكانت تتعلق بمسائل عالمية كما هو الحال في المؤتمر الدولي الأخير للسكان والتنمية؛ أم بشواغل خاصة كالدورة الاستثنائية في هذا الشهر المكرسة للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة؛ أم بشواغل إنسانية أساسية كالمشاكل التي يواجهها المسنون والنساء والأطفال؛ أم باحتياجات الإنسان من قبيل الغذاء والمأوى الملائمين؛ أم بمجرد إتاحة الفرصة لشعوبنا لأن تعيش في سلام بعيدا عن العنف في بيئة لائقة.

ولذا فنحن نشعر بالتدرج في تحديد نوع العلاقة التي نريدها مع هذه المنظمة. وهي علاقة تضطلع فيها الهيئة العالمية ككل بالدور الذي يؤديه على أتم وجه الكثير من العاملين بها في الميدان. فهي لا تسعى الى أن تضطلع بمهام لا تلائمها؛ بل هي تقدم المشورة وتستنفر وتحفز وتساعد.

ومع ذلك لا نزال نستنفذ الكثير من الموارد البشرية والمادية النزرة في الترفيع المؤقت لهذه المشاكل. وللأسف فإن ذلك يحدث دائما بطبيعة الحال كجزء من عملنا. فلدينا هذه المشاكل في كل قارة وكل إقليم ومنطقة دون إقليمية، بل واليوم في الجزء الذي نشغله من العالم، وهو جنوب شرق آسيا. غير أن هذا ينبغي ألا يكون أول أهداف الجمعية العامة أو مجلس الأمن، لأن لدينا البديل.

وهذا يعني إيلاء تأييدنا الصادق للأمين العام فيما يبذله من جهود لتوجيهنا نحو الأمور التي تكون الأمم المتحدة مهياة لها: تحديد أسباب الانقسام في المستقبل وربما الصراع المحتوم؛ وتنسيق الجهود العالمية للتصدي لها؛ واستنباط الحلول الفعالة. وأرجو أن نستطيع التصميم على اختيار الطريق الثاني لأنه الطريق الذي تتفوق فيه الأمم المتحدة. وإذا سألت سائل: "هل العالم مكان لأهله أفضل مما كان عليه منذ خمسين عاما؟"، يمكننا الإجابة عليه باقتناع: "نعم". وإذا سئلنا، لماذا؟ يمكننا الإجابة بالتأكيد نفسه: "لأن هذه المنظمة قائمة".

وقد ثبت هذا عمليا على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد أبدت الأمم المتحدة تعاطفا كبيرا مع شعوب العالم. وسعت الى جانب الهيئات غير الحكومية المختلفة سعيا حثيثا الى توجيه اهتمام أعضائها الى المشاكل الرئيسية التي سنواجهها في القرن المقبل.

وهذه هي الدبلوماسية الوقائية في أعلى مراتبها. وهي ما نبذل قصارى جهدنا لعمله في منطقتنا في المسائل السياسية والأمنية من خلال المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي الشؤون الاقتصادية مع شركائنا في مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. ولذا يحق لنا امتداح الأمين العام وموظفيه لما يبذلونه من جهود في إدارة هذه المشكلة على المستوى الدولي الأوسع رغم كل قيودهم المالية.

وأرى أن هذا الجانب من عملنا هو سبب بقاء الأمم المتحدة والزيادة في الواقع في عدد أعضائها. وهو السبب في أن شعوبنا لا تزال تتطلع الى هذه الهيئة لتحقيق آمالها في المستقبل. ومع ذلك، فإذا كنا نريد مواصلة التمتع بهذه المنزلة فأهم شيء هو أن تعزز الأمم المتحدة دورها. والطريق الى ذلك واضح. فعلينا أن نتطوّر عندما يخطط للإصلاح.

إننا نعيش في عالم يتغير بسرعة. فمع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الحقبة القديمة التي سادها العالم الثنائي القطبية شيئاً من الماضي. فالعالم يمر بمرحلة انتقال من النظام العالمي القديم إلى النظام العالمي الجديد، هذا النظام الذي لم يتخذ حتى الآن شكله الأخير تماماً. وفي هذا المنعطف الدقيق، يواجه العالم حالات تتسم بالبلبلة وعدم الاستقرار. بل إن العالم وقع في بعض الأحيان ضحية هذا الاضطراب والفوضى.

ولدى التصدي لهذه الحالات، نرى أن أية حلول تلتزم أو أية تدابير تتخذ، حتى مع توافر أفضل النوايا، ينبغي أن تتوافق توافقاً تاماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ المعترف بها عالمياً والناظمة للعلاقات الدولية ومبدأ احترام سيادة الدولة ينبغي أن تُراعى قبل اللجوء إلى اتخاذ تدابير ذات طابع متشدد بالنسبة لحالة معينة.

وهناك مسألة بارزة تتصل بإصلاح الأمم المتحدة وهي إصلاح هيكل وأساليب عمل مجلس الأمن. ولقد تشجعنا لرؤية الجمعية العامة تتخذ خطوة إجرائية هامة باعتمادها قراراً يتعلق بشرط توفر أغلبية الثلثين لدى اتخاذ المقررات واعتماد القرارات بشأن هذه المسألة.

وفيما يتصل بالمسألة الجوهرية المتمثلة في توسيع عضوية المجلس، هناك مقترحات عديدة معروضة على الطاولة تتصل بالحجم المحتمل للمجلس. وإننا كدولة عضو في حركة عدم الانحياز، نفضل توسيع المجلس ليشتمل على ٢٦ عضواً. وإننا نؤيد توسيع المجلس في كل من فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة.

وبغية التغلب على المأزق الحالي المتعلق بمسألة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، ينبغي التوصل إلى صيغة توافقية تكون مقبولة لجميع الأطراف، وذلك من خلال تحسين المشاورات والمناقشات بين الدول الأعضاء. ونحن نرى أنه في حال فشل جميع الخيارات الأخرى للحصول على الدعم الكافي، فإن فكرة التناوب على المقاعد الدائمة ينبغي أن يُنظر فيها أيضاً كأحد الخيارات في فئة العضوية الدائمة.

وفي السنة القادمة، سنعقد جمعية ذات أهمية كبيرة، هي جمعية الألفية، وقمة الألفية. ومن الأهمية الحاسمة ألا تكون جمعية الألفية وقمة الألفية مجرد وقائع احتفالية، بل ينبغي أن تأتي بأفكار ونتائج ملموسة. وإذ يتضح

وأعتقد أن هذا هو الطريق إلى الأمام. ولهذا السبب شجعتني على وجه الخصوص الخطط التي وضعها الأمين العام لقمة الألفية في العام القادم. وإنني أتطلع إلى الاستماع إليه وهو يقدم استعراضه ويحدد ربما على نحو أدق دور الأمم المتحدة. وآمل أن يتماشى ذلك مع الخطوط التي ذكرتها، وأن يتصدى لمشاكل اليوم ويقترح حلولاً للغد. وعليه، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم وللأمين العام على تأييدنا لكم في جميع جهودكم التي تبذلونها بالنيابة عنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية ميانمار، معالي السيد ون أونغ.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس أن استهل بياني، بتوجيه أحر تهاني وفد اتحاد ميانمار لكم على انتخابكم بالإجماع رئيساً للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. والواقع أن هناك واجبات ومسؤوليات ثقيلة ومرهقة يتعين على هذه الدورة الاضطلاع بها. فالمهمة الملقة على عاتق رئيس الجمعية العامة ليست سهلة أبداً في أية سنة من السنوات. بل إنها ليست أقل سهولة هذا العام، فهناك مهمة إضافية يتعين على هذه الدورة الاضطلاع بها وتمثل في الأعمال التحضيرية للدورة الألفية في العام القادم. ومع ذلك، فإن لنا ملء الثقة بأن ما لديكم من تجربة شديدة الثراء ومهارات دبلوماسية رائعة ستكون مفيدة جداً لكم لدى الاضطلاع بمسؤولياتكم وستكفل هذه الدورة بالنجاح. وإنني أتعهد بتقديم تعاون وفد بلدي الكامل من أجل السير قدماً بعمل الجمعية تحت قيادةكم القديرة.

وكذلك أود أن أشيد بسلفكم، السيد أوبيرتي، على إسهامه الهام في نجاح الدورة السابقة للجمعية العامة. ونشيد أيضاً بالأمين العام، كوفي عنان، على ما يبذله من جهود لا تكل في قيادة المنظمة العالمية بطريقة فعالة جداً خلال هذه السنوات الحافلة بالتحديات والصعوبات الشديدة.

وتؤيد ميانمار بصورة ثابتة مبدأ الطابع العالمي للعضوية في هذه المنظمة العالمية. ولذا فقد ابتهجنا أشد الابتهاج لرؤية ثلاث دول أعضاء جديدة بيننا هذا العام. وباسم وفد اتحاد ميانمار، أود أن أتوجه بأحر تهانينا إلى وفود جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو ومملكة تونغا، التي شغلت أماكنها اللائقة بها في الجمعية العامة.

اتخذت شكل عقاقير اصطناعية جديدة مثل عقار الميشمفيتامين. وتنتج العقاقير في محيط حدودنا التي تتخللها منافذ عديدة وذلك باستخدام السلائف الكيميائية مثل الإفدرين، الذي لا يتوافر محليا، وأجهزة صنع المخدرات التي يتم تهريبها بصورة غير مشروعة من البلدان المجاورة. وإننا نعيد توجيه جهودنا للتصدي للمشكلة الجديدة بالتعاون مع البلدان المعنية.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأطلع الجمعية العامة بصورة موجزة على التطورات والاتجاهات التي تجري في بلدي مؤخرا. فحكومة بلدي ليست ضد الديمقراطية أو حقوق الإنسان. وحقيقة الأمر أننا نتخذ الخطوات الضرورية من أجل إقامة دولة ديمقراطية.

ولدينا رؤية تقوم على إنشاء دولة حديثة ومسالمة ومتطورة وديمقراطية. ولكي نجسد هذه الرؤية في واقع عملي، فإننا نعمل على إعادة توطيد وحدتنا الوطنية بوصفها الأولوية رقم واحد. ويجري إرساء الأسس الضرورية لقيام دولة يكون فيها النظام الديمقراطي المنظم والمتعدد الأحزاب قادرا على الأداء بصورة كاملة وتسودها العدالة والحرية والمساواة.

إننا نلتزم تماما بمعايير حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهنا، أود أن أشدد على أن الحكومة لا تؤيد أية انتهاكات لحقوق الإنسان، ونوع الديمقراطية الذي نتوخاه سيضمن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما الحق في الوفاء باحتياجات الإنسان الأساسية مثل الملبس والمأكل والمأوى. وإذا كانت هناك ضرورة حتمية للتحسين في مجالات حقوق الإنسان، فنحن على استعداد لتلقي الاقتراحات المعقولة والقيام بأية إجراءات ممكنة.

وعلى سبيل المثال، في منتصف هذه السنة، استقبلنا وفدا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووضعنا ترتيبات مفصلة لأعضاءه لزيارة السجون في ميانمار، كتدبير من تدابير بناء الثقة، ومكناهم من التحدث مع النزلاء وفقا لإجراءات اللجنة المعتادة. ونتيجة للتعاون الكامل الذي أبديناه لوفد اللجنة، حققت تلك الزيارات النجاح وكانت مثمرة، حيث مكنت الجانبين من بناء ثقة وحسن نية متبادلين. وأرى أن من المناسب أن أقول هنا إن وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعرب عن رضاه عن الحالة العامة المتصلة بالعلاقة بين سلطات السجن والنزلاء.

بصورة جلية أن أكبر تحد يواجه البشرية في الألفية القادمة سيتمثل في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر بالنسبة للغالبية الساحقة من شعوب العالم، فإننا نرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذه المسائل.

والعولمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية ونتائج سلبية. ويمكن أن تتيح لنا فرصا جديدة وأن تؤدي أيضا إلى مشاكل إضافية. صحيح أن عملية العولمة تيسر التنمية الاقتصادية وتعزز مستويات المعيشة للشعوب. ولكن في الوقت نفسه، يمكن لها أن تجعل الدول الأصغر والأقل نموا ضعيفة أمام الآثار السلبية غير المرغوبة المترتبة على هذه العملية. ومن المشاكل التي سببتها عملية العولمة، الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، وتهريب الأسلحة، والقرصنة والإرهاب. وتشكل هذه الجرائم تهديدا خطيرا لسلام واستقرار البشرية على المستويين الوطني والإقليمي. وقد وصل طابع هذه العملية إلى درجة يتطلب معها استجابات وطنية وإقليمية وعالمية.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن ميانمار، في محاولة منها لتعزيز التعاون بين التجمعات الإقليمية، استضافت الاجتماع الوزاري الثاني لرابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية، وذلك في شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وتكفل الاجتماع بالنجاح، وشكل خطوة هامة في النهوض بالتعاون الإقليمي في مجال مكافحة هذا التهديد في منطقة جنوب شرق آسيا.

واسمحوا لي أيضا أن أتناول مسألة مكافحة العقاقير المخدرة في ميانمار. وتشعر حكومة بلدي بقلق شديد إزاء تهديد المخدرات، وتعتبر مكافحة المخدرات مهمة وطنية وأولوية عليا. ولقد اعتمدت خطة شاملة للقضاء التام على زراعة القنب خلال ١٥ عاما، بالتعاون مع زعماء الإثنيات الذين وقعوا على اتفاقات السلام مع الحكومة. وتمشيا مع الخطة الشاملة تم إعلان العديد من المناطق مناطق خالية من الأفيون، ويتجه المزارعون الآن إلى زراعة محاصيل بديلة. وازدادت عمليات إنفاذ القانون في مناطق الحدود، مما أدى إلى زيادة مصادرة العقاقير المخدرة.

ولئن كنا قد حققنا نجاحا تاما في كبح إنتاج الأفيون والهيروين، مع أننا لم نتلق سوى النزر اليسير من المساعدات الدولية، فقد برزت موجة أخرى من الخطر

القوميات العرقية بنشاط مع الحكومة في جهودها الإنمائية الإقليمية. وهذه المشاركة الواعية والطوعية في مهام التنمية الوطنية على نحو متساو تغذي روح الاتحاد وحس المشاركة. وبانضمام ١٧ مجموعة مسلحة إلى الحظيرة القانونية، يعم السلام البلد طولا وعرضا.

وفيما يتعلق بقضية الوحدة الوطنية، فهذه أول نتيجة ملموسة تتحقق على الإطلاق، ولم يسبق لها مثيل من حيث عدد المجموعات المسلحة المشاركة ومدى السلام الذي تحقق. وهذه نتيجة حققناها عن طريق حوار صادق وحققي ومفتوح بين الحكومة والمجموعات العرقية المسلحة حيث قمنا أولا ببناء الثقة وأقنع كل منا الآخر بأهدافه. والحكومة على استعداد للدخول في حوار من هذا النوع مع أية مجموعات متبقية، بما في ذلك الاتحاد الوطني لشعب الكارين، حيث يمكننا أن نبنى الثقة ونحدد الأرضية المشتركة لمصلحة البلد وشعبه لا غير. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر القول بأن عرض الحكومة للدخول مع الاتحاد الوطني لشعب الكارين في سلام لا يزال قائما.

وفي الواقع، فإن الحوار نفسه يجري في عملية التجمع الوطني، حيث أن ممثلين للقوميات العرقية والأحزاب السياسية ومدنيين يمثلون جميع قطاعات الحياة يشاركون بنشاط في صياغة دستور جديد يضع أساسا صلبا لنظام سياسي ديمقراطي جديد. والتجمع الوطني عملية ناجحة تمكنا بها من الاتفاق على المبادئ الأساسية التي ستحكم الحياة في المستقبل في البلد وستسمح بقيام مناطق إدارة ذاتية لبعض المجموعات القومية.

وفي هذه المرحلة، نحن نقوم بالعملية المؤلمة والشاقة المتمثلة في بناء توافق في الآراء بشأن اقتسام السلطة، وهذه مسألة حساسة للغاية لجميع الأطراف المعنية. وبالنظر إلى الطابع الدقيق لهذه المسألة الحساسة، من المهم للغاية أن نتقدم على نحو منهجي، وبأكبر قدر ممكن من الحذر، لحماية مصالح جميع القوميات العرقية ولعدم الوقوع مرة أخرى في عثرات الدستورين السابقين.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه ليس هناك خيار بديل عن عملية التجمع الوطني الحالية إذا كنا نريد حقا أن نحول البلد إلى دولة مسالمة وحديثة ومتقدمة

وأیضا، في آب/أغسطس من هذه السنة، فإن السيد كريس سيدوتي، المفوض الاستراتيجي لحقوق الإنسان، قام بزيارة لميانمار وأجرى مناقشات مع المسؤولين المعنيين، وأنا منهم، بشأن إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، وحدث تبادل لوجهات النظر بشأن التعاون بين البلدين في مسائل حقوق الإنسان. ونتيجة لتلك الزيارة، تسنى لنا أن نحدد بعض مجالات التعاون بين بلدينا.

ووفقا لسياستنا المتسقة المتمثلة في إقامة علاقات الصداقة والود مع جميع البلدان، قبلنا اقتراح زيارة البعثة الثلاثية من الاتحاد الأوروبي إلى ميانمار في تموز/يوليه من هذه السنة. وقد كانت البعثة لتقصي الحقائق، وأعرب الجانبان عن ارتياحهما لنتيجة الزيارة. ونأمل أن تؤدي هذه البعثة إلى تمتين أوأصر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتمهد السبيل لتعزيز اتصالاتنا وحوارنا معه لتبلغ مستوى أهم وأكبر في المستقبل. وبالمثل، نود أيضا أن نحسن علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك، أود أن أؤكد استعدادنا لاستقبال السيد ألفارو دي سوتو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ميانمار، ليزور بلدي في المستقبل القريب.

إن ميانمار مجتمع متعدد الأعراق تعيش فيه قوميات عرقية عديدة بخلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة ومتنوعة. إضافة إلى ذلك، بسبب سياسة "فرق تسد" التي طبقتها المستعمر أثناء فترة الحكم الاستعماري، انهارت الوحدة بين القوميات العرقية، ونتيجة لذلك، اندلعت حركات التمرد المسلحة في جميع أرجاء البلد. ولهذه الأسباب، أدركت الحكومة الحالية أنه لا بد من تحقيق الانسجام العرقي، وأنه ما لم يتحقق، فإن قضايا متعددة ستظل تعيق جهود التنمية الوطنية. وقاد هذا الأساس المنطقي الحكومة إلى القيام بمبادرات سلام تجاه المجموعات المسلحة وإقامة السلام معها.

وبغية استعادة الثقة والاطمئنان بين القوميات العرقية، مضت الحكومة إلى حد السماح للمجموعات العرقية المسلحة بالاحتفاظ بأسلحتها حتى تنشأ حكومة ديمقراطية رسميا بموجب الدستور الجديد الذي نقوم بوضعه الآن. وهذا تعبير عن ثقتنا في أخوتنا في الوطن. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة العمل بخطة طموحة لتنمية المناطق الحدودية والقوميات العرقية هناك. وقد أنفقت الحكومة، رغم مواردها المالية الشحيحة، مبلغ ١٥ بليون كيات على الخطة. وفي الوقت الحالي، تعمل

ليس من أجل أن نرضي أنفسنا، بل من أجل الشعب بأسره الذي هو مالکها الحقيقي. وعندما ينتهي بناء البيوت ويتم تجهيزها بالأثاث وتوضع عليها اللمسات الأخيرة، تسلّم إليه. فالشعب هو الذي يقرر من يسكن في المنازل.

بعض الشباب من أبناء ميانمار هاجروا أرضنا ولجأوا إلى أماكن أخرى. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأبعث إليهم من على هذا المنبر، برسالة مفادها أننا نرحب بهم بأيدي مفتوحة إذا عادوا إلى البلاد، وأود أن أدعوهم إلى الانضمام إلينا في بناء الدولة. إن مستقبلنا يكمن بين أيدينا. وإذا عملنا معا، فإننا سنحقق هدفا عاجلا لا آجلا.

إن الوثام والحرية الدينين هما التقليد الذي نتشاطره. ولقد نص دستورنا السابقان على الحماية من التمييز الديني والتعصب الديني. وبالمثل، فإن المبادئ الأساسية التي اتفقنا عليها في عملية المؤتمر الوطني تحرم التمييز الديني وتضمن التسامح الديني. وعلى الرغم من أن ميانمار بلد تسوده البوذية، إذ تبلغ نسبة السكان الذين يعتنقون البوذية ٩٠ في المائة تقريبا، تعلق الحكومة أهمية كبرى على الانسجام في العلاقات فيما بين الأديان الرئيسية القائمة في البلاد. ووفقا لذلك، اتخذت الحكومة جميع الخطوات الضرورية للتشجيع على الوثام السائد فيما بين الأديان عن طريق مواصلة الاتصالات مع الزعماء الدينين، وتوفير ما يلزم من مساعدات مالية ومادية لتمكينهم من تعزيز إيمانهم بصورة فعالة. وأريد أن أذكر هنا أن الحرية مكفولة لجميع المعتقدات الدينية في البلاد. وجدير بالذكر هنا أيضا أنه قبل بضع سنوات، ذكرت السيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بوصفها خبيرة مستقلة تابعة للجنة حقوق الإنسان، أن ميانمار كانت مجتمعا نموذجيا فيما يتعلق بالتسامح الديني. وعلى الرغم من أن هذه الملاحظات قديمة، فإنني أردت أن أؤكد أنها لا تزال صالحة وصادقة حتى يومنا هذا، وأن الحكومة عاقدة العزم على توفير الحماية قدر استطاعتها لجميع الأديان في البلاد وحمايتها من التعصب، ومساعدتها بجميع الوسائل الممكنة على التعايش معا.

لا يسعني أن أختتم كلامي دون أن أذكر ما تحقّقه بلادنا على الجبهة الاقتصادية. فعلى الرغم من بعض البطء في النمو الاقتصادي بسبب الأزمة المالية في آسيا، شهدت ميانمار نموا اقتصاديا كبيرا في السنوات الأخيرة. وتركز الحكومة على تعزيز تنمية القطاع الخاص

وديمقراطية. ومن الضروري بالتالي أن نكمل عملية التجمع الوطني.

وفي هذا الصدد، نأمل بشدة أن يدعم المجتمع الدولي جهودنا الصادقة ويقدر الإنجازات الإيجابية التي حققناها حتى الآن من أجل تنمية البلد.

وميانمار غالبا ما تصور من الخارج بوصفها مكانا تحدث فيه انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وتنتشر فيه أعمال السخرة، وتتدفق فيه المخدرات بحرية، وتعم الفوضى أحواله الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الصور تناقض الواقع. وأود هنا أن أفتبس بعضا من التعاليم المعروفة جيدا للسيد بوذا والتي تعرف باسم "كالاما سوتا". وتقول السوتا:

"أيها الكالاما،

لا تنقادوا وراء كل ما يقال لكم
ولا تنقادوا بكل ما أتاكم من الجيل السابق،
ولا تنقادوا بالأقوال أو الآراء العامة؛
ولا تنقادوا بكل ما تقوله الكتابات المقدسة؛
ولا تنقادوا بالمنطق المجرد؛
ولا تنقادوا بالاستنتاج المجرد أو الاستنباط؛
ولا تنقادوا بالنظر إلى المظهر الخارجي؛
ولا تنقادوا بالنظريات التي تورد بوصفها تقييما؛
ولا تنقادوا بكل ما يقوله من يمكن تصديقهم؛
ولا تنقادوا بما يقول معلمكم إنه صحيح".

وباختصار، علمنا السيد بوذا أن نقبل ونمارس فقط عندما نعلم بأنفسنا الخطأ من الصواب.

إن كل من يزور ميانمار بإمكانه أن يشاهد الأخضرار الذي يعم البلاد، والسلام والوثام في جميع أنحاءها؛ فالناس يعيشون حياتهم اليومية المعتادة بسرور وسعادة، ويبنون دولتهم باندفاع وإخلاص. وهم يعلمون تمام العلم أنهم يسيرون على السبيل الصحيح نحو السلام والازدهار. وأود أن أدعوكم جميعا للمجيء إلينا والتأكد من ذلك بأنفسكم. فالإيمان بالشيء يكمن في رؤيته!

إن دولتنا ما زالت تمر بعملية البناء؛ فالأساسات الصلبة قيد الإنشاء، والهيكل الأساسي يجري تحسينه في جميع أنحاء البلاد. والحكومة والشعب يفهمان تماما أين كنا، وأين نقف الآن، وفي أي اتجاه نحن ماضون. ونحن نرى أنفسنا بنائين ونجارين وسمكريين نبني البيوت

التجاري الذي نفضه على كوبا هو مواصلة الضغط على الحكومة الكوبية حتى تحترم قواعد حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وتطبق الديمقراطية التعددية.

إن سياسة الولايات المتحدة واضحة، وهي مد يد المساعدة إلى الشعب الكوبي وإعطاؤه الأمل من دون تعزيز الحكومة التي تمنع عن شعبها الخيارات الاقتصادية والسياسية وتقتصر في احترام حقوق الإنسان الأساسية.

ولكن صريحين. أولاً، إن فشل الاقتصاد الكوبي مرده إلى سوء الإدارة الاقتصادية التي تمارسها الحكومة الكوبية وليس الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ثانياً، من الخطأ التأكيد على أن الولايات المتحدة حظرت بيع الأدوية والإمدادات الطبية إلى كوبا. فتلك المبيعات أذن بها منذ وقت بعيد وهي مسموح بها بموجب القوانين في الولايات المتحدة. ولقد اتخذت حكومتي خطوات ملموسة من أجل تبسيط بيع هذه السلع، وثبت إتمام عدد من عمليات التسليم. والسياسة التي تتبعها الحكومة الكوبية هي المسؤولة عن عدم كفاية الرعاية الصحية التي يتلقاها المواطنون الكوبيون العاديون.

إن الحكومة المنتخبة بحرية هي التي تكون مسؤولة في مجتمع ديمقراطي أمام شعبها عن سياساتها الاقتصادية وسياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان. واحترام حقوق الإنسان والتغيير الديمقراطي، وحكم الشعب، وليس التحكم بالشعب، هي الأمور التي تشكل ركن الازدهار والتنمية الاقتصادية.

والحكومة الكوبية تواصل توجيه اللوم إلى الآخرين عن أخطائها في حين يدفع شعب كوبا الثمن. فنحن وعددون آخرون في هذه القاعة نتشاطر الإيمان بحل بسيط لمشاكل كوبا. ونصيحتنا للحكومة الكوبية أن تبدأ الآن بعملية التغيير الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي وأن تنتصح بنصيحة المجتمع الدولي لها باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإنني أهاب بالحكومة الكوبية أن ترفع حظرها المفروض على الحرية في بلدها بالذات.

وعلى الخصخصة. وفي الوقت نفسه، تركز الحكومة مساعيها على تطوير الهيكل الأساسي كشرط مسبق للتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج مكثف لاستصلاح الأراضي في المناطق الرطبة والمناطق البور عن طريق منح مساحات كبيرة من الأراضي لشركات خاصة. ولقد تمكن القطاع الخاص من استصلاح وتطوير ١.١ مليون فدان من الأراضي المراحة والأراضي الرطبة من أجل الانتاج الزراعي الذي لن يساعد على إمدادنا بالأغذية محلياً فحسب بل الإسهام أيضاً في الأمن الغذائي الإقليمي.

إن لدينا رؤياً للألفية المقبلة، تتمثل في بناء مجتمع سلمي وحديث ومتطور وديمقراطي. وسنسعى إلى تحقيق رؤيانا بما لدينا من موارد متاحة لنا. وإن تحقيق هذا الهدف يمكن تسريعه إذا تلقينا المساعدة من المجتمع الدولي. ونحن متفائلون بأننا سنتمكن من تحقيق رؤيانا، وبأن المجتمع الدولي سيبدى تفهماً وتقديراً للجهود التي نبذلها صادقين من أجل تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعب ميانمار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن بيانات ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى ٥ دقائق للبيان الثاني، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد واصل وزير الخارجية بيريز روكيه هذا الصباح هجوم كوبا الشفوي التقليدي على الولايات المتحدة. ولئن لم يكن هذا مفاجئاً لنا أو غير متوقع، أرى لزاماً علي أن أرد أقله على بعض الاتهامات الخاطئة العديدة التي ذكرها، وعلى ما ضمته الوزير بيانه من مغالاة خطيرة ومفاهيم خاطئة عن الولايات المتحدة وسياسات حكومتي.

أولاً، إننا نرفض فكرة أن قرار دولة ذات سيادة بتقييد مواطنيها من ممارسة بعض أشكال التجارة مع بلد آخر يمكن أن يعتبر "إبادة جماعية" فالغرض من الحظر

تلك المناطق عانوا من الاعتداءات العسكرية العراقية، بما في ذلك استخدام الغاز السام ضد النساء والأطفال الأبرياء.

منذ كانون الثاني/يناير، وطوال الأسابيع الماضية، ظل النظام العراقي يهاجم بشكل متكرر طائرات التحالف خلال دورياتها الروتينية فوق مناطق حظر الطيران. وطائرات التحالف ترد دفاعا عن النفس فقط بعد استهدافها. وفي ممارسة كل رد تجري مراعاة تجنب إيذاء المدنيين.

ومن الجدير بالذكر هنا أن النظام العراقي لا يتخذ هذه التدابير الوقائية نفسها عندما يبادر بالهجوم على الدوريات الإنسانية للتحالف. لأن النظام العراقي لا يزال يضع منظومات الدفاع الجوي وبشكل منتظم بالقرب من مساكن المدنيين. والوزير الصحاف أكد في خطابه أنه كانت هناك حالات أطلقت فيها القوات العراقية النار على طائرات التحالف وأن القذائف غير المنفجرة من الهجوم اصطدمت بالأرض، وانفجرت، وتسببت في حدوث حالات وفاة وإصابة وتدمير في المناطق المدنية. وهذا يبرز، مرة أخرى وبتفصيل دقيق، تجاهل صدام حسين التام لمصالح شعبه.

وهذا يؤكد أيضا المشكلة الأوسع نطاقا، مشكلة لجوء صدام حسين، بشكل يدعو للسخرية، إلى خلق أزمة إنسانية لتحقيق مكاسب سياسية. والقيادة الراهنة في العراق هي الطرف الوحيد المسؤول عن الظروف السائدة داخل أراضيها. لقد خلق النظام العراقي الظروف التي يجد الشعب العراقي نفسه فيها، وإن عدم رغبة القيادة العراقية في الوفاء بالتزاماتها الدولية هو، للأسف، الذي يديم هذا الوضع.

ونتفق مع ما توصل إليه الأمين العام من أن برنامج النفط مقابل الغذاء، يوفر دعما أساسيا في الوضع الراهن. وللعلم، تلقى العراق أكثر من ١٤ بليون دولار كعوائد نفط أثناء مدة تنفيذ البرنامج، ذهب ثلثه فقط لتغطية نفقات الأمم المتحدة الإدارية أو للجنة التعويضات.

وكلمة سريعة بخصوص لجنة التعويضات: هذه ليست تدبيرا عقابيا. إنها آلية متفق عليها دوليا لدفع التعويضات الإنسانية والبيئية عن الخسائر التي لحقت بضحايا العدوان العراقي.

وفيما يتعلق بموضوع آخر، استمعنا في الجمعية العامة اليوم إلى مجموعة كبيرة من التهم والتهم المضادة من وزير الخارجية العراقي بشأن إجراءات اتخذها صدام حسين وإجراءات اتخذها المجتمع الدولي ضد العراق.

أود أن أصحح بضع نقاط قد يكون الممثل العراقي أساء فهمها.

إن الطريقة العدائية القائمة على توجيه الاتهامات التي خاطب بها الممثل العراقي بلدي، والازدراء الذي أبداه تجاه المجتمع الدولي والهيئات التي شكلها لتمثيله، يبينان عزلة العراق ويدلان على الموقف العدائي والتهديدي الذي ما زال يتخذه في المنطقة.

إن الممثل العراقي لم يصف الموقف السياسي لبلادي من مسألة العراق فحسب، بل شوه الوقائع اليومية التي تجري في بلاده بالذات.

وإذا نظرنا إلى الصفحة ٣ من النص الإنكليزي لبيان الوزير الصحاف، وهو البيان الذي وزع هذا الصباح، وفي فقرة تتعلق بالتزامات العراق الدولية المعلقة، أرى أن موقف العراق المعلن هو "أن ما من شيء هام لم ينجز".

أعتقد أن هذه طريقة غير اعتيادية للقول إن العراق، باعتراف منه، لم يمتثل للتزامات.

وأعتقد أن رئيس غامبيا ركز، بحماس وبحق، عصر اليوم على العديد من المسائل. على سبيل المثال، هل لا يزال العراق يعتبر أرواح المواطنين الكويتيين المفقودين لا أهمية لها؟ هل السجلات الوطنية الكويتية، التي لا يزال يحتفظ بها العراق غير هامة؟ هل وجود قذائف وأسلحة دمار شامل محرمة في العراق يعتبر غير هام؟ إن ما ينبغي تأكيده هنا هو أنه ما من عضو من أعضاء مجلس الأمن، ولا من منظمة من المنظمات الإقليمية، ولا خبيرا من الخبراء الدوليين، لا أحد على الإطلاق، ربما باستثناء العراق، يبدو أنه يصدق أن العراق يمتثل امتثالا تاما.

أثار العراق أيضا مسألة مناطق حظر الطيران. إن طائرات التحالف التي تقوم بدوريات في مناطق حظر الطيران ليست هناك سعيا وراء أهداف تهاجمها: وإنما لتحمي المواطنين، وعلى وجه الخصوص أكثر السكان ضعفا في شمال البلاد وجنوبها. إن السكان المدنيين في

لقد استمعت بدهشة وسخط كيف أن تاريخ شعب يمكن أن يحرف ويَتلاعب به بطريقة خرقاء. واسمحوا لي بأن أقدم نصيحة، بصفتي شابا يشعر، كشعبه، بحماس لا حدود له من أجل الحقيقة، واقترح على السادة الذين يدافعون عن الحصار أن يلتحقوا بواحدة من جامعات الولايات المتحدة حتى يمكنهم أن يحصلوا على شهادة في التاريخ الحديث. وأنا بعد أن انتهت إلى ما قيل، لا يساورني شك في أنهم يحتاجون إلى ذلك.

إن الهستيريا الزائدة التي عفى عليها الزمن والتي كررت خلال ولاية تسع حكومات، أحضرت مرة أخرى إلى هذه القاعة. إننا لم نسمع كلمة واحدة هنا يمكنها أن تدحض الحجج القوية التي طرحها اليوم وزير بلدي التي تدعمها الحقائق المحددة والاقتباسات من الوثائق الأمريكية السرية التي ألغيت سربتها مؤخرا. إن العالم الذي نعيش فيه، مع أنه مليء بالمتناقضات التي لا يمكن تصورها، رأى الآن كيف أن الدولة التي لا تسدد حصتها في ميزانية الأمم المتحدة تتلاعب بها على أساس يومي.

في المأساة العالمية التي تعاني منها البشرية، الذين يوجهون الاتهامات هم الذين يطبقون عقوبات انفرادية ضد ٧٥ بلدا ويلقون القنابل ويطلقون الصواريخ ضد دول ذات سيادة على هواهم. وهذا الحصار، في حالة كوبا - وأود أنؤكد حقيقة أنه حصار وليس مقاطعة؛ وأن ألتمس من الممثل الأمريكي أن يشرح للجمعية بدقة أي تشريع يأذن بالمبيعات والتبادلات التجارية في الغذاء والدواء - حصار أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لا شرعيته في سبع مناسبات متتالية باعتباره عملا غير قانوني بشكل تام، كما ذكر بذلك صباح اليوم، وأصبح أيضا الشهادة التي لا يمكن دحضها على رفض المجتمع الدولي لتلك السياسة. ولا مشروعية الحصار انعكست أيضا في المطالبة المتزايدة من قطاعات عديدة من المجتمع الأمريكي برفع الحصار وإحداث تغيير جذري في سلوك حكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا.

لقد شارك نواب مرموقون في الكونغرس الأمريكي ممثلين في القطاعات الأكاديمية، والدينية، والعمالية، وقطاعات الأعمال والصحافة وفي قطاعات أخرى يؤمنون بأن استراتيجية الحصار استراتيجية خرقاء. وفي حالات عديدة، طرح أولئك الممثلون تدابير هامة لتغيير تلك السياسة تغييرا جذريا.

وفي الوقت نفسه وفر برنامج النفط مقابل الغذاء أكثر من ١٠ بلايين دولار يستخدمها العراق في شراء سلع إنسانية. و٩٤ في المائة من جميع العقود ووفق عليها للتوريد، وأكثر من ٧ بلايين دولار في الغذاء والدواء والمعدات الطبية وطائفة واسعة من السلع الإنسانية وردت فعلا. ومع ذلك، ترفض حكومة العراق طلب توريد مواد تغذية المجهزة بالتحديد للأمهات والأطفال، وترفض طلب توريد مواد غذائية ضرورية لملء سلة الغذاء، وترفض الإفراج عن أدوية ضرورية من المخازن المكتظة بالإمدادات تمس الحاجة إليها وترفض زيادة الإنفاق على السلع الصيدلانية الأساسية.

إن العراق يعوق العمل الإنساني دائما. إنه ينفق الأموال على القصور الفاخرة، وعلى المحسوبيات السياسية وعلى جهود إعادة التسليح. لذلك، ليس مما يثير الدهشة أن أعمال المسح الدولية أظهرت أنه في المناطق التي يسيطر عليها النظام العراقي، زادت معدلات الوفيات بين الأطفال، بينما انخفضت هذه إلى مستويات أفضل من تلك التي كانت موجودة قبل حرب الخليج في المناطق التي تديرها الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أوضح رسميا سياسة حكومة بلدي تجاه العراق. إننا ملتزمون بزيادة الإغاثة الإنسانية لشعب العراق. بالرغم من اعتراضات النظام. ونحن مصممون على منع العراق من تهديد المنطقة أو شعوبها. وأخيرا نريد أن نرى العراق وقد عاد عضوا محترما مزدهرا في المجتمع الدولي عن طريق الوفاء بعهوده والتزاماته الدولية - وهذا أمر، للأسف، لم نره من صدام حسين.

السيد بيريز (كوبا) (تكلم بالأسبانية): إنني طالب متخصص بعلم التاريخ ويشرفني - مثل زملائي الآخرين الذين حضروا الجلسة العامة صباح اليوم، أن أمثل شعب كوبا في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ويشرفني أيضا أن أكون أحد ستمائة نائب ونائب، الذين ينتخبهم شعبنا عن طريق انتخابات حرة ومفتوحة تماما، كما أشرف بترؤس اتحاد طلاب الجامعات، وهو منظمة أنشئت في ١٩٢٢، وينتمي إليها ٧٠ ٠٠٠ عضو في ٤٧ مركزا للتعليم العالي. لذلك فإن الجمعية ستفهم إنني لا أتلاعب بالألفاظ في بياني ولا اختفي وراء عبارات دبلوماسية لأعرب عن وجهات نظري. إنني سأتكلم الحقيقة بلغة غير منمقة وصرحة تماما كما أحسها.

في الوقت الحالي، حيث تنفق في كل حملة مئات الملايين من الدولارات. فكم من الأدوية وأجهزة الكمبيوتر والأغذية لمدارسنا كانت هذه الأموال ستشتريها وكم من المستشفيات ستبنيها لسكان كوبا وبقية العالم الثالث؟

يمكن للشعب الكوبي أن يأخذ الكلمة في هذه الجلسة بإحساس من الكرامة يفوق في شموخه برجى مركز التجارة الدولية في نيويورك، لأن هذا الشعب نجح في بناء مجتمع أصبحت فيه ممارسة الديمقراطية الحقيقية غذاءنا اليومي. هذه الديمقراطية تعني الحكم بواسطة الشعب، مما يعني في حالتنا الاضطلاع بالولاية التي عهد إلينا بها ١١ مليون كوبي. ولا أعتقد أن ممثل الولايات المتحدة يستطيع أن يفهم أن برلمان أكبر جزر الأنتيل يتضمن طلبة، وفنانين، ومزارعين، ورياضيين، ومثقفين، وعلماء، وأطباء، يجاهدون كل يوم لكي يمثلوا شعبنا دون أن يتقاضوا سنتا واحدا مقابل ذلك. وهذا السيناريو لا يفهمه أفراد يضعون ملايين الدولارات في حساباتهم الشخصية التي يحتفظون بها في المصارف في جميع أنحاء العالم.

كيف يمكنكم أن تتهموا بلدا بانتهاك حقوق الإنسان وبعدم الأخذ بالديمقراطية حين يتخرج آلاف مهنيي البلدان النامية من مدارسهم، وحين يرسل عشرات الآلاف من شبابه إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية للمساعدة على القضاء على الأمية أو إنقاذ أرواح بشرية لا تحصى؟ إننا نتكلم عن بلد مستعد لاستقبال أكثر من ٢٠٠٠ شاب من أمريكا اللاتينية، كما لو كانوا من أطفاله، وتدر بهم أطباء، دون أي مقابل، لكي يعودوا بعد ذلك إلى مجتمعاتهم الأصلية.

وأعتقد أن أي فرد يتمتع بقدر ضئيل من الإدراك - ونحن مقتنعون بأن الجنس البشري لا يمكنه أن يوجد بدونه على الإطلاق - يمكنه أن يرى أن البلد الذي يجب الحكم عليه هو البلد الذي يعيش فيه مليون فرد في أنفاق المترو، ولا يحوز فيه ٤٣ مليون فرد التأمين الصحي، وتعرض فيه ١٧ مليون امرأة للاعتداء الجنسي، ويسجن فيه آلاف المصابين بالأمراض العقلية - البلد المسؤول عن الاتجار بالأسلحة التي تقتل ملايين البشر كل عام.

أخيرا، نود أن نقول مرة أخرى إن شعبنا عندما يعلن أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية يحظره القانون الدولي - ويمكنني أن أقتبس من اتفاقيات في هذا الصدد - فإننا لا نفعل

لقد تحرك بلدي إلى الأمام بمعدل نمو يصل إلى ٦ في المائة خلال النصف الأول من العام؛ وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال في كوبا إلى ستة أطفال في الألف من المواليد الأحياء؛ وحققت كوبا مستويات صحية وتعليمية تضاهي المستويات المحققة في أكثر البلدان تقدما؛ ولم يتعرض طفل واحد أو امرأة واحدة أو شخص معاق واحد أو مسن واحد للإهمال، حتى في أكثر اللحظات صعوبة - هذه كلها تكشف إلى حد كبير الحقيقة بشأن كوبا. وهذه الحقائق تكذب إدعاءات حكومة الولايات المتحدة. فهل يمكن للحكومة الأمريكية أن تفعل نفس الشيء بالنسبة للحرب القذرة ضد كوبا التي تسببت في وقوع الآلاف من الضحايا؟ أو فيما يتعلق بمئات المحاولات التي دبرت ضد أرواح زعمائنا السياسيين؟ أو فيما يتعلق بحصار لا ينتهك القانون الدولي فحسب ولا يفرض قوانين عبر وطنية ووفق عليها في واشنطن على سائر أنحاء العالم فحسب، بل ثبت أيضا أنه محاولة إبادة جماعية ضد الشعب الكوبي؟ أم أن وفد الولايات المتحدة، في محاولاته تبرير نفسه عصر اليوم بتبرير ما لا يقبل التبرير، إنما يكشف لنا عن نوايا حكومته تجاه أي بلد آخر لا ينصاع لخطةه بالنسبة للنظام الجديد - التي تخلو من المبادئ. ربما كان هذا ما يحاولون التخطيط له.

الولايات المتحدة تتكلم عن تعزيز الصلات بين الشعوب. بل حتى عن تعزيز التفهم العام للحصار. هذه بدعة كبيرة حقا.

ومن غير المعقول أن من يرتكبون أفظع انتهاكات لحقوق الإنسان شهداها العالم على الإطلاق يتكلمون عن هذه الحقوق. الولايات المتحدة تضم أكبر عدد من السجناء في العالم. ولديها نمط تمييزي في إصدار أحكام الإعدام وغيرها من الأحكام يرتكز على أساس العرق. وهي بلد يتميز بوحشية الشرطة ويتاجر فيه بالسياسة ويقهر فيه المهاجرون. وفي هذه المدينة، كما الحال في بقية البلد، يسمى الفساد المؤسسي "بالأموال السهلة" ويتدبر زعماء البلد أن نصدق الكذبة التي تقول إن المشردين وأصحاب الملايين يتمتعون بحقوق متساوية. هذا مضحك حقا في بلد يبلغ فيه معدل وفيات الأطفال الرضع من السود ضعف نفس المعدل بالنسبة للبيض.

والذين يحاولون تصوير أنفسهم أبطال الديمقراطية العالميين ينسون أنهم صعدوا إلى مقاعدهم السياسية بدعم أقلية من السكان، وحولوا الحملات الانتخابية إلى واحد من أكبر المشاريع التجارية المربحة والمدرة للدخل

الغذاء والدواء على شعبها. إنه يحاول التهرب من مسؤولية حكومته عن جريمة إبادة البشرية ضد شعب العراق.

فقبل فرض العقوبات، حكومة العراق نجحت في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تفوق تلك التي حققتها بلدان المنطقة والبلدان النامية بشكل عام. وقبل فرض العقوبات، كان الدخل القومي في العراق ينمو بمستويات وصلت إلى ١٠ في المائة سنويا. ولعل هذا هو السبب الحقيقي للعدوان على العراق وفرض العقوبات الشامل عليه. إنهم لا يريدون أن تقوم دولة في العالم الثالث باستثمار خيراتها لمصلحة التنمية الحقيقية لشعبها. أنتم أعداء شعب العراق وليس هنالك غيركم.

يقول الممثل الأمريكي إن فرض مناطق حظر الطيران هو لحماية المدنيين. وهذه كذبة كبرى، فأنتم تقتلون المدنيين كل يوم. إنها استخدام للقوة ضد دولة مستقلة بدون تخويل من مجلس الأمن. وجميع قرارات مجلس الأمن بشأن العراق أكدت على سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق. وأنتم الذين تحتقرون قرارات مجلس الأمن. إن مناطق حظر الطيران فرضت من قبلكم ومن قبل بريطانيا وفرنسا، وليس من قبل مجلس الأمن. وفي مرحلة لاحقة انسحبت فرنسا من المشاركة في هذا العمل غير المشروع.

صرح المتحدث الرسمي للأمين العام بأن فرض مناطق حظر الطيران لا علاقة له بالأمم المتحدة. وعلى الأمريكي أن يكفوا عن تزوير الحقائق.

وبالنسبة لعقود المواد الغذائية للأطفال، لماذا يتجاهل المندوب الأمريكي أن ممثل بريطانيا قبل يومين علق عقود حليب الأطفال، وأن وفده قام بتعليق عقود معدات تنقية المياه وعقود أدوات الصرف الصحي والمعدات الطبية، والأدوات الاحتياطية للكهرباء؟ إن حوالي نصف العقود التي تقدم، يعلقها، وكلها عقود إنسانية تهدف إلى تقليل الوفيات بين أطفال العراق.

إن بيان الممثل الأمريكي أوضح مثال على الكذب والتضليل. وهو يؤكد من جديد أن من يدعي قيادة العالم إنما هو مخلوق سياسي أرعن يحتاج إلى أن يقاد.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥.

ذلك لكي ندين من اقترفوا أعمالا عدوانية ضدنا طيلة سنين فحسب. فنحن نطالب، باسم جماهير العالم الغضيرة، وبشجاعة الشعوب الحرة والمستقلة، بأن يوجه إصبع الاتهام إلى أولئك الذين تدخلت أساطيلهم أكثر من ٤٠ مرة في أمريكا اللاتينية، أولئك الذين يدعمون الدكتاتوريات العسكرية المسؤولة عن قتل الآلاف من الأفراد. هذا هو البلد الذي كان مسؤولا في فييت نام عن موت ٤ ملايين إنسان، والذي بدأ - منذ مولده كأمة - في إبادة الشعوب التي كانت تعيش هناك طيلة قرون، والذي سرق أكثر من مليوني كيلومتر مربع من المكسيك، والذي احتجز أثناء الحرب العالمية الثانية ٦٠٠٠ ياباني بريء كانوا يعيشون في الولايات المتحدة، لأنه كان من الممكن ببساطة الاشتباه في أمرهم. وإذا كان في استطاعة البشرية أن تدين في نورمبرغ المجرمين الفاشيين الذين كانوا مسؤولين عن موت أكثر من ٥٠ مليون نسمة، فيمكنها أن تدين مرتكبي هذه الأعمال البغيضة أيضا.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): الولايات المتحدة الأمريكية هي آخر من يحق له الحديث عن القانون الدولي أو الحرص على ميثاق الأمم المتحدة.

فالولايات المتحدة تتدخل في شؤون العراق الداخلية وشؤون دول أخرى كثيرة وتخصص المبالغ للمرتزقة الذين اعترفوا بقيامهم بعمليات إرهابية داخل العراق. الولايات المتحدة تمارس إرهاب الدولة بأبشع أشكاله، وتمارس العدوان اليومي على العراق، وتصر على استمرار العقوبات على العراق، وهي جريمة إبادة بشرية تتحمل مسؤوليتها الولايات المتحدة.

ثانيا، قال السيد وزير خارجية جمهورية العراق إن العراق نفذ متطلبات القرارات. ونحن نتحدى ممثل الولايات المتحدة أن يثبت العكس. سيقول إن اللجنة الخاصة تثبت العكس. ولكن اللجنة الخاصة لم تقدم أي دليل على ذلك. اللجنة الخاصة كانت تتجسس على العراق، وكانت تزور نتائج الفحوصات التي تجريها. ولا مصداقية لكل ما تقوله. ومن يحترم نفسه لا يدافع عن ممارسات هذه اللجنة التي حولت مقراتها في هذه البناية وفي أماكن أخرى إلى أوكار للتجسس. واستقدمت جواسيس للعمل في الأمم المتحدة بدلا من استقدام الخبراء. وأهان الأمم المتحدة إهانة كبرى.

وبشأن توزيع الغذاء والدواء، إنها لكذبة كبرى أن يتهم ممثل الولايات المتحدة حكومة العراق بأنها لا توزع